

أخبار عالمية



16 مليار ريال استثمارات الأمن السيبراني السعودي

كشف تقرير حديث للهيئة الوطنية للأمن السيبراني السعودية عن ارتفاع حجم سوق الأمن السيبراني في المملكة إلى 16.3 مليار ريال (4.3 مليار دولار) خلال العام الماضي، مسجلاً نمواً سنوياً مركباً بلغ 10.7% خلال السنوات الثلاث الماضية. وأوضح التقرير أن إنفاق القطاع الخاص استحوذ على الحصة الأكبر من السوق بقيمة 11.2 مليار ريال، تمثل 69% مقابل 5.1 مليار ريال للقطاع الحكومي، بما يعادل 31%. وتضمن تقرير «أبرز المؤشرات الاقتصادية في قطاع الأمن السيبراني بالمملكة 2026» بيانات حول مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

17 مليار دولار استثمارات إماراتية مرتقبة بسوريا



تعتزم شركة «إيجل هيلز» الإماراتية ضخ استثمارات تتراوح بين 16 و17 مليار دولار في سوريا، لتطوير مشروعين عقاريين وسياحيين في دمشق واللاذقية، وفقاً لتصريحات مؤسسها ورئيس مجلس إدارتها محمد العيار، نقلتها «رويترز». وتأتي الخطوة ضمن توجه الشركة لدخول السوق السورية، والاستفادة من فرص الاستثمار في مشروعات التطوير العمراني والسياحي. وكانت الشركة أعلنت في 6 أكتوبر توقيع اتفاقية إطارية مع وزارة الأشغال العامة والإسكان السورية، تشمل تطوير مشروع «تلل دمشق» بالعاصمة، ومشروع «اللاذقية لليخوت والمarina» على الساحل السوري.

«سيتي غروب» يتوقع رفع الفائدة الأمريكية مجدداً



عدل بنك «سيتي غروب» توقعاته بشأن السياسة النقدية الأمريكية، مرجحاً رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس خلال اجتماع ديسمبر المقبل، عقب صدور بيانات تضمخ تجاوزت توقعات الأسواق. وبحسب «رويترز»، تراجع البنك عن تقديراته السابقة التي رجحت تثبيت أسعار الفائدة حتى نهاية عام 2026. في تحول يعكس استمرار الضغوط التضخمية على الاقتصاد الأمريكي. وتشير توقعات الأسواق إلى ترجيح رفع الفائدة في ديسمبر، بينما تتقارب احتمالات القرار المرتقب خلال أكتوبر، إذ تبلغ نسبة توقعات الرفع 49.3%، مقابل 50.7% للإبقاء على المعدلات دون تغيير.

رئيس الوزراء ترأس اجتماعاً لبحث استمرارية تدفق الطاقة والسلع الأساسية

الكويت تعزز أمن الإمدادات

- 1 **تنويع مسارات النقل والتصدير وتطوير حلول بديلة لمختلف الظروف**
- 2 **مناقشة الخطط والإجراءات لضمان تدفق الطاقة والسلع الأساسية**
- 3 **تعزيز منظومة الأمن الغذائي ضمن أولويات الاجتماع الحكومي**



ترأس سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعاً، لبحث تعزيز سلاسل الإمداد والتصدير، ومناقشة الإجراءات والخطط المتبعة لضمان استمرارية تدفق إمدادات الطاقة والسلع الأساسية، وتعزيز منظومة الأمن الغذائي.

وبحث الاجتماع الخيارات الاستراتيجية لتنويع مسارات النقل والتصدير، وتطوير الحلول اللوجستية البديلة في مختلف الظروف، بما يدعم استمرارية الإمدادات وحركة التصدير.

وحضر الاجتماع وزيرة الأشغال العامة الدكتورة نورة محمد المشعان، ووزير الخارجية الشيخ جراح جابر الأحمد الصباح، ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار وزير التجارة والصناعة بالوكالة عبدالعزيز ناصر المرزوق، ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد الصباح، ورئيس ديوان رئيس مجلس الوزراء بالإنيابة الشيخ خالد محمد الخالد الصباح، والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية

الأسواق قدرة أكبر على الوفاء بالالتزامات التجارية، ويدعم موثوقية الإمدادات لدى العملاء والشركاء. كما يفتح تطوير المنظومة اللوجستية مجالا لتعزيز التكامل بين قطاعات الطاقة والتجارة والاستثمار، عبر مشروعات وخدمات تستجيب لاحتياجات النقل والتخزين والمناولة.

بما يجعل انتظام وصول السلع الأساسية جزءاً من استقرار السوق المحلية. ومن هذا المنطلق، تكتسب الحلول اللوجستية البديلة أهميتها في تقليل احتمالات تأخر الشحنات، والحد من انعكاس اختناقات النقل على توافر المنتجات وتكالييفها. وعلى صعيد التصدير، يتيح توسيع خيارات الوصول إلى

أي مسار، ويساعد على استمرار وصول السلع وخروج الصادرات. وتتوقف فاعلية هذه البدائل على جاهزيتها التشغيلية وقدرتها الاستيعابية، إلى جانب الوقت والتكلفة اللازمين لاستخدامها. ويرتبط الأمن الغذائي بكفاءة منظومة متكاملة تشمل الاستيراد والنقل والتخزين والتوزيع،

الشيخ نواف سعود ناصر الصباح، والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار الشيخ سعود سالم عبدالعزيز الصباح. يمثل تنويع مسارات النقل والتصدير أحد عناصر حماية النشاط الاقتصادي من اضطرابات الإمداد، إذ يتيح التعامل مع تعطل

في مواجهة التحديات الاقتصادية الاستثنائية

«الرفاعي»: الكويت أظهرت قدرة عالية على الصمود

الاحتياطات المالية والسياسات الحصيفة أسهمت في الحفاظ على استقرار الاقتصاد



المنطقة في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية وتداعياتها الاقتصادية. وتناول الاجتماع التطورات الاقتصادية في المنطقة وأفاق النمو خلال عامي 2026 و2027، إلى جانب انعكاسات الأوضاع الإقليمية على النشاط الاقتصادي، ولا سيما قطاعات الطاقة والتجارة والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة، وسبل تعزيز قدرة الاقتصادات على مواجهة الصدمات والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي.

القدرات وتبادل الخبرات. جاءت تلك التصريحات خلال مشاركة الوزير في اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) مع مدير عام صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا، وبمشاركة محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون. وتم خلال الاجتماع مناقشة أبرز التطورات الاقتصادية الإقليمية والتحديات التي تواجه اقتصادات

أكد وزير المالية أ.د. يعقوب الرفاعي أن الكويت أظهرت قدرة عالية على الصمود في مواجهة التحديات الاقتصادية الاستثنائية، مدعومةً باحتياطات مالية قوية وسياسات اقتصادية حصيفة أسهمت في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي واحتواء الضغوط التضخمية.

كما أشار الوزير إلى أهمية تعزيز الجاهزية لمواجهة الصدمات المستقبلية، لا سيما في ظل المخاطر المرتبطة باضطرابات مضيق هرمز وانعكاساتها على أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد والنشاط الاقتصادي، وفق بيان لوزارة المالية الكويتية اليوم الأربعاء.

وشدد يعقوب الرفاعي على مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في إطار رؤية الكويت 2035، بما يعزز دور القطاع الخاص، ويحفز الاستثمار والتنويع الاقتصادي، والاستفادة من فرص الذكاء الاصطناعي لرفع الإنتاجية، كما أكد أهمية تعزيز التعاون الإقليمي وأمن سلاسل الإمداد، منمّنًا دور صندوق النقد الدولي في تقديم المشورة الاقتصادية، وإسهامات مركزه الإقليمي في دولة الكويت في بناء

ديون العالم تقترب من مستويات تاريخية خطيرة



بالديون تواجه تحدياً يتمثل في بناء توافق سياسي حول خطط ملموسة ومتوسطة الأجل لاحتواء تكاليف الاقتراض، والحد من انتقال التداعيات السلبية إلى بقية اقتصادات العالم. وشدد فالديز على أن تأخير الإصلاحات المالية سيجعل التعديلات المستقبلية أكثر إلزاماً، ويؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف المالي، وتضييق الخيارات المتاحة أمام صانعي السياسات الاقتصادية، خصوصاً مع استمرار التقلبات في أسواق السندات العالمية.

وارتفاع عوائد السندات السيادية، ما يزيد أعباء الاقتراض ويقلص قدرة الحكومات على مواجهة الصدمات الاقتصادية. وأكد رئيس قسم الشؤون المالية في الصندوق، رودريغو فالدين، أن التحرك أصبح أكثر إلحاحاً بعدما تغيرت الظروف الاقتصادية العالمية، مشيراً إلى أن ارتفاع تكاليف التمويل وتراكم الديون يفرضان على الحكومات تسريع خطط ضبط أوضاعها المالية. وأوضح أن الاقتصادات المتقدمة المثقلة

بق صندوق النقد الدولي ناقوس الخطر بشأن تصاعد مستويات الدين العام عالمياً، داعياً الاقتصادات المتقدمة والناشئة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لخفض الإنفاق الحكومي وتقليص العجز المالي. محذراً من أن تأجيل الإصلاحات سيجعل معالجتها أكثر صعوبة وتكلفة خلال السنوات المقبلة. وحذر الصندوق من اقتراب الدين العام العالمي من مستوى 100 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى مستوى منذ الحرب العالمية الثانية، في ظل استمرار الضغوط التضخمية

أخبار الشركات



«أجيليتي جلوبال» تبيع حصتها في «ترايستار»

كما ستعرض نتائج أعمال «ترايستار» في بند مستقل ضمن قائمة الربح أو الخسارة تحت مسمى «العمليات غير المستمرة»، فيما سيجري الاعتراف بالربح الناتج عن الصفقة عند إتمامها. وفي إفصاح مرتبط بالصفقة، أعلنت شركة الوطنية العقارية أن الأثر المالي المتوقع عليها يعادل 22.3 % من الأثر الذي ستعترف به شركة أجيليتي للمخازن العمومية في قوائمها المالية، و18.5 % من الأثر الذي ستعترف به شركة أجيليتي جلوبال في قوائمها المالية. وبحسب آخر البيانات المعلنة، انخفضت خسائر «مخازن» خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة 23.5 % إلى 206.79 مليون دينار، فيما تراجعت خسائر «الوطنية العقارية» خلال الفترة نفسها بنسبة 35.4 % إلى 42.17 مليون دينار.

واقتراب إتمام الصفقة، سيقم مجلس الإدارة سبل تخصيص صافي المتحصلات وفق أولويات المجموعة، بما يشمل الاستثمار في النمو وخفض الديون وتوزيع العوائد على المساهمين. وساهمت «ترايستار» خلال النصف الأول من عام 2026 بنحو 27 % من إيرادات المجموعة و13 % من إجمالي أصولها. وستواصل «أجيليتي» توحيد القوائم المالية لـ«ترايستار» ضمن قوائمها حتى إتمام الصفقة، مع تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 من تاريخ التوقيع وحتى الإتمام، بحيث تعرض أصول «ترايستار» والتزاماتها في بندين منفصلين بقائمة المركز المالي، تحت مسمى «أصول محتفظ بها للبيع» و«التزامات مرتبطة بأصول محتفظ بها للبيع».

الموحدة لـ«ترايستار». وتقدر «أجيليتي» قيمة حقوق الملكية لهذه الحصص المحتفظ بها بما لا يقل عن 145 مليون دولار، على أن تطرح للبيع ضمن عملية منفصلة، ولا تدخل قيمتها التقديرية ضمن الحصيلة المتوقعة من صفقة «ترايستار». وأشار البيان إلى أن «أجيليتي» استحوذت على «ترايستار» عام 2003 مقابل 7 ملايين دولار، وضخت استثمارات إضافية بقيمة 123 مليون دولار خلال السنوات السبع الأولى، شملت استثمارات في أصول استراتيجية أخرى لتخزين الوقود. ويتوقع أن يحقق استثمارها في هذا القطاع عائداً يتجاوز مليار دولار، بمعدل عائد داخلي يبلغ 16 % على مدى فترة الاستثمار البالغة 23 عاماً. ومع تطور المركز الرأسمالي للمجموعة

وبحسب إفصاح «أجيليتي جلوبال»، تبلغ الحصة المملوكة في «ترايستار»، المتخصصة في الخدمات اللوجستية للطاقة، 65.12 % من رأس المال، ويتوقع إتمام الصفقة بنهاية مارس 2027، رهناً بالحصول على الموافقات التنظيمية واستيفاء شروط الإتمام الأخرى. وتصل حصة «أجيليتي» من إجمالي حصيلة الصفقة إلى 581 مليون دولار، تشمل 425 مليون دولار تدفع عند الإتمام، و110 ملايين دولار بعد مرور عام من إتمام الصفقة، إضافة إلى مبلغ مشروط يصل إلى 46 مليون دولار، يدفع عند تحقق الشروط المتفق عليها. ولا تشمل الصفقة بعض الحصص في أحد أصول تخزين الوقود الاستراتيجية التي تمتلكها «أجيليتي» مباشرة، وتدرج ضمن القوائم المالية

أعلنت شركة أجيليتي للمخازن العمومية «مخازن» أن شركتها الزميلة «أجيليتي جلوبال بي إل سي»، التي تمتلك فيها حصة تبلغ 25 %، أبرمت اتفاقية لبيع كامل حصتها في شركة ترايستار إلى شركة إيجيس لوجستكس المحدودة، في صفقة تقم «ترايستار» بقيمة منشأة تبلغ 1.5 مليار دولار، وقيمة حقوق ملكية تقدر بنحو 882 مليون دولار.

وأوضحت «مخازن»، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الأربعاء، أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي للصفقة في الوقت الحالي، على أن يجري تحديده عند إتمامها. ويستند تقييم الصفقة إلى مضاعف يبلغ 6 مرات لقيمة المنشأة إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء، وفق بيانات عام 2025.

تابعة لـ«الوطنية الدولية» تتوسع بـ1.7 مليون دولار

أعلنت شركة الوطنية الدولية القابضة تعاقد إحدى شركاتها الصناعية المملوكة بنسبة 99.4 % على شراء خط إنتاج وتنفيذ توسعة جديدة، بتكلفة إجمالية تبلغ 1.7 مليون دولار، تعادل نحو 530 ألف دينار، في إطار خططها لزيادة الطاقة الإنتاجية للمصنع وتعزيز قدرته التشغيلية. وأوضحته الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الأربعاء، أن التوسعة يتوقع أن تضيف طاقة إنتاجية جديدة، وتسهم في زيادة

الطاقة البيعية السنوية بقيمة تقديرية تبلغ 3 ملايين دينار. وأشارت إلى أن الأثر المتوقع للتوسعة سيبدأ في الظهور اعتباراً من بدء التشغيل الفعلي لخط الإنتاج خلال الربع الثاني من عام 2027. وبحسب آخر البيانات المعلنة، تكبدت «الوطنية الدولية» خسائر بقيمة 574.86 ألف دينار خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل أرباح بلغت 1.23 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي.

«أهلي كابيتال» تحصل على ترخيص لتأسيس صندوق للدخل

حصلت شركة أهلي كابيتال للاستثمار على ترخيص لتأسيس «الصندوق الأهلي الدولي للدخل» وطرحه للاكتتاب العام، برأس مال متغير يتراوح بين مليوني دينار كحد أدنى و300 مليون دينار كحد أقصى. ووفق القرار الصادر أمس، تبلغ القيمة الاسمية للوحدة 10 دنانير، على ألا يقل الاكتتاب الأولي للمستثمر عن 500 دينار، فيما

يُسمح بالاكتتابات الإضافية بحد أدنى 50 ديناراً. وي طرح الصندوق 30 مليون وحدة للاكتتاب، مع إلزام مديره بالمساهمة بما لا يقل عن 100 ألف دينار عند التأسيس. وحدد القرار شركة أهلي كابيتال للاستثمار جهة مخولة بتلقي طلبات الاكتتاب، فيما تستند أهداف الصندوق إلى ما ورد في نشرة الاكتتاب. وتبلغ مدة الصندوق 15 سنة من

تاريخ قيده في سجل الصناديق لدى هيئة أسواق المال، مع إمكانية تمديدتها لفترات مماثلة بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية. كما منح القرار الصندوق ترخيصاً مؤقتاً لمدة 3 أشهر من تاريخ بدء الاكتتاب، لاستكمال متطلبات الهيئة وتوفير الحد الأدنى لرأس المال، على أن يُمنح الترخيص النهائي لمدة 3 سنوات بعد استيفاء المتطلبات وقيده في سجل الصناديق.

أعلنت شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة «إيفا» تعيين شركة موارد الأفق للتجارة العامة والمقاولات رامي إيه جبلي ممثلاً عنها في مجلس إدارة الشركة، وفق إفصاح لبورصة الكويت أمس الأربعاء. وجاء التعيين عقب اجتماع مجلس إدارة «إيفا» لبحث استقالة شركة منارة الأفق العقارية من

تسلمت شركة ترولي للتجارة العامة إخطار ترسية مزايمة من وزارة الصحة، لاستغلال وتشغيل نشاط بيع بالتجزئة «بقالة» في مبنى العيادات بمستشفى الرازي، بمنطقة الصباح الطبية التخصصية، لمدة 5 سنوات. وأوضحته الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الأربعاء، أنها ستستكمل جميع الإجراءات ذات الصلة، وتستوفي المتطلبات والإجراءات التعاقدية اللازمة. وحققت «ترولي» أرباحاً بقيمة 5.19 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، بزيادة 54.05 % مقارنة بأرباح بلغت 3.37 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي.

«ميزان» تعين كابيل كوسلا نائباً للرئيس التنفيذي

أعلنت شركة ميزان القابضة إجراء تغيير في إدارتها التنفيذية، بتعيين كابيل كوسلا في منصب نائب الرئيس التنفيذي للقطاع التجاري، اعتباراً من أمس الأربعاء الموافق 14 أكتوبر 2026. وأوضحته الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت، أن التعيين يأتي ضمن التغييرات في الإدارة التنفيذية، فيما أوردت «لا ينطبق» في خاتمة الأثر المالي للمعلومة الجوهرية على المركز المالي للشركة.

رامي جبلي ممثلاً لـ«موارد الأفق» في مجلس «إيفا»

أعلنت شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة «إيفا» تعيين شركة موارد الأفق للتجارة العامة والمقاولات رامي إيه جبلي ممثلاً عنها في مجلس إدارة الشركة، وفق إفصاح لبورصة الكويت أمس الأربعاء. وجاء التعيين عقب اجتماع مجلس إدارة «إيفا» لبحث استقالة شركة منارة الأفق العقارية من

«أسيكو» تناقش بيع عقار وزيادة رأسمال شركة زميلة

الأعمال يتضمن أيضاً مناقشة الاكتتاب في زيادة رأسمال شركة زميلة، إلى جانب ما يستجد من أعمال. وأفادت الشركة بعدم وجود أثر مالي للمعلومة الجوهرية المعلنة على مركزها المالي.

أعلنت شركة أسيكو للصناعات أن مجلس إدارتها سيعقد اجتماعاً اليوم، لمناقشة مقترح بيع أحد العقارات المملوكة للشركة. وأوضحت «أسيكو»، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الأربعاء، أن جدول

«ترولي» تفوز بمزايدة لتشغيل بقالة في «الرازي»

تسلمت شركة ترولي للتجارة العامة إخطار ترسية مزايمة من وزارة الصحة، لاستغلال وتشغيل نشاط بيع بالتجزئة «بقالة» في مبنى العيادات بمستشفى الرازي، بمنطقة الصباح الطبية التخصصية، لمدة 5 سنوات. وأوضحته الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الأربعاء، أنها ستستكمل جميع الإجراءات ذات الصلة، وتستوفي المتطلبات والإجراءات التعاقدية اللازمة. وحققت «ترولي» أرباحاً بقيمة 5.19 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، بزيادة 54.05 % مقارنة بأرباح بلغت 3.37 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي.

«وطنية» يتصدر التداولات بـ53.43 مليون سهم وسيولة تبلغ 7.20 ملايين دينار

صفقة الـ1.5 مليار دولار تنعش آمال البورصة

«أجيليتي جلوبال» تتفق على بيع حصتها في «ترايستار» بحصيلة تصل إلى 581 مليون دولار

الرعاية الصحية يرتفع 4.20 % مخالفاً اتجاه
12 قطاعاً.. و«امتيازات» يقفز 20.83 %1
متحصلات التخارج تتيح خيارات للاستثمار
في النمو وخفض الديون والتوزيعات

كتب مساعد طالح

الوطنية
العقارية.. نسب
الأثر المعلن

أعلنت الوطنية العقارية أن الأثر المالي المتوقع عليها يعادل 22.3 % من الأثر الذي ستعترف به أجيليتي للمخازن العمومية في قوائمها المالية، و 18.5 % من الأثر الذي ستعترف به أجيليتي جلوبال في قوائمها المالية.

وترتبط النسبتان بأثر كل شركة على حدة، ولا تمثلان نسبة مباشرة معلنة من إجمالي حصيلة البيع. ولذلك، يظل تحديد المبلغ النهائي الذي سينعكس على نتائج الوطنية العقارية مرتبطاً بتحديد الأثر لدى الشريكتين والإفصاح عنه.

متى يظهر
ربح البيع؟

ستستمر «أجيليتي جلوبال» في توحيد القوائم المالية لـ«ترايستار» حتى إتمام الصفقة. وخلال الفترة من التوقيع إلى الإتمام، ستعرض أصولها والتزاماتها في بندين منفصلين تحت مسمى «أصول محتفظ بها للبيع» و«التزامات مرتبطة بأصول محتفظ بها للبيع».

وستظهر نتائج أعمالها في بند مستقل بعنوان «العمليات غير المستمرة»، وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5، بينما سيُعترف بالربح الناتج عن البيع عند إتمام الصفقة.

وتعكس هذه الأرقام، وفق تقديرات الشركة، حصيلة استثمار امتد لسنوات طويلة، ولم يقتصر على قيمة الاستحواذ الأولية. كما يقدم التخارج مؤشراً على إمكانية تحويل القيمة المتراكمة في الأصول التشغيلية إلى متحصلات تدعم الخيارات المالية والاستثمارية للمجموعة.

خيارات أمام مجلس الإدارة

ومع تطور المركز الرأسمالي للمجموعة واقتراب إتمام الصفقة، سيقيم مجلس الإدارة كيفية تخصيص صافي المتحصلات، وفق أولويات تشمل الاستثمار في النمو وخفض الديون وتوزيع العوائد على المساهمين.

وتحمل هذه الخيارات جوانب إيجابية محتملة، إذ يمكن أن يسهم خفض المديونية في تخفيف الأعباء التمويلية، بينما قد يدعم الاستثمار في النمو مصادر الدخل المستقبلية. أما التوزيعات، فتبقى أحد الخيارات المطروحة، دون وجود قرار نهائي معلن بشأنها في الإفصاح.

وفي المقابل، يستدعي تقييم الصفقة مراعاة حجم النشاط المباع، بعدما ساهمت «ترايستار» بنسبة 27 % من إيرادات المجموعة خلال النصف الأول من 2026، ومثلت 13 % من إجمالي أصولها، ما يجعل استخدام حصيلة التخارج عاملاً مهماً في رسم ملامح المرحلة التالية.

انعكاس على السوق

ومن زاوية السوق، توفر الصفقة مرجعاً لتقييم أحد الاستثمارات المرتبطة بشركات مدرجة، وتفتح المجال أمام متابعة أكثر تفصيلاً لقيمة الأصول والعوائد الممكن تحقيقها منها، بدلاً من الاقتصار على حركة الأسعار اليومية.

لكن أثرها الإيجابي المحتمل على المعنويات لا يعني قدرتها وحدها على تغيير اتجاه المؤشرات، خصوصاً أن جلسة الإعلان انتهت بتراجع واسع. ويتوقف انتقال أثرها إلى تقييمات الشركات على وضوح الأرباح النهائية، وتوقيت التحصيل، وأوجه استخدام الأموال.

وبذلك، خرجت البورصة من جلسة الأربعاء بمحصلة سلبية سلبية، يقابلها تطور مؤسسي مهم يستحق المتابعة. وتبقى النقطة الإيجابية في وجود صفقة كبيرة تفتح خيارات مالية جديدة للشركات المعنية، مع انتظار استكمال إجراءاتها لتتضح حدود الاستفادة الفعلية.

3
إتمام الصفقة متوقع بنهاية
مارس 2027.. والأثر المالي على
«مخازن» يتحدد لاحقاً

ويبرز تصدر السهم للنشاط قدرة أخبار الشركات الكبرى على جذب التداولات حتى خلال الجلسات المتراجعة. ومع ذلك، فإن زيادة التعاملات على السهم لا تحدد وحدها اتجاه سعره، كما لا توفر أساساً للجزم بحجم استفادته المالية قبل اكتمال البيانات المرتبطة بالصفقة.

حصيلة على مراحل

وتبلغ حصة «أجيليتي» من إجمالي حصيلة الصفقة 581 مليون دولار، تشمل 425 مليون دولار تدفع عند الإتمام، و110 ملايين دولار بعد مرور عام على الإتمام، إضافة إلى مبلغ مشروط يصل إلى 46 مليون دولار، يرتبط بتحقيق الشروط المتفق عليها.

وتوضح هذه التفاصيل أن الحصيلة موزعة على مراحل، وأن جزءاً منها مشروط، وبالتالي فإن تقييم أثرها على السيولة المتاحة للمجموعة ينبغي أن يراعي مواعيد التحصيل وشروط الدفعات.

كما أن حصيلة البيع لا تمثل تلقائياً صافي الربح المحاسبي الناتج عن التخارج، ولا تعني أن كامل المبالغ ستصبح متاحة للتوزيع على المساهمين. ويظل ذلك مرتبطاً بالنتائج النهائية للصفقة وقرارات تخصيص رأس المال التي ستخضعها الشركة.

أحد أصول تخزين القود الاستراتيجية، التي تمتلكها «أجيليتي» مباشرة وتدرج ضمن القوائم المالية الموحدة لـ«ترايستار». وتقدر قيمة حقوق ملكية هذه الحصص بما لا يقل عن 145 مليون دولار، مع اعتزام طرحها للبيع ضمن عملية منفصلة.

استثمار طويل الأجل

وتعود بداية الاستثمار في «ترايستار» إلى عام 2003، عندما استحوذت عليها «أجيليتي» مقابل 7 ملايين دولار، قبل أن تضخ استثمارات إضافية بقيمة 123 مليون دولار خلال السنوات السبع الأولى، شملت استثمارات في أصول استراتيجية أخرى لتخزين القود. وبحسب البيان، يتوقع أن يحقق الاستثمار في هذا القطاع عائداً يتجاوز مليار دولار، بمعدل عائد داخلي يبلغ 16 % على مدى فترة الاستثمار البالغة 23 عاماً.

وتعتمد شركة أجيليتي للمخازن العمومية «مخازن» أن شركتها الزميلة «أجيليتي جلوبال بي إل سي»، التي تمتلك فيها حصة تبلغ 25 %، أبرمت اتفاقية لبيع كامل حصتها في «ترايستار» إلى شركة «إيجيس لوجستكس المحدودة».

وتقيم الصفقة «ترايستار»، المتخصصة في الخدمات اللوجستية للطاقة، بقيمة منشأة تبلغ 1.5 مليار دولار، فيما تقدر قيمة حقوق الملكية بنحو 882 مليون دولار، على أساس مضاعف لقيمة المنشأة إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى 6 مرات، استناداً إلى بيانات عام 2025.

وبحسب الإفصاح، تبلغ الحصة المملوكة في «ترايستار» 65.12 %، ويتوقع إتمام عملية البيع بنهاية مارس 2027، رهناً بالحصول على الموافقات التنظيمية واستيفاء شروط الإتمام الأخرى.

وأكدت «مخازن» أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي للصفقة في الوقت الحالي، على أن يجري تحديده عند إتمامها، وهو ما يجعل الفصل بين إعلان الاتفاق والاعتراف

تقييم بـ1.5 مليار دولار

قطاعياً، تراجع مؤشرات 12 قطاعاً، تصدرها قطاع التكنولوجيا بانخفاض نسبته 7.65 %، فيما ارتفع قطاع الرعاية الصحية وحيداً بنسبة 4.20 %، ليشكل الاستثناء الأبرز في جلسة غلب عليها اللون الأحمر. وامتد التراجع إلى أسعار 117 سهماً، جاء في مقدمتها سهم «الخليج للتأمين» بانخفاض 9.09 %، مقابل ارتفاع 10 أسهم تصدرها «امتيازات» بقفزة بلغت 20.83 %، بينما استقرت أسعار 5 أسهم دون تغيير.

ويظهر التفاوت بين أداء الأسهم استمرار وجود تحركات فردية مخالفة للاتجاه العام، وهو ما يبقى متابعاً أوضاع الشركات وإفصاحاتها عنصراً أساسياً في قراءة السوق. فارتفاع سهم أو قطاع لا يلغي الضغوط العامة، لكنه يوضح أن حركة التداول لم تكن متماثلة على جميع مكونات البورصة.

سهم، جرى تداولها عبر 21.74 ألف صفقة، بقيمة إجمالية بلغت 69.93 مليون دينار. وتوفر هذه التعاملات مساحة لاستمرار انتقال الملكيات وتفاعل المستثمرين مع الأخبار، لكنها لا تعني بمفردها عودة الزخم الشرائي، في ظل بقاء غالبية الأسهم ضمن دائرة التراجع.

الرعاية الصحية يخالف الاتجاه

قطاعياً، تراجع مؤشرات 12 قطاعاً، تصدرها قطاع التكنولوجيا بانخفاض نسبته 7.65 %، فيما ارتفع قطاع الرعاية الصحية وحيداً بنسبة 4.20 %، ليشكل الاستثناء الأبرز في جلسة غلب عليها اللون الأحمر. وامتد التراجع إلى أسعار 117 سهماً، جاء في مقدمتها سهم «الخليج للتأمين» بانخفاض 9.09 %، مقابل ارتفاع 10 أسهم تصدرها «امتيازات» بقفزة بلغت 20.83 %، بينما استقرت أسعار 5 أسهم دون تغيير.

ويظهر التفاوت بين أداء الأسهم استمرار وجود تحركات فردية مخالفة للاتجاه العام، وهو ما يبقى متابعاً أوضاع الشركات وإفصاحاتها عنصراً أساسياً في قراءة السوق. فارتفاع سهم أو قطاع لا يلغي الضغوط العامة، لكنه يوضح أن حركة التداول لم تكن متماثلة على جميع مكونات البورصة.

«وطنية» في صدارة النشاط

واستحوذ سهم «وطنية» على صدارة التداولات، بكمية بلغت 53.43 مليون سهم، وسيولة وصلت إلى 7.20 ملايين دينار، بما يعادل نحو 18.1 % من إجمالي الكميات المتداولة و 10.3 % من قيمة تعاملات السوق.

وجاء هذا النشاط عقب إفصاح الوطنية العقارية عن الأثر المالي المتوقع عليها من صفقة «ترايستار»، الأمر الذي وضع علاقات الملكية بين الشركات المعنية وتوقيت الاعتراف بالعوائد ضمن العناصر المهمة لقراءة الإفصاحات.

وأغلقت بورصة الكويت تعاملات أمس الأربعاء على تراجع جماعي لمؤشراتها الرئيسية، وسط انخفاض أسعار 117 سهماً وتراجع 12 قطاعاً، فيما برزت صفقة بيع حصة «أجيليتي جلوبال» في شركة «ترايستار» كأحد أبرز التطورات التي حملتها إفصاحات الشركات، لتوفر للسوق مادة جديدة لتقييم الاستثمارات والعوائد المتوقعة، رغم غلبة الانخفاض على حركة الأسعار.

وبينما سجلت التداولات نحو 69.93 مليون دينار، تصدر سهم «وطنية» النشاط من حيث الكمية والسيولة، عقب إعلان الوطنية العقارية نسب الأثر المالي المتوقع عليها من الصفقة. ويمنح هذا التطور الشركات المرتبطة بها فرصة لإبراز قيمة استثماراتها، وإن كان تحديد انعكاسها النهائي على النتائج المالية يظل مرتبطاً بإتمام البيع والإفصاح عن الأرباح المحققة. وتأتي أهمية الصفقة من حجم التقييم البالغ 1.5 مليار دولار لقيمة منشأة «ترايستار»، وما تنتجه حصيلة التخارج من خيارات أمام «أجيليتي جلوبال» لإعادة توظيف رأس المال، سواء في التوسع أو خفض المديونية أو توزيع عوائد على المساهمين، وفق ما سيقرره مجلس الإدارة.

ضغوط على المؤشرات

وعلى صعيد أداء الجلسة، انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 1.38 %، وتراجع مؤشر السوق العام 1.40 %، فيما خسر مؤشر السوق الرئيسي 1.51 %، وسجل مؤشر «الرئيسي 50» انخفاضاً أكبر بلغ 2.43 % مقارنة بإقفال الثلاثاء الماضي.

وتعكس هذه المحصلة اتساع التراجع ليشمل الأسهم المدرجة في السوقين الأول والرئيسي، مع تفاوت نسب الانخفاض بين المؤشرات. غير أن حركة جلسة واحدة لا تكفي وحدها للحكم على اتجاه السوق خلال الفترة المقبلة، خصوصاً مع وجود إفصاحات تستدعي قراءة أثرها على كل شركة بصورة منفصلة.

وبلغ حجم التداولات 295.94 مليون

خسائر أقل في النصف الأول

أظهرت آخر البيانات المعلنة انخفاض خسائر أجيليتي للمخازن العمومية خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة 23.5 %، لتبلغ 206.79 ملايين دينار. كما تراجعت خسائر الوطنية العقارية خلال

الفترة نفسها بنسبة 35.4 % إلى 42.17 مليون دينار. وتخص هذه النتائج فترة سابقة على اتفاق البيع المعلن، ولا تتضمن ربحاً نهائياً محددًا من الصفقة، التي لا تزال خاضعة لشروط الإتمام والموافقات التنظيمية

«الغرفة» استضافت وفداً عُمانياً لاستعراض الفرص اللوجستية والاستثمارية

موانئ عُمان جاهزة لدعم تجارة الشركات الكويتية

1 العوفي: الانتقال من استعراض الفرص إلى شراكات عملية ومستدامة

2 «الممر الأخضر» يسهّل حركة البضائع عبر المنافذ البرية والبحرية



استضافت غرفة تجارة وصناعة الكويت، اللقاء التعريفي المشترك حول الخدمات اللوجستية والاستثمارية التي تقدمها سلطنة عُمان، بمشاركة وفد عُمانى برئاسة المستشار الاقتصادي بغرفة تجارة وصناعة عُمان، بدر بن سيف العوفي، إلى جانب عدد من ممثلي القطاع الخاص والفعاليات الاقتصادية في البلدين الشقيقين، وذلك بهدف استعراض الفرص الاستثمارية والإمكانات اللوجستية العُمانية، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين.

وفي مستهل اللقاء، رحبت الغرفة بالوفد العُمانى، مشيدةً بالعلاقات الأخوية والتاريخية التي تجمع دولة الكويت وسلطنة عُمان، وبالدور الذي تضطلع به السلطنة في دعم الشركات الكويتية خلال الظروف الإقليمية الراهنة، من خلال إتاحة موانئها أمامها، وتوفير التسهيلات اللازمة لاستمرار أعمالها وحركة تجارتها. وأكدت أن هذا التعاون يعكس عمق العلاقات الثنائية وحرص البلدين على تعزيز التكامل الاقتصادي وتجاوز التحديات التي تواجه حركة التجارة وسلاسل الإمداد.

وأشارت الغرفة إلى أن الفرص الاقتصادية المتاحة بين البلدين تفوق حجم التعاون القائم، مؤكدةً أهمية البناء على العلاقات المتميزة لتوسيع الاستثمارات المشتركة، لا سيما في القطاعات اللوجستية والصناعية والطاقة والتقنيات الحديثة والاقتصاد الرقمي. كما استذكرت ملتقى الأعمال الكويتي - العُمانى الذي استضافته الغرفة في 13 مايو 2024، على هامش زيارة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق إلى دولة الكويت، باعتباره إحدى المحطات المهمة في مسيرة تعزيز التعاون بين مجتمعي الأعمال في البلدين.

وفي كلمته، أعرب رئيس الوفد العُمانى عن شكره للغرفة على حسن التنظيم والاستقبال، مشيداً بمتانة العلاقات التاريخية والأخوية التي تمثل قاعدة راسخة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية. وأكد أن اللقاء يشكل فرصة مهمة لتعزيز التكامل بين البلدين، وفتح آفاق جديدة أمام الشركات الثنائية، خصوصاً في ظل التحديات التي يشهدها القطاع اللوجستي على المستوى الإقليمي والدولي.

وأوضح العوفي، أن المنظومة اللوجستية العُمانية تتمتع بمقومات تنافسية تتيح للشركات الكويتية فرصاً متنوعة لدخول السوق العُمانى والاستفادة من خدمات إعادة التصدير والتخزين والتوزيع والخدمات اللوجستية المتكاملة، مؤكداً جاهزية الموانئ العُمانية لاستقبال أعمال الشركات الكويتية ودعم احتياجاتها التجارية. وشدد على أهمية الانتقال من مرحلة استعراض الفرص إلى بناء شراكات عملية ومستدامة تحقق المصالح المشتركة للقطاع الخاص في البلدين.

وشهد اللقاء تقديم عدد من العروض التخصصية التي استعرضت أبرز المقومات اللوجستية والاستثمارية في سلطنة عُمان، حيث قدم المقدم راشد المدليوي عرضاً حول الخيارات اللوجستية في ظل المتغيرات الإقليمية، مسلطاً الضوء على مبادرة «الممر الأخضر» ودورها في تسهيل حركة البضائع وتعزيز انسيابية التجارة عبر المنافذ البرية والبحرية، بما يدعم عمليات التصدير وإعادة التصدير بين دول الخليج والأسواق العالمية. كما تناول العرض التطور التاريخي والتشريعي للعمل الجمركي في سلطنة

عُمان، والجهود المبذولة لتطوير الإدارة الجمركية المتكاملة، إلى جانب النافذة الإلكترونية الواحدة التي تجمع الجهات الحكومية والخاصة المعنية، وتسهم في تسهيل الإجراءات وتسريع إنجاز المعاملات خلال 24 ساعة، وفقاً للخدمات والإجراءات المعتمدة.

من جانبه، استعرض هلال الراشدي دور المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في سلطنة عُمان باعتبارها محركاً للنمو التجاري والاستثماري، موضحاً تنوع المناطق بين منطقة حرة وصناعية واقتصادية، وما توفره من حوافز وتسهيلات للمستثمرين، تشمل إمكانية التملك الأجنبي بنسبة 100%.

ثم قدم هلال الخروصي عرضاً حول خدمات مجموعة «أسياد» ودورها في الربط بين الأسواق الإقليمية والعالمية، مستعرضاً دور المجموعة، التي تأسست عام 2016 وتدير 10 موانئ عُمانية و 5 مناطق حرة واقتصادية، في تطوير منظومة الخدمات اللوجستية العُمانية وإدارة الموانئ والمناطق الحرة والاقتصادية، بما يسهم في تعزيز كفاءة سلاسل الإمداد وتوسيع الحضور

عُمان، والجهود المبذولة لتطوير الإدارة الجمركية المتكاملة، إلى جانب النافذة الإلكترونية الواحدة التي تجمع الجهات الحكومية والخاصة المعنية، وتسهم في تسهيل الإجراءات وتسريع إنجاز المعاملات خلال 24 ساعة، وفقاً للخدمات والإجراءات المعتمدة.

من جانبه، استعرض هلال الراشدي دور المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في سلطنة عُمان باعتبارها محركاً للنمو التجاري والاستثماري، موضحاً تنوع المناطق بين منطقة حرة وصناعية واقتصادية، وما توفره من حوافز وتسهيلات للمستثمرين، تشمل إمكانية التملك الأجنبي بنسبة 100%.

ثم قدم هلال الخروصي عرضاً حول خدمات مجموعة «أسياد» ودورها في الربط بين الأسواق الإقليمية والعالمية، مستعرضاً دور المجموعة، التي تأسست عام 2016 وتدير 10 موانئ عُمانية و 5 مناطق حرة واقتصادية، في تطوير منظومة الخدمات اللوجستية العُمانية وإدارة الموانئ والمناطق الحرة والاقتصادية، بما يسهم في تعزيز كفاءة سلاسل الإمداد وتوسيع الحضور

خدمات استشارية لإعداد استراتيجية متكاملة وتعزيز الكفاءة الإدارية والمالية والتشغيلية

«الموانئ» تتعاقد مع «كيه بي إم جي» لتطوير أدائها



ويمتد نطاق التطوير المستهدف إلى الجوانب الإدارية والمالية والتشغيلية، بما يعكس شمولية التوجه نحو تحسين الأداء المؤسسي، وربط احتياجات العمل المختلفة بخطة متكاملة لتطوير أنشطة المؤسسة.

كما يشكل تعزيز تنافسية الموانئ التجارية والمناطق اللوجستية محورياً رئيسياً في أهداف التعاقد، إذ يرتبط تطوير الأداء الداخلي للمؤسسة بقدرتها على الارتقاء بكفاءة الأعمال في المرافق التابعة لها.

وتكتسب آليات التنفيذ والمتابعة أهمية في نطاق الخدمات المتفق عليها، لكونها تستكمل مرحلة إعداد الخطة وتوفر إطاراً لمتابعة التقدم نحو أهدافها، بما يدعم تحويل الأولويات الاستراتيجية إلى أعمال قابلة للتنفيذ والمتابعة.

الاستشارية تقديم الدعم الفني المتخصص، ووضع الآليات المناسبة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية ومتابعة تحقيق أهدافها، بما يربط بين إعداد التوجهات المستقبلية والعمل على ترجمتها إلى خطوات تنفيذية.

ومثل المؤسسة في توقيع العقد مديرها العام خالد سالم عبدالعزيز الصباح، فيما مثل «كيه بي إم جي» رئيس مجلس إدارتها في منطقة آسيا الوسطى وجنوب آسيا والشريك المدير للشركة في الكويت رشيد محمد القناعي.

وتضع الخطة المرتقبة تحديد الأولويات في صدارة أعمال التطوير، باعتبارها الأساس الذي سبّغ عليه توجهات المؤسسة خلال المرحلة المقبلة، والإطار الذي يحدد مسار العمل نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وقعت مؤسسة الموانئ الكويتية مع شركة «كيه بي إم جي» (KPMG) عقد مناقصة تقديم الخدمات الاستشارية وإعداد الخطة الاستراتيجية للمؤسسة، ضمن جهود تطوير أدائها المؤسسي وتعزيز كفاءتها الإدارية والمالية والتشغيلية، بما يدعم قدرتها على تحقيق أهدافها وتطوير أعمالها.

وقالت المؤسسة، في تدوينة نشرتها عبر حسابها على منصة «إكس» أمس الأربعاء، إن العقد يستهدف إعداد خطة استراتيجية متكاملة تحدد التوجهات والأولويات المستقبلية، وترسم خارطة طريق لتطوير أعمال المؤسسة، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتعزيز القدرات التنافسية للموانئ التجارية والمناطق اللوجستية التابعة لها.

ويشمل نطاق الخدمات

البدوي: شراكة الخليج وآسيا ركيزة لتوسيع الاستثمار والتكامل المالي والتكنولوجي

5.2 تريليون دولار أصول صناديق الثروة السيادية الخليجية

دعوة للانتقال من استكشاف الفرص إلى تنفيذ المشروعات المشتركة

829 مليار دولار صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية



التمويل وتوطين التكنولوجيا

هذه الاستثمارات بقدرتها على توطين المعرفة، وتأهيل الكفاءات، وتوفير خدمات تكنولوجية تدعم قطاعات الاقتصاد المختلفة. ويبقى تحويل هذه الفرص إلى مشروعات قابلة للتنفيذ مرتبطاً بتحديد الأولويات وآليات التمويل والجدول الزمني لكل مشروع، مع وضوح الأدوار بين المؤسسات المشاركة. وهي خطوات تمنح الشركة الخليجية الآسيوية نتائج عملية يمكن قياسها في حجم الاستثمارات وكفاءة التجارة وتطور الخدمات.

تبرز المسارات المطروحة فرصاً لربط التمويل بالمشروعات الإنتاجية والخدمية، إذ يمكن لتطوير الموانئ وشبكات النقل والتخزين أن يدعم حركة التجارة، بينما تسهم الخدمات المصرفية والمدفوعات العابرة للحدود في تسهيل تعاملات الشركات وتمويل توسعها في أسواق الجانبين. كما يفتح التعاون في مراكز البيانات والخدمات السحابية والذكاء الاصطناعي مجالاً لتوسيع الشراكة نحو بناء قدرات محلية ونقل الخبرات. وترتبط الاستفادة طويلة الأجل من

رئيسية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين، أولها الخدمات اللوجستية والبنية التحتية، من خلال تعزيز الربط بين الموانئ والمراكز الاقتصادية، وتطوير شبكات النقل والتخزين، بما يسهم في تسهيل التجارة ورفع كفاءة سلاسل الإمداد. ويمثل المسار الثاني في البنية التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي، عبر توسيع الاستثمارات المشتركة في مراكز البيانات والخدمات السحابية والتطبيقات التكنولوجية المتقدمة، وتبادل الخبرات بما يدعم التحول الرقمي ويرفع كفاءة الخدمات. أما المسار الثالث، فيركز على التعاون المالي والمصرفي، من خلال توسيع تمويل التجارة والمشروعات، وتطوير منصات استثمارية مشتركة، وتعزيز الترابط بين أسواق رأس المال، وتسهيل المدفوعات العابرة للحدود.

من الفرص إلى التنفيذ

وشدد البدوي على أهمية الانتقال بالشراكة الخليجية الآسيوية من استكشاف الفرص إلى تنفيذ المشروعات والاستثمارات المشتركة، عبر تعزيز التواصل بين المؤسسات الاقتصادية والمالية، وتحديد الفرص ذات الأولوية، ووضع خطوات عملية لتطويرها. وأكد أن المصالح الاقتصادية المشتركة والإمكانات المتكاملة بين دول مجلس التعاون وشركائها الآسيويين توفر قاعدة لارتفاع العلاقات الاقتصادية، وتحويل الفرص إلى استثمارات والمبادرات إلى مشروعات تدعم النمو المستدام.

شراكات موثوقة

وأشار البدوي إلى أن التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، وما صاحبها من تطورات جيوسياسية ومتغيرات في التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، تعزز أهمية بناء شراكات اقتصادية موثوقة، قادرة على مواجهة التحديات وضمان استدامة التمويل والتجارة. ولفت إلى أن اقتصادات دول مجلس التعاون أظهرت قدرة على التعامل مع التحديات الاقتصادية والمالية، مدعومة بالاحتياطات القوية ومتانة القطاعات المصرفية والسياسات الاقتصادية والمالية، إلى جانب جهود تنويع الاقتصادات وتطوير البنية التحتية وتعميق التكامل الخليجي. وأوضح أن العلاقات التاريخية والتجارية بين دول المجلس والدول الآسيوية تمثل أساساً لبناء شراكات طويلة الأجل، في ظل تكامل القدرات المالية والاستثمارية الخليجية مع الإمكانات الصناعية والتكنولوجية والأسواق الآسيوية، بما يتيح فرصاً لإطلاق مشروعات مشتركة ونقل المعرفة وتوطين التكنولوجيا. وأضاف أن برامج التنويع الاقتصادي الخليجية تتيح فرصاً أمام الشركات الآسيوية للمشاركة في المشروعات التنموية الكبرى، بينما توفر الأسواق الآسيوية أفاقاً للمؤسسات الخليجية لتوسيع استثماراتها وشراكاتها الدولية.

ثلاثة مسارات للتعاون

وحدد البدوي ثلاثة مسارات

كشف الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاسم محمد البدوي، أن أصول صناديق الثروة السيادية الخليجية بلغت نحو 5.2 تريليون دولار، فيما وصلت القيمة السوقية للأسواق المالية بدول المجلس إلى نحو 4 تريليونات دولار بنهاية يونيو 2026، مؤكداً أن هذه المؤشرات تعكس القوة المالية والاقتصادية لدول الخليج وقدرتها على تمويل الاستثمارات طويلة الأجل، ودعم نمو الأعمال، وبناء شراكات اقتصادية مستدامة. وأضاف البدوي، خلال افتتاح المنتدى الاقتصادي الخليجي الآسيوي في العاصمة التايلاندية بانكوك، أمس، أن صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية سجل 829 مليار دولار خلال الفترة ذاتها، بما يعكس متانة الأوضاع المالية لدول المجلس. وأكد أن الشراكة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون والدول الآسيوية تمثل ركيزة استراتيجية لتعزيز التعاون الاستثماري، وتوسيع التكامل المالي والمصرفي، وتطوير البنية التحتية الرقمية، بما يدعم النمو الاقتصادي والازدهار المشترك.

وانعقد المنتدى تحت شعار «الخدمات المصرفية والاستثمار والبنية التحتية الرقمية»، بتنظيم من اتحاد المصارف الكويتية وجمعية المصرفيين الآسيويين، على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2026، وبمشاركة قيادات وصناع قرار وممثلين عن المؤسسات المالية والاستثمارية والتكنولوجية من الجانبين.

«البترول» تبيع النفطاً بعلادة تتجاوز 120 دولاراً

ثالث عطاء خلال أكتوبر يرفع إجمالي المبيعات إلى 175 ألف طن



باعت مؤسسة البترول الكويتية 85 ألف طن من النفطاً كاملة المدى بعلادة تزيد على 120 دولاراً للطن فوق الأسعار اليابانية القياسية للنصف الثاني من ديسمبر 2026، وفقاً لوثيقة عطاء ومتعاملين في السوق، في ثالث عطاء للمؤسسة خلال أكتوبر الحالي. وأظهرت وثيقة العطاء أن تحميل الشحنة مقرر خلال الفترة من الأول إلى 11 نوفمبر المقبل، بحسب ما نشرته «رويترز» أمس الأربعاء، لترتفع الكميات التي باعتها المؤسسة عبر العطاءات منذ بداية الشهر إلى 175 ألف طن من النفطاً. وقال أحد متعاملي سوق النفط إن المؤسسة كانت قد أرست آخر عطاء سابق لكمية تبلغ 55 ألف طن، للتحميل خلال الفترة نفسها تقريباً، بعلادة تراوحت بين 70 و75 دولاراً للطن فوق الأسعار اليابانية القياسية، على أساس التسليم في ميناء الوصول. وتشير مقارنة العلواتين المعلنين إلى ارتفاع علادة العطاء الأخير بأكثر من 45 دولاراً للطن قياساً إلى الحد الأعلى لعلادة العطاء السابق، مع اختلاف حجم الكميات المباعة في كل منهما. كما تزيد كمية الشحنة الأخيرة بنحو 30 ألف طن على كمية العطاء السابق، لتجمع الصفقة الجديدة بين ارتفاع حجم الشحنة وزيادة العلادة السعرية مقارنة بالعطاء الذي سبقها، وفق الأرقام التي أوردها وثيقة

العطاء ومصادر السوق. وتمثل الشحنة الأخيرة نحو 49% من إجمالي الكميات التي باعتها المؤسسة عبر عطاءاتها منذ بداية أكتوبر، ما يجعلها تشكل قرابة نصف المبيعات المعلنة من النفطاً خلال الشهر حتى الآن. وتخص قيمة 120 دولاراً العلادة التي تضاف إلى الأسعار اليابانية القياسية المشار إليها، وليست السعر الإجمالي لطن النفطاً، فيما تحدد وثيقة العطاء فترة تحميل الشحنة خلال نوفمبر، مقابل مرجعية التسعير للنصف الثاني من ديسمبر. وعادة لا تعلق شركات النفط على تفاصيل العطاءات التجارية، فيما تستند البيانات المتعلقة بهذه الصفقة

العبدالجليل: الموانئ مفتوحة لاستقبال الناقلات

«نפט الكويت»: نتج مليوني برميل يوميا وجاهزون للزيادة



المتاحة رغم تأثر حركة النقل بالظروف الحالية. وبيّن أن الموانئ النفطية الكويتية لا تزال مفتوحة لاستقبال الناقلات القادرة على الوصول إليها وتحميل النفط الخام والمنتجات البترولية لتصديرها إلى الأسواق العالمية. وأكد أن مسؤولية ضمان تدفق الإمدادات النفطية إلى الأسواق العالمية تقع على عاتق الدول المنتجة والمستهلكة وشركات الخدمات والنقل المعنية بصورة مشتركة، مشيراً إلى أن تحميل طرف واحد مسؤولية اضطرابات الإمدادات لا يعكس طبيعة التحديات التي تواجه القطاع حالياً. وأشار إلى أن الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، الشيخ نواف سعود الناصر الصباح، أكد جاهزية الموانئ الكويتية لاستقبال أي ناقلات قادرة على نقل النفط والمنتجات البترولية إلى الأسواق العالمية.

وأكد أن استقرار أسعار النفط يصب في مصلحة الدول المنتجة والمستهلكة، ويسهم في تعزيز الثقة واستمرار الاستثمارات في المشاريع الاستراتيجية وزيادة الطاقات الإنتاجية، مشيراً إلى استمرار نمو الطلب العالمي على النفط والمنتجات البترولية رغم التوجه نحو مصادر الطاقة البديلة. وأضاف أن شركات النفط الخليجية تواصل تنفيذ خططها للمحافظة على قدراتها الإنتاجية أو زيادتها خلال السنوات المقبلة، في ظل استمرار الحاجة إلى النفط في الأسواق العالمية. وحول عمليات التصدير، أوضح العبدالجليل أن مؤسسة البترول الكويتية عملت، من خلال شركاتها التابعة، على توفير الأسطول اللازم لنقل النفط الخام والمنتجات البترولية، مشيراً إلى أن شركة ناقلات النفط الكويتية تواصل عملياتها وفق الطاقة

قال محمد خليفة العبدالجليل، نائب الرئيس التنفيذي للتخطيط والابتكار في شركة نفط الكويت، إن إنتاج الكويت من النفط يبلغ حالياً نحو مليوني برميل يومياً، وهو أقل من الطاقة الإنتاجية المستهدفة، مؤكداً جاهزية الشركة لرفع الإنتاج متى ما سحلت الفرصة. وأضاف العبدالجليل، في مقابلة على هامش مؤتمر البترول العالمي الخامس والعشرين، المنعقد في الرياض، أن قطاع النفط في الكويت ودول الخليج تأثر بالظروف الجيوسياسية الحالية، لا سيما فيما يتعلق بنقل النفط الخام والمنتجات البترولية إلى الأسواق العالمية عبر مضيق هرمز، مشيراً إلى أن الطاقة الإنتاجية والمخزونات النفطية في الكويت لم تتأثر بهذه التطورات. وأوضح أن الشركة تواصل العمل على المحافظة على طاقتها الإنتاجية وزيادتها، بما يتماشى مع استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية لعام 2030. وأشار إلى أن بعض منشآت قطاع التكرير تأثرت نتيجة الهجمات الإيرانية على الكويت، إلا أن ذلك لم يؤدِ إلى تأثير مباشر على العمليات النفطية، مؤكداً استمرار العمليات بالطاقة الإنتاجية الحالية والاستعداد لزيادتها عند توافر الظروف المناسبة. وفيما يتعلق بأسعار النفط، قال العبدالجليل إن الأسعار تخضع لعوامل العرض والطلب، لافتاً إلى أن الأزمة الحالية أدت إلى ارتفاعها وتقلبها عند مستويات غير متوقعة، مع احتمالية تسجيل ارتفاعات إضافية حال استمرار الظروف الجيوسياسية أو حدوث اضطرابات مماثلة.

برعايتها لـ «مهرجان الإبداع»

«زين» تدعم مُستقبل الصناعات الإبداعية في الكويت

1 المهرجان يجمع المواهب المحليّة مع الشركات والعلامات التجارية نوفمبر المُقبل

2 الشراكة تعكس دور زين في تمكين الطاقات الشابة وتعزيز الاقتصاد الإبداعي



حمد المصبيح ومشاري المطوع وسارة الربيعية وسارة خلف خلال المؤتمر الصحفي

المحليّة والاستفادة من قدراتها وأفكارها المُبتكرة، بما يُسهم في تعزيز حضور المواهب الكويتية وتوسيع فرصها في سوق العمل الإبداعي.

وتعكس رعاية زين لهذا الحدث إيمانها بأهمية الاستثمار في الطاقات الإبداعية الوطنية، وحرصها على الإسهام في بناء بيئة مُحفزة تتيح للشباب تحويل أفكارهم ومواهبهم إلى فرص حقيقية للنمو والتطور، خصوصاً في ظل التحوّلات المتسارعة التي تشهدها الصناعات الإبداعية وصناعة المحتوى الرقمي، وما تفتحه من مجالات جديدة للابتكار وريادة الأعمال.

كما يسلّط المهرجان الضوء على أهمية تعزيز الروابط بين المبدعين وقطاع الأعمال، من خلال تقريب المسافات بين المواهب المحلية والجهات الباحثة عن حلول وأفكار إبداعية، وتشجيع الشركات على الاستفادة من الخبرات الكويتية في مجالات الفن والتصميم وصناعة المحتوى، بما يدعم نمو قطاع إبداعي مُتكامل وقادر على المنافسة محلياً وإقليمياً.

وتولي زين اهتماماً خاصاً بالمبادرات التي تمنح الجيل الجديد من المبدعين مساحةً لإبراز إمكاناتهم وتطوير مهاراتهم وبناء

أعلنت زين الكويت عن رعايتها للنسخة الأولى من «مهرجان الإبداع»، الذي يُقام في متحف الفن الحديث خلال الفترة من 5 إلى 7 نوفمبر 2026، في خطوة تعكس التزامها المتواصل بدعم المواهب الوطنية، وتعزيز منظومة الصناعات الإبداعية في الكويت، وفتح آفاق أوسع أمام الفنانين والمصمّمين وصنّاع المحتوى للتواصل والتعاون مع الشركات والمؤسسات والعلامات التجارية الرائدة في السوق المحليّ.

تم الإعلان عن رعاية زين خلال المؤتمر الصحفي الذي أقيم مركز زين للابتكار (ZINC) بمقر الشركة في الشويخ، بحضور المدير التنفيذي للعلاقات والاتصالات المؤسسية في زين الكويت حمد المصبيح، والشريك المؤسس لمهرجان الإبداع مشاري المطوع، والمدير التنفيذي للمهرجان سارة الربيعية، ورئيس قسم المعارض في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سارة خلف.

ويأتي المهرجان ليُشكّل منصةً تجمع مختلف أطراف المجتمع الإبداعي تحت مظلة واحدة، بهدف تبادل المعرفة والخبرات، وبناء علاقات مهنية وشراكات جديدة، وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات لاكتشاف الطاقات

«التجاري» يعلن عن الرابعين في السحوبات الأسبوعية والشهرية لحساب النجمة

أجرى البنك التجاري سحوباته الأسبوعية والشهرية على حساب النجمة عن شهر سبتمبر 2026، حيث تم إجراء السحب يوم الأربعاء الموافق 14 أكتوبر 2026 بحضور قطاع التدقيق الداخلي وممثلين عن الإدارات الداخلية المختصة في البنك، إلى جانب مدققين خارجيين من شركة R S M ومكتب جرانث ثورنتون الكويت Grant Thornton. وقد قام البنك بتغطية السحب مباشرة عبر قناة البنك التجاري الكويتي على منصة اليوتيوب وعلى حساباته في وسائل التواصل الاجتماعي، وجاءت النتيجة على النحو التالي:

الرابحين في سحوبات حساب النجمة الأسبوعية – جائزة 5,000/- دينار كويتي من نصيب الفائزين محمد حسين عبد اللطيف عبد الحسين الكاظمي حسين حميد احمد محمد فضل الهه سياوش مختارى حسين غازي جوهر حامد مبارك حميدان الفجى

الرابح في سحب حساب النجمة الشهري – جائزة 20,000/- دينار كويتي من نصيب الفائز عبدالله لطيف حسين عطشان

ومن المعروف أن جوائز «حساب النجمة» مميزة بتنوع المبالغ المقدمة، حيث تتضمن سحوبات أسبوعية بقيمة 5,000/- دينار كويتي، وشهرية بقيمة 20,000/- دينار كويتي، بالإضافة الى جائزة نصف سنوية بقيمة 500,000/- دينار كويتي، والجائزة السنوية الكبرى بقيمة 1,500,000 دينار كويتي. وعن آلية فتح حساب النجمة والتأهل لدخول السحوبات، فإنه يمكن فتح الحساب فقط بإيداع 200/- دينار كويتي، ويجب أن يكون في الحساب مبلغ لا يقل عن 200/- دينار كويتي للتأهل ودخول



ضمن حرصه على استقطاب أفضل المواهب إلى فريق عمله

البنك الأهلي الكويتي يشارك في معرض وظيفتي السنوي

أفراح الأربش: المعرض يسمح بمواكبة أحدث التحولات في سوق العمل



أفراح الأربش

يستثمر باستمرار في تطوير قدرات فريق العمل لديه عبر تنظيم العديد من البرامج التدريبية وورش العمل التوعوية من أجل تعزيز إمكانياتهم والتعرف على أحدث التغيرات في الصناعة المصرفية لزيادة مستوى الإنتاجية لديهم.

واختتمت الأربش «نتطلع للترحيب بجميع الطاقات الشابة في جناح البنك لبداية مستقبلهم المهني، وتمثل مشاركتنا في معرض وظيفتي محطة سنوية تجسّد التزامنا بالمسؤولية الوطنية وتمكين الطاقات الشغوفة من الانضمام للقطاع المصرفي، وسنسعى من خلال وجودنا إلى تجاوز مفهوم التوظيف التقليدي عبر تقديم رؤية شاملة حول كيفية مواكبة التغيرات المتسارعة في الصناعة المصرفية».

العصر، وتبني أفضل الممارسات التي تضمن الحفاظ على تنافسيتنا كجهة عمل مفضّلة وجاذبة للموظفين في القطاع المصرفي محلياً». وأفادت أن معارض التوظيف تشكل نقطة الانطلاق للخريجين والشباب بمسيرتهم المهنية من خلال ربطهم بأصحاب العمل وتعريفهم على القطاعات المختلفة وأبرز الشركات في السوق المحلي، وإتاحة الفرصة للتقديم على الوظائف التي تناسب شهاداتهم وإمكاناتهم الشخصية وترضي طموحاتهم المستقبلية. وأضافت الأربش أن البنك الأهلي الكويتي حريص على المشاركة في المعارض الوظيفية على مدار العام، للتعريف بالمزاي التي يقدمها للموظفين لديه، لافتة إلى أنه

أعلن البنك الأهلي الكويتي مشاركته في معرض «وظيفتي» من اليوم حتى 17 أكتوبر 2026 في قاعة أربنا بمجمع 360 في إطار حرصه المستمر على الاستثمار في الكوادر الشبابية ودعم الطاقات وجذب أصحاب المواهب إلى إداراته المختلفة.

ويشهد جناح البنك في الفعالية عرض فيديو عن أبرز الفعاليات والأنشطة التي يتم تنظيمها للموظفين سنوياً، لتعزيز الولاء لديهم وزيادة مستويات الابتكار لديهم، وتحقيق التوازن بين الحياة الشخصية والعمل.

وتهدف مشاركة البنك في هذا الحدث إلى استقطاب أبرز الكفاءات الراغبة في بناء مستقبل مهني واعد في القطاع المصرفي، بحيث سيقوم فريق إدارة الموارد البشرية بإرشاد الزوار وتزويدهم بالمعلومات الوافية حول الفرص الوظيفية المتاحة ومسارات التطوير المهني في البنك. وبهذه المناسبة، صرحت مدير عام إدارة الموارد البشرية في البنك الأهلي الكويتي أفراح الأربش، إن المشاركة في المعرض تعكس التزام البنك الراسخ بالتعرف على قدرات الخريجين الجدد وأصحاب الخبرات، ضمن سياسته القائمة على توفير بيئة عمل محفزة قائمة على الإبداع والابتكار، إلى جانب ابتكار برامج متكاملة تضمن صقل المهارات وتمكين الموظفين من التطور. وأضافت «مشاركتنا في المعرض فرصة قيّمة لنا لمواكبة أحدث التحولات والتوجهات الحديثة في سوق العمل والقطاع المصرفي، وفي وقت يتيح التواصل المباشر مع الكفاءات قراءة تطلعات الجيل الجديد وفهم متطلباته المهنية، مما يسهم في تطوير خططنا الخاصة وبناء بيئة عمل تتماشى مع روح

رؤية زين في دعم منظومة الابتكار وريادة الأعمال في الكويت، وتعزيز الشراكات التي تجمع القطاع الخاص بالمواهب الوطنية، بما يُسهم في تنمية الصناعات الإبداعية وإبراز الهوية الكويتية بأفكار وأصوات محلية أصيلة،

شبكات علاقات مهنية، إيماناً منها بأن تمكين المواهب لا يقتصر على إبراز إنجازاتها، بل يمتد إلى توفير البيئة التي تساعد على الاستمرار والنمو، وتحويل شغفها إلى مسارات مهنية ومشاريع مستدامة. وتنسجم أهداف المهرجان مع

برنامج توعوي حول الثقافة المالية

الرومي: تعزيز الوعي المالي يساعد على اتخاذ قرارات أكثر وعياً واستدامة

1 عبدالعزيز البدر: تطوير الوعي بأسواق المال يمثل ركيزة أساسية لتنمية قطاع مالي مستدام

2 الشراكة الاستراتيجية مع بنك بوبيان تترجم مستهدفات الأكاديمية في بناء كفاءات وطنية



الرومي والبدر يتوسطان المتدربين في لحظة جماعية

الكوادر الكويتية وقدرتها على قيادة مسيرة التطوير ونشر المعرفة.

في سياق متصل، أكدت العبدالجادر أن التخطيط المالي الفعال ينطلق من واقع كل فرد وأولوياته المالية ومراحل حياته، ويقوم على أهداف واضحة وخطوات قابلة للقياس والمراجعة، موضحة أن تنظيم الإنفاق والمخدرات يمثلان نقطة البداية، يليهما اختيار الحلول المالية والاستثمارية التي تتناسب مع الأهداف والفترة الزمنية والقدرة على تحمل المخاطر. وقالت «كلما أصبحت الخدمات المالية أكثر تنوعاً وسهولة، ازدادت أهمية امتلاك الوعي الذي يُمكن الأفراد من اختيار ما يناسبهم، وفهم الالتزامات والمخاطر المرتبطة بكل قرار، مؤكدة أن الانضباط والاستمرارية ركائز أساسية لتحقيق نتائج مالية مستدامة».

وتتمتع العبدالجادر بخبرة مهنية تمتد لأكثر من 20 عاماً في القطاع المالي والمصرفي، تركّزت حول إدارة الثروات والاستثمار، وصياغة الاستراتيجيات الاستثمارية والتخطيط المالي.

«بوبيان» والرؤية التدريبية للأكاديمية، بما يعزز الأثر العملي لهذه البرامج ويدعم استدامة الشراكة بين الجانبين.

تبادل الخبرات وتعزيز التعاون

وفي هذا السياق أفاد مدير عام أكاديمية أسواق المال - الكويت عبدالعزيز الرشيد البدر، أن هذا البرنامج يأتي ضمن إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين أكاديمية أسواق المال وبنك بوبيان، والهادفة إلى تعزيز التعاون في مجالات التدريب والتطوير المهني وتبادل الخبرات والمعارف المتخصصة من خلال تقديم برامج تدريبية وورش نوعية تُسهم في تنمية الكفاءات الوطنية وتزويد العاملين في المؤسسات المالية بالمهارات اللازمة لمواكبة التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال.

وتحرص الأكاديمية على استقطاب نخبة من أفضل الحاضرين والخبراء في مجال التدريب، مع التركيز على تمكين واختيار العناصر الوطنية المميزة لتقديم برامجها التدريبية والتوعوية، إيماناً بكفاءة

وأوضح أن مشاركة قيادات وكفاءات «بوبيان» في تقديم البرامج التدريبية المتخصصة تأتي ضمن توجه البنك إلى توظيف خبراته المصرفية في دعم مسارات التدريب والتطوير، ونقل المعرفة العملية إلى المشاركين، وترسيخ ثقافة تبادل الخبرات من خلال مبادرات يمتد أثرها إلى خارج بيئة العمل، بما يعزز دور البنك في بناء القدرات وتنمية المعرفة المصرفية والمالية.

وأضاف أن أهمية البرنامج تتمثل في الانتقال بمفهوم الثقافة المالية من نطاق المعرفة العامة إلى الممارسة اليومية، من خلال تزويد المشاركين بأدوات عملية تساعدهم على تحديد أهدافهم المالية، وإدارة ميزانياتهم وبطاقاتهم الائتمانية بمسؤولية، وفهم المنتجات المالية والاستثمارية المرتبطة بها، وصولاً إلى تبني عادات مالية أكثر توازناً واستدامة. واختتم الرومي مؤكداً أن التعاون مع «أكاديمية أسواق المال» يوفر إطاراً مؤسسياً فاعلاً لتطوير برامج تواكب الاحتياجات المتجددة للقطاع والمجتمع، وتجمع بين الخبرة المصرفية المتخصصة في

والتقنيّة الشاملة التي تبنيتها الأكاديمية والموجهة لاختلاف شرائح المجتمع، سعياً لخلق بيئة مجتمعية واقتصادية أكثر دراية ومعرفة بقطاع أسواق المال، وتُعد الأكاديمية التابعة لهيئة أسواق المال، إحدى المؤسسات الرائدة في مجال التدريب والتطوير الأكاديمي والمهني في دولة الكويت، حيث تركز رؤيتها على نشر الوعي المعرفي وتطوير الثقافة المالية والاستثمارية للأفراد والمؤسسات على حد سواء.

تعزيز الوعي المالي

وفي تعليقه، أكد مساعد مدير عام مجموعة موارد البشرية في بنك بوبيان، عبدالعزيز الرومي، أن الثقافة المالية تمثل مهارة حياتية أساسية تساعد الأفراد على إدارة مواردهم بكفاءة، وفهم الخيارات المتاحة أمامهم، واتخاذ قرارات تتناسب مع احتياجاتهم الحالية وأهدافهم المستقبلية، بما يدعم استقرارهم المالي على المدى البعيد.

في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، نظمت أكاديمية أسواق المال - الكويت، بالتعاون مع بنك بوبيان، برنامجاً تدريبياً بعنوان «الثقافة المالية»، بهدف تعزيز الوعي المالي لدى المشاركين وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية أكثر وعياً وفعالية.

وقد جاء هذا البرنامج ثمرة للتعاون البناء بين أكاديمية أسواق المال وبنك بوبيان، كأحد أبرز المؤسسات الرائدة في الصناعة المصرفية بدولة الكويت، حيث قدمت البرنامج رئيس إدارة الثروات والاستثمار في مجموعة بوبيان، إيمان العبدالجادر، تناولت خلاله مجموعة من المفاهيم الأساسية، شملت إدارة الميزانية والانحار، وإدارة الحسابات الشخصية وبطاقات الائتمان، وتحديد الأهداف المالية، إلى جانب التعريف بالمنتجات المصرفية والمالية والاستثمارية، وفهم العلاقة بين المخاطر والعوائد، مستعرضة سبل وضع خطط مالية واعية ومستدامة تساعد على تطوير العادات المالية وتحويل الأهداف إلى خطوات قابلة للتطبيق.

ويأتي هذا البرنامج كجزء من الخطة التوعوية

أطلق النسخة الثانية من أكاديمية التكنولوجيا خلال المعرض

بنك الخليج يوفر فرصاً مهنية واعدة للشباب في معرض «وظيفتي»

حامد التميمي: نحرص على استقطاب الكفاءات إلى بيئة عمل يشعرون فيها بالتقدير



حامد التميمي

لتولي مسؤوليات جديدة وتحقيق النمو المهني المستدام، انسجماً مع التزام البنك بتنمية الكفاءات الوطنية وتمكينها.

ويمتد التزام بنك الخليج بتنمية الكفاءات الوطنية إلى ما قبل مرحلة التوظيف، من خلال شراكاته مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في الكويت، بهدف تعزيز جاهزية الطلبة لسوق العمل وتزويدهم بالخبرات العملية اللازمة. كما يواصل البنك شراكته الاستراتيجية مع مؤسسة «إنجاز الكويت»، والتي تمتد لأكثر من عقدين، وأسهمت في دعم آلاف الطلبة عبر تنمية مهاراتهم الشخصية والمهنية، وتعزيز ثقافتهم المالية، ومساعدتهم على استكشاف مساراتهم المهنية المستقبلية.

كذلك يواصل البنك دعمه لحملة «دراية» للتوعية المصرفية والمالية، بهدف تمكين الشباب من اتخاذ قرارات مالية مدروسة وبناء مستقبل مالي أكثر استقراراً.

ويتميز القطاع المصرفي الكويتي بكونه أحد أكثر القطاعات استقراراً

وكشف أن بنك الخليج يعتزم إطلاق النسخة الثانية من أكاديمية التكنولوجيا خلال المعرض، وهي مبادرة متخصصة تستهدف الخريجين الجدد من أصحاب التخصصات التقنية وتستهدف استقطاب وتطوير المواهب الكويتية الشابة من خلال برامج تدريبية عملية في مجالات تقنية متقدمة، تواكب متطلبات التحول الرقمي ومستقبل العمل المصرفي. وأشار التميمي إلى إن الاستثمار في الشباب هو استثمار في مستقبل الكويت. ومن خلال أكاديمية التكنولوجيا، نسعى إلى تمكين الخريجين الكويتيين من تطوير مهاراتهم التقنية واكتساب خبرات عملية في قطاع تتزايد فيه أهمية التكنولوجيا يوماً بعد يوم. وتطلع إلى إعداد كوادر وطنية قادرة على الإسهام في مواصلة تطوير القطاعين المالي والمصرفي».

ويحرص بنك الخليج على دعم التطور المهني لموظفيه من خلال برامج التدريب والتوجيه والتعلم العملي، بما يمكنهم من اكتساب المهارات اللازمة

المستمر والخبرات العملية التي تواكب تطورات القطاع المصرفي». وأضاف : «يعد اختيار جهة العمل قراراً مهماً لأي شخص يسعى لبناء مستقبله المهني، فالباحثون عن العمل يتطلعون إلى معرفة الفرص المتاحة للتطور، وما يمكن أن يكتسبوه من خبرات، وما إذا كان بإمكانهم بناء مستقبل طويل الأمد داخل المؤسسة» متابعا «في بنك الخليج، نستثمر في كوادرنا البشرية ونعمل باستمرار على توفير بيئة عمل يشعر فيها الموظفون بالتقدير والدعم، وتمكنهم من بناء مسيرة مهنية مستدامة وناجحة» . وتابع : «يشكل معرض وظيفتي فرصة مهمة للحوار المباشر مع الباحثين عن العمل، داعياً كل من يفكر في إطلاق أو تطوير مسيرته المهنية في القطاع المصرفي إلى زيارة جناح البنك والتعرف عن قرب على الفرص المتاحة ، حيث سيقدم فريق الموارد البشرية نصائح عملية حول كيفية إبراز الخبرات والمهارات في السيرة الذاتية والاستعداد للمقابلات الوظيفية بثقة أكبر» .

يدعو بنك الخليج الخريجين والمهنيين وأصحاب الخبرات وجميع الباحثين عن فرص وظيفية جديدة إلى زيارة جناحه في معرض «وظيفتي» الذي يُقام في قاعة «أرينا» بمجمع 360 خلال الفترة من 15 إلى 17 أكتوبر الجاري، وذلك للتعرف على الفرص الوظيفية المتاحة في البنك، واكتشاف بيئة العمل وبرامج التطوير المهني التي يوفرها، إلى جانب الحصول على نصائح عملية حول إعداد السيرة الذاتية والاستعداد للمقابلات الوظيفية. وبهذه المناسبة، قال رئيس الموارد البشرية في بنك الخليج، حامد التميمي: «يؤمن بنك الخليج بأن بناء مسيرة مهنية ناجحة يبدأ من بيئة عمل يشعر فيها الموظفون بالتقدير والدعم، حيث تعكس نتائج استطلاعات قياس رضا الموظفين السنوية مستويات مرتفعة من التفاعل الوظيفي، بما يؤكد التزام البنك بترسيخ ثقافة مؤسسية تشجع الموظفين على المساهمة والابتكار وتطوير قدراتهم والنمو المهني داخل المؤسسة. ويجمع البنك بين فرص التدرج الوظيفي والتعلم

الأسهم السعودية تسجل أدنى إغلاق منذ مارس 2023

«تاسي» ينزف 1450 نقطة منذ أبريل الماضي

1

264 سهماً تغرق في الخسائر مقابل 18 ناجياً من الهبوط

2

«أرامكو» و«الراجحي» و«الأهلي» تضغط على السوق بخسائر تقارب 2 %

دخلت سوق الأسهم السعودية مرحلة جديدة من الضغوط البيعية، بعدما هبط مؤشرها الرئيسي «تاسي» إلى أدنى مستوى إغلاق منذ مارس 2023، في جلسة الأربعاء التي شهدت تراجعاً واسعاً شمل 264 سهماً، مقابل ارتفاع 18 سهماً فقط، وسط خسائر قوية للأسهم القيادية في قطاعات الطاقة والمصارف والمرافق والخدمات، لتنتسج خسائر المؤشر منذ أبريل الماضي إلى نحو 1450 نقطة، بما يعادل 12.5 % من قيمته.

وأغلق المؤشر العام عند مستوى 10138.83 نقطة، منخفضاً بنسبة 1.7 %، أو ما يعادل نحو 179 نقطة، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية 3.9 مليارات ريال، في جلسة كشفت عن ضعف واضح في الطلب على الأسهم، وعجز المكاسب المحدودة لبعض الشركات عن مواجهة موجة البيع التي اجتاحت السوق.

وسجل «تاسي» أعلى مستوياته خلال الجلسة عند 10305 نقاط، قبل أن تتسارع الضغوط البيعية وتهبط به إلى مستوى 10132 نقطة، ليغلق بالقرب من أدنى مستوياته اليومية. وبلغ الفارق بين أعلى وأدنى مستوى نحو 173 نقطة، ما يعكس اتساع نطاق الحركة السعرية خلال التعاملات، في وقت لم يتمكن فيه المؤشر من استعادة جزء ملموس من خسائره قبل الإغلاق.

ويكتسب تراجع الأربعاء أهمية خاصة لأنه دفع المؤشر إلى أدنى إغلاق منذ أكثر من ثلاث سنوات ونصف، ما يعكس حجم الضغوط التي تعرضت لها السوق خلال الأشهر الماضية. ومنذ أبريل، فقد المؤشر نحو 1450 نقطة، أو ما يعادل 12.5 %، في مسار هبوطي يعكس تراجع الأسعار على نطاق واسع، ويضع المستثمرين أمام اختبار جديد بشأن قدرة السوق على الاستقرار قرب مستوياتها الحالية.

وتعكس هذه الأرقام مجرد تراجع في عدد محدود من الشركات ذات الأوزان الكبيرة، بل تشير إلى موجة انخفاض شملت معظم الأسهم المتداولة، الأمر الذي يفسر صعوبة تعافي المؤشر رغم وجود بعض المكاسب الفردية. وتعكس هذه الصورة ضعف المشاركة الشرائية، خصوصاً أن ارتفاع عدد محدود من الأسهم لم يكن كافياً لتعويض خسائر الشركات القيادية

وتعكس هذه الأرقام مجرد تراجع في عدد محدود من الشركات ذات الأوزان الكبيرة، بل تشير إلى موجة انخفاض شملت معظم الأسهم المتداولة، الأمر الذي يفسر صعوبة تعافي المؤشر رغم وجود بعض المكاسب الفردية. وتعكس هذه الصورة ضعف المشاركة الشرائية، خصوصاً أن ارتفاع عدد محدود من الأسهم لم يكن كافياً لتعويض خسائر الشركات القيادية



وانخفاضات تراوحت بين 1 % و 3 %، وبرز هذا الأداء حجم الضغوط على الشركات الكبرى، خصوصاً مع تراجع عدد من المؤسسات المصرفية في الوقت نفسه، بما عزز الاتجاه الهبوطي للمؤشر.

وفي قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً، تعرض سهما «سال» و«سير» لانخفاضات حادة بلغت نحو 7 % لكل منهما، متجاوزين بكثير نسبة تراجع المؤشر العام. وتكشف هذه الخسائر عن تفاوت شدة الضغوط بين الشركات، إذ سجلت بعض الأسهم انخفاضات محدودة، بينما واجهت أخرى موجات بيع أكبر. كما يوضح هذا التباين أن التراجع العام لم يكن متساوياً في حدته، بل اختلفت انعكاساته بحسب السهم

وحركة الطلب والعرض عليه. وفي ظل اتساع نطاق الهبوط، يصبح أداء الأسهم ذات الخسائر الكبيرة عاملاً مهماً في تقييم مستوى التقلبات داخل السوق، خصوصاً عندما تتزامن التراجعات الحادة مع ضعف المشاركة الشرائية.

الشركة	2026/10/13	2026/10/14	التغير
1 سال	165.90	153.60	7.41 (%)
2 سير	18.70	17.42	6.84 (%)
3 التطويرية الغذائية	79.10	74.00	6.45 (%)
4 الأبحاث والإعلام	49.16	46.30	5.82 (%)
5 الصناعات الكهربائية	13.01	12.26	5.76 (%)
6 بوان	32.60	30.74	5.71 (%)
7 أماك	67.25	63.85	5.06 (%)
8 جبسكو	11.05	10.53	4.71 (%)
9 حلواني إخوان	27.82	26.52	4.67 (%)
10 لومي	21.99	20.97	4.64 (%)

والمتوسطة والصغيرة. **ثقل القيادات** وجاءت الضغوط الأكبر من مجموعة من الأسهم ذات الحضور المؤثر في السوق، إذ انخفض سهم «مصرف الراجحي» بنسبة 2.01 % ليغلق عند 60.85 ريال، بينما تراجع سهم «البنك الأهلي السعودي» بنسبة 2.02 % إلى 36.94 ريال. كما هبط سهم «أرامكو السعودية» بنسبة 1.55 % إلى 25.38 ريال، وانخفض سهم «أكوا» بنسبة 1.78 % إلى 160.10 ريال، في حين فقد سهم «سابك» نحو 1.37 % من قيمته ليغلق عند 44.70 ريال. وامتدت الخسائر إلى أسهم «معادن» و«سليمان الحبيب» و«اتحاد اتصالات» و«بنك الرياض» و«البنك الأول» و«بنك البلاد» و«مصرف الإنماء» و«المراعي»، التي سجلت

مؤشرات مقلقة

وتكشف حصيلة الجلسة عن تزامن ثلاثة تطورات رئيسية؛ تسجيل أدنى إغلاق منذ مارس 2023، واتساع الخسائر إلى 264 سهماً، وتراجع مجموعة كبيرة من الشركات القيادية. كما أن خسارة 1450 نقطة منذ أبريل

تضع الأداء الأخير ضمن مسار هبوطي ممتد، بدلاً من اعتباره تراجعاً معزولاً خلال جلسة واحدة. وفي المقابل، تظهر المكاسب الاستثنائية لبعض الأسهم أن السوق لا تتحرك بالكامل في اتجاه واحد، وإن كانت فرص الصعود قد

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/13	2026/10/14	التغير
1 سال	165.90	153.60	7.41 (%)
2 سير	18.70	17.42	6.84 (%)
3 التطويرية الغذائية	79.10	74.00	6.45 (%)
4 الأبحاث والإعلام	49.16	46.30	5.82 (%)
5 الصناعات الكهربائية	13.01	12.26	5.76 (%)
6 بوان	32.60	30.74	5.71 (%)
7 أماك	67.25	63.85	5.06 (%)
8 جبسكو	11.05	10.53	4.71 (%)
9 حلواني إخوان	27.82	26.52	4.67 (%)
10 لومي	21.99	20.97	4.64 (%)

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/10/13	2026/10/14	التغير
1 حديد وطني	3.21	3.53	9.97 %
2 عناية	9.94	10.30	3.62 %
3 سدكو كابيتال ريت	6.61	6.70	1.36 %
4 ام آي اس	298.00	301.40	1.14 %
5 لدن	1.76	1.78	1.14 %
6 توبي	4.78	4.82	0.84 %
7 أسترا الصناعية	118.10	118.70	0.51 %
8 صدر	2.33	2.34	0.43 %
9 صندوق يقين إي إس جي	10.05	10.09	0.40 %
10 صندوق الإنماء للصنوك الحكومية	10.19	10.23	0.39 %

491 مليون درهم تنعش التداولات وتدعم المكاسب

«طلبات» و«إعمار» تقودان دبي نحو 5900 نقطة

24 شركة تربح و«شعاع كابيتال» تتراجع 1.6 %

«إعمار» تضيف 0.9% لمكاسبها و14 مليون سهم تتداولها

الشركات وعدم انتقال موجة الصعود إلى جميع الأسهم. أما سهم «أمان» فارتفع بنسبة 0.3 % إلى 0.668 درهم، مع تداولات قاربت 10 ملايين سهم، في مكاسب محدودة مقارنة بالصعود الذي حققته بعض الأسهم الأخرى. وتكشف المقارنة بين «شعاع كابيتال» و«أمان» عن اختلاف توجهات المتعاملين تجاه الأسهم منخفضة السعر، إذ سجل أحدهما تراجعاً ملحوظاً بينما حافظ الآخر على ارتفاع طفيف. كما تعكس أحجام التداول المرتفعة في عدد من الشركات استمرار نشاط المضاربات والعمليات قصيرة الأجل بوصفها أحد التفسيرات المحتملة لحركة التعاملات، دون إمكانية الجزم بطبيعة جميع الصفقات من البيانات المتاحة.

أرقام الجلسة

وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 491 مليون درهم، في وقت توزعت فيه المكاسب والخسائر بين 51 شركة، ما يعكس نشاطاً متنوعاً على مستوى السوق. وتصدرت «طلبات» الأسهم المذكورة من حيث أحجام التداول، تلتها «إعمار العقارية»، ثم «دريك أند سكل»، و«شعاع كابيتال»، و«أمان»، وفق الكميات المعلنة لكل منها.

ويعكس هذا الترتيب اختلاف مراكز الاهتمام بين المستثمرين، إذ تركزت التداولات في شركات تنتمي إلى أنشطة اقتصادية متنوعة، تشمل الخدمات والعقارات والاستثمار.

دبي تقترب من حاجز جديد

وتختتم بورصة دبي جلسة الأربعاء بمؤشر يبتعد سبع نقاط فقط عن مستوى 5900 نقطة، بعدما منحت مكاسب «طلبات» و«إعمار» السوق دفعة إيجابية، رغم تراجع عدد من الأسهم النشطة.

وسيكون استمرار الطلب على الشركات القيادية واتساع نطاق المكاسب بين الأسهم عاملين مهمين في تحديد قدرة المؤشر على تجاوز هذا المستوى، بينما تظل قيمة التداولات البالغة 491 مليون درهم مؤشراً على حجم النشاط المصاحب للصعود.

مكاسب تفوقت على نسبة ارتفاع المؤشر العام، في أداء جمع بين النشاط المرتفع والصعود السعري. وشكلت تداولات «طلبات» نحو 38 % من مجموع الكميات المتداولة في الأسهم الخمسة التي وردت تفاصيل نشاطها في بيانات الجلسة، ما يعكس حضوره البارز بين الأسهم المذكورة. ويشير هذا الأداء إلى تركيز ملحوظ من المتعاملين على السهم، إذ تصدر أحجام التداول بفارق كبير عن بقية الشركات الواردة في التقرير، بالتزامن مع تسجيل ارتفاع سعري واضح. وتكتسب هذه التحركات أهمية في قراءة اتجاه السوق، إذ إن الأسهم التي تجمع بين ارتفاع السعر ونشاط التداول يمكن أن تعكس طلباً شرائياً قوياً خلال الجلسة، وإن كانت بيانات يوم واحد لا تكفي للحكم على استمرار هذا الاتجاه.

تحركات متباينة

وفي جانب آخر من التعاملات، تراجع سهم «شعاع كابيتال» بنسبة 1.6 % ليغلق عند 0.244 درهم، وسط تداولات تجاوزت 10 ملايين سهم. وجاء هذا الانخفاض رغم ارتفاع المؤشر العام، ما يوضح استمرار التباين بين أداء

اهتمام المستثمرين بالشركات العقارية الكبرى، التي تحظى بمتابعة واسعة نظراً إلى ارتباط أداؤها بتطورات النشاط الاقتصادي والاستثماري في دبي. كما أن تداول أكثر من 14 مليون سهم في «إعمار» يشير إلى حضور ملحوظ للسهم ضمن حركة التعاملات، بالتزامن مع تسجيله مكاسب سريعة دعمت الاتجاه العام للمؤشر. وفي المقابل، تراجع سهم «دريك أند سكل» بنسبة 0.3 % إلى 0.286 درهم، رغم تداول أكثر من 11 مليون سهم، في أداء مختلف عن الاتجاه الصعودي الذي سجلته «إعمار».

ويكشف هذا التباين أن النشاط المرتفع لا يؤدي بالضرورة إلى صعود الأسعار، إذ تتأثر حركة كل سهم بعوامل مرتبطة بتقييم المستثمرين وتوازن أوامر البيع والشراء.

نجومية طلبات

وكان سهم «طلبات» أبرز نجوم الجلسة من حيث النشاط، بعدما تصدر قائمة الأسهم الأكثر تداولاً في سوق دبي المالي، بحجم قارب 35 مليون سهم. وارتفع السهم بنسبة 2.3 % ليغلق عند مستوى 1.100 درهم، محققاً

الضغوط التي تعرضت لها بعض الشركات، خصوصاً أن عدد الأسهم المرتفعة تجاوز نظيرتها المتراجعة، وإن لم يشمل الصعود جميع مكونات السوق. وبلغت نسبة الشركات الرابحة نحو 47.1 % من إجمالي الأسهم المتداولة، مقابل 35.3 % للشركات الخاسرة، بينما استقرت أسعار نحو 17.6 % من الأسهم. وتشير هذه الأرقام إلى أن المكاسب لم تكن شاملة، لكنها جاءت مدعومة بتحركات إيجابية في عدد من الأسهم المؤثرة والنشطة، ما منح المؤشر زخماً كافياً لإنهاء التعاملات في المنطقة الخضراء.

وتكتسب المستويات الحالية أهمية من الناحية النفسية للمتعاملين، نظراً إلى اقتراب المؤشر من مستوى دائري بارز، إلا أن تجاوزه والمحافظة عليه يظلان مرتبطين باستمرار الطلب على الأسهم القيادية.

حضور عقاري

وساهم سهم «إعمار العقارية» في دعم الأداء الإيجابي للسوق، بعدما ارتفع بنسبة 0.9 % ليغلق عند 11.40 درهماً، وسط تداولات تجاوزت 14 مليون سهم. ويعكس صعود السهم استمرار

اقتراب سوق دبي المالي من حاجز 5900 نقطة خلال تعاملات الأربعاء، بعدما نجحت موجة من المشتريات الانتقائية في دفع المؤشر العام إلى الارتفاع، مدعوماً بمكاسب أسهم بارزة في مقدمتها «إعمار العقارية» و«طلبات»، وسط تداولات بلغت قيمتها نحو 491 مليون درهم، في جلسة أظهرت تحسناً في أداء عدد من الشركات، رغم استمرار الضغوط على أسهم أخرى. وأنهى المؤشر العام التعاملات مرتفعاً بنسبة 0.6 %، بما يعادل 34 نقطة، ليغلق عند مستوى 5893 نقطة، مقرباً بفارق سبع نقاط فقط من الحاجز النفسي البالغ 5900 نقطة، فيما ارتفعت أسهم 24 شركة من أصل 51 شركة جرى التداول عليها، مقابل تراجع 18 شركة واستقرار تسع شركات دون تغيير.

سباق القمة

وشكل اقتراب المؤشر من مستوى 5900 نقطة أبرز ملامح الجلسة، بعدما نجح السوق في تسجيل مكاسب جديدة بدعم من عدد من الأسهم النشطة، في مقدمتها الشركات العقارية والخدمية. ويعكس ارتفاع المؤشر بمقدار 34 نقطة قدرة الأسهم الرابحة على تعويض

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/14	2026/10/13	التغير
1 السلام- السودان	0.50	0.52	(2.70%)
2 شعاع كابيتال	0.24	0.25	(1.61%)
3 الإمارات القابضة	0.20	0.20	(1.48%)
4 ديوا	2.70	2.74	(1.46%)
5 باركن	6.01	6.08	(1.15%)
6 تبريد	2.38	2.40	(0.83%)
7 دبي للإستثمار	3.73	3.76	(0.80%)
8 اتحاد أبرجي القابضة	2.94	2.96	(0.68%)
9 مجموعة تيكوم	3.23	3.25	(0.62%)
10 بنك السلام - البحرين	2.12	2.13	(0.47%)

مع تراجع التجارة الحرة.. وتصاعد الحواجز أمام حركة الشحن

موانئ دبي العالمية تحذر من ارتفاع تكاليف سلاسل الإمداد



خلال الـ12 شهراً المقبلة. كما أشار التقرير إلى أن 86 % من المسؤولين يرون أن الوصول إلى مسارات تجارية بديلة ومتعددة الوسائط يتحول إلى ميزة تنافسية، بما يعكس تحولاً في استراتيجية الشركات من البحث عن أقل تكلفة ممكنة إلى بناء شبكات أكثر قدرة على مواجهة الصدمات.

وتواجه التجارة العالمية في الوقت نفسه ضغوطاً مرتبطة بالسياسات التجارية والحواجز التنظيمية والتوترات الجيوسياسية. ووفقاً للأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أصبحت الإجراءات غير الجمركية، مثل المعايير والاشتراطات التنظيمية والإدارية، مصدراً رئيسياً لتكاليف التجارة في العديد من الأسواق، بما يزيد الأعباء على الشركات والمصدرين. ورغم هذه التحديات، أظهرت التجارة العالمية قدرة على التكيف خلال العام الحالي. ورفعت منظمة التجارة العالمية توقعاتها لنمو تجارة السلع العالمية في 2026 إلى 3.9 %، مقارنة بتقدير سابق بلغ 1.9 %، بدعم من قدرة سلاسل الإمداد على التكيف مع الاضطرابات واستمرار الطلب المرتبط بالاستثمار في البنية التحتية للكفاء الاصطناعي.

وتعكس نتائج «موانئ دبي العالمية» نفسها قدرة أعمالها المتنوعة على مواجهة اضطرابات التجارة؛ إذ ارتفعت إيراداتها خلال النصف الأول من 2026 بنسبة 13.1 % إلى 12.7 مليار دولار، رغم تراجع إجمالي مناولة الحاويات 5.7 %، بينما سجلت المناولة باستثناء ميناء جبل علي نمواً بلغ 5.4 %..

حذرت شركة «موانئ دبي العالمية» من ارتفاع تكاليف سلاسل الإمداد العالمية، في ظل تراجع الثقة بين الشركاء التجاريين وتصاعد الحواجز أمام حركة التجارة الدولية، مشيرة إلى أن الحقبة التي اتسمت بانخفاض القيود التجارية وتدفق السلع بحرية أصبحت تواجه تغيرات جوهرية.

وقال يوفراج نارايان، الرئيس التنفيذي لـ«موانئ دبي العالمية»، إن الشركات أصبحت مضطرة إلى البحث عن بدائل لضمان استمرارية أعمالها في ظل بيئة تجارية أكثر اضطراباً، موضحاً أن فقدان الثقة بين الشركاء التجاريين يدفع الشركات إلى إعادة تصميم سلاسل الإمداد بدلاً من التركيز فقط على خفض التكاليف.

وأضاف نارايان، خلال «منتدى بلومبرغ للاقتصاد الجديد» في نيودلهي، أن الشركات كانت في السابق قادرة على استثمار نحو مليار دولار في سلاسل الإمداد، بينما قد تحتاج حالياً إلى استثمار ما يقارب ضعف هذا المبلغ لتوفير بدائل واحتياطيات تقلل مخاطر انقطاع الإمدادات. وتأتي هذه التحذيرات في وقت تتجه فيه الشركات العالمية إلى تنويع مصادر التوريد ومسارات النقل، وتعزيز قدرتها على التعامل مع الاضطرابات الجيوسياسية والتغيرات في السياسات التجارية. وأظهر تقرير حديث لـ«موانئ دبي العالمية» أن 84 % من مسؤولي سلاسل الإمداد باتوا يعتبرون المرونة وتوفير البدائل أولوية تتقدم على خفض التكاليف، فيما يعترف 71 % منهم تنويع قاعدة الموردين

مليار درهم تتدفق للأسهم والمؤشر يخالف اتجاه الأغلبية

أبوظبي تربيح 40 نقطة رغم سقوط 38 سهماً

1

«أدنوك للغاز» تتصدر النشاط بـ29 مليون سهم رغم التراجع

2

«بنك الاستثمار» يتلقى ضربة 3.6% و«إشراق» تكسب 1.1%

حققت بورصة أبوظبي مفارقة لافتة خلال تعاملات الأربعاء، بعدما نجح مؤشرها العام في إضافة 40 نقطة إلى رصيده، رغم تفوق عدد الأسهم الخاسرة على الرابحة، وتراجع مجموعة من الشركات البارزة في قطاعات الطاقة والصناعة والمصارف، وسط تداولات بلغت قيمتها 1.1 مليار درهم، في جلسة كشفت عن قدرة الأسهم المؤثرة في المؤشر على دفع السوق إلى الارتفاع، حتى عندما لا تشمل المكاسب غالبية الشركات المدرجة.

وأغلق مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية مرتفعاً بنسبة 0.4 % عند مستوى 9834 نقطة، في حين تراجعت أسعار 38 شركة من أصل 89 شركة جرى التداول على أسهمها، مقابل ارتفاع 36 شركة واستقرار 15 شركة دون تغيير، ما يعكس تبايناً واضحاً بين الأداء الإيجابي للمؤشر واتجاه حركة الأسعار في السوق.

مفارقة المؤشر

ولم يكن ارتفاع المؤشر انعكاساً لصعود جماعي

للأسهم، إذ بلغت نسبة الشركات الرابحة نحو 40.4 % من إجمالي الأسهم المتداولة، مقابل 42.7% للشركات الخاسرة، بينما استقرت أسعار نحو 16.9 % من الشركات.

ويعكس هذا التوزيع أهمية الأوزان النسبية للأسهم في احتساب المؤشرات، إذ يمكن لارتفاع عدد محدود من الشركات ذات التأثير الكبير أن يعوض تراجع عدد أكبر من الأسهم الأقل وزناً.

كما يشير إلى أن قراءة المؤشر العام وحدها لا تكفي لتقييم قوة الجلسة، خصوصاً عندما تتباين حركة الأسهم القيادية مع اتجاه بقية السوق.

وجاءت مكاسب الأربعاء لتدفع المؤشر إلى مستوى 9834 نقطة، مقترباً من حاجز 10 آلاف نقطة، الذي يفصله عنه 166 نقطة، أو ما يعادل نحو 1.7 % من مستواه الحالي.

وتكتسب هذه المسافة أهمية نفسية لدى المستثمرين، إلا أن الوصول إلى المستوى المذكور يظل مرتبطاً باستمرار الدعم من الأسهم المؤثرة واتساع المشاركة الشرائية خلال الجلسات المقبلة.

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/10/13	2026/10/14	التغير	
1 الصير مارين	3.05	3.18	4.26 %	
2 الوطنية للنفادق	0.44	0.45	3.21 %	
3 أبوظبي الإسلامي	22.10	22.66	2.53 %	
4 أمريكانا للمطاعم	2.42	2.47	2.07 %	
5 أجيليتي جلوبال بي إل سي	1.46	1.49	2.05 %	
6 أبوظبي الأول	18.86	19.24	2.01 %	
7 أبوظبي التجاري	15.76	16.04	1.78 %	
8 دار التأمين	1.30	1.32	1.54 %	
9 بريسايت	3.50	3.54	1.14 %	
10 إشراق للاستثمار	0.63	0.63	1.12 %	

السيولة تتدفق بقوة رغم خسائر المؤشر العام

40 سهماً تغرق بورصة قطر في الأحمر

أنهت بورصة قطر تعاملات الأربعاء تحت وطأة موجة بيعية طالت غالبية الأسهم والقطاعات، لتفقد السوق 61.20 نقطة من رصيد مؤشرها العام، وسط مفارقة لافتة تمثلت في ارتفاع السيولة وأحجام التداول رغم تراجع الأسعار، ما يعكس نشاطاً ملحوظاً في عمليات البيع وإعادة توزيع المحافظ الاستثمارية، في جلسة لم تنجح خلالها المكاسب المحدودة لقطاع النقل في كبح الضغوط التي اجتاحت بقية القطاعات.

وأغلق المؤشر العام منخفضاً بنسبة 0.68 % عند مستوى 8931.13 نقطة، مقارنة بإغلاق الثلاثاء، بعدما تراجعت ستة قطاعات من أصل سبعة، بينما انخفضت أسعار 40 سهماً، في مقابل ارتفاع 14 سهماً واستقرار سهمين، وفق بيانات التداول، لتكشف الجلسة عن اتساع نطاق الخسائر وعدم اقتصرها على مجموعة محدودة من الشركات.

اللون الأحمر

وجاء قطاع الاتصالات في مقدمة القطاعات المتراجعة، مسجلاً خسارة بنسبة 1.69%، ليشكل أبرز مصادر الضغط على الأداء العام للبورصة، في وقت امتدت فيه التراجعات إلى خمسة قطاعات أخرى.

ولم يتمكن قطاع النقل من تغيير اتجاه السوق، رغم ارتفاع مؤشره بنسبة 0.27 %، إذ ظل القطاع الوحيد الذي أنهى التعاملات في المنطقة الخضراء، مقابل غلبة واضحة لاتجاه الهبوطي على بقية الأنشطة.

ويعكس هذا التباين ضعف الزخم الشرائي في معظم القطاعات، إذ تركزت المكاسب في نطاق محدود، بينما اتسعت الضغوط البيعية لتشمل غالبية الأسهم المتداولة.

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/10/13	2026/10/14	التغير	
1 العامة	2.309	2.407	4.24 %	
2 تكنو كيو	2.082	2.167	4.08 %	
3 الإجارة	0.647	0.661	2.16 %	
4 بيمه	4.310	4.400	2.09 %	
5 زاد	10.200	10.320	1.18 %	
6 بنك قطر الوطني	15.440	15.530	0.58 %	
7 بروة	2.096	2.107	0.52 %	
8 ودام	1.464	1.470	0.41 %	
9 بنك دخان	2.986	2.998	0.40 %	
10 ناقلات	3.888	3.903	0.39 %	

نشاط ملياري

وشهدت السوق تداولات إجمالية بلغت قيمتها 1.1 مليار درهم، في مؤشر على استمرار النشاط الاستثماري رغم تباين أداء الشركات.

وتوضح هذه القيمة حجم الأموال التي انتقلت عبر عمليات البيع والشراء خلال الجلسة، لكنها لا تعني بالضرورة أن جميع التعاملات اتجهت إلى بناء مراكز استثمارية جديدة، إذ يمكن أن تتضمن عمليات تخرج وإعادة توزيع للمحافظ.

كما أن تراجع 38 سهماً مقابل ارتفاع 36 يعكس استمرار التوازن النسبي بين ضغوط البيع والشراء على مستوى عدد الشركات، رغم تفوق الأسهم الخاسرة بفارق محدود.

وتبرز هذه الأرقام أهمية متابعة توزيع السيولة بين الشركات والقطاعات، وليس الاكتفاء بالقيمة الإجمالية للتداولات، خصوصاً أن تأثير التعاملات في المؤشر يختلف باختلاف الأوزان السوقية للأسهم.

ضغط الطاقة

وعلى مستوى الأسهم الأكثر نشاطاً، تصدر سهم «أدنوك للغاز» قائمة التداولات بحجم تجاوز 29 مليون سهم، رغم انخفاض سعره بنسبة 0.3 % ليغلق عند 3.25 دراهم.

ويعكس تصدر السهم أحجام التداول استمرار الاهتمام بالشركات المرتبطة بقطاع الطاقة، حتى في الجلسات التي تشهد تراجعاً محدوداً في أسعارها.

كما انخفض سهم «أدنوك للتوزيع» بنسبة 0.3 % إلى 3.80 دراهم، وسط تداولات تجاوزت 11 مليون سهم، ليشترك في الاتجاه الهابط الذي شهدته بعض أسهم القطاع.

وفي القطاع الصناعي، تراجع سهم «بروج» بنحو 0.4 % ليغلق عند 2.34 دراهم، مع تداولات قاربت 15 مليون سهم.

وتكشف هذه التحركات عن ضغوط محدودة على مجموعة من الشركات المرتبطة بالطاقة والصناعة، دون أن تمنع المؤشر العام من تسجيل مكاسب في نهاية التعاملات.

كما تعكس استمرار النشاط في الأسهم التي تحظى بمتابعة واسعة من المستثمرين، حتى عندما تراجع أسعارها بصورة طفيفة.

وتشير خسارة المؤشر أكثر من 61 نقطة إلى تأثير تراجع الأسهم ذات الأوزان المؤثرة، بالتزامن مع انخفاض واسع في الأسعار، ما جعل محاولات التعافي محدودة خلال الجلسة.

مفارقة السيولة

وعلى خلاف اتجاه المؤشر، شهدت البورصة ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة التداولات، إذ صعدت السيولة إلى 295.73 مليون ريال، مقارنة مع 263.11 مليون ريال خلال جلسة الثلاثاء، بزيادة بلغت 32.62 مليون ريال، تعادل نحو 12.4 %.

كما ارتفعت أحجام التداول إلى 120.23 مليون سهم، مقابل 101.71 مليون سهم في الجلسة السابقة، بزيادة بلغت 18.52 مليون سهم، أو نحو 18.2 %، ما يشير إلى زيادة واضحة في عدد الأسهم التي انتقلت ملكيتها خلال التعاملات.

لكن ارتفاع النشاط لم يترافق مع تحسن الأسعار، الأمر الذي يبرز الفارق بين زيادة التداولات وعودة الثقة الشرائية، إذ يمكن أن ترتفع السيولة في الجلسات الهابطة نتيجة زيادة عمليات التخرج أو إعادة ترتيب المراكز الاستثمارية.

وفي المقابل، انخفض عدد الصفقات المنفذة إلى نحو 19.7 ألف صفقة، مقارنة مع 22.62 ألف صفقة الثلاثاء، بتراجع يقارب 12.9 %، رغم ارتفاع قيمة التداولات وكمياتها.

وتعني هذه الأرقام أن متوسط حجم الصفقة ارتفع مقارنة بالجلسة السابقة، وهو تطور يعكس تنفيذ تعاملات أكبر حجماً في عدد أقل من العمليات، دون أن تكشف البيانات وحدها عن هوية المتعاملين أو دوافعهم.

سباق الأسهم

وعلى مستوى الشركات، تصدر سهم «كيو إل إم» قائمة الخاسرين بعدما تراجع بنسبة 2.68 %، في حين انتزع سهم «العامة» صدارة الأسهم الرابحة بارتفاع بلغ 4.24 %، مخالفاً الاتجاه العام للسوق.

وتكشف هذه الفجوة بين أكبر الرابحين والخاسرين عن استمرار وجود فرص انتقائية داخل البورصة، رغم الضغوط الواسعة التي دفعت غالبية الأسهم إلى الإغلاق على انخفاض.

ومن بين 54 سهماً نشطاً خلال الجلسة، تراجعت

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/13	2026/10/14	التغير	
1 حياه للتأمين	1.23	1.17	4.88 %	
2 أسمنت الخليج	1.10	1.06	3.64 %	
3 بنك الاستثمار	0.03	0.03	3.57 %	
4 ايه دي ان اتش للتموين	0.60	0.58	2.67 %	
5 فينكس كروب	0.52	0.51	2.31 %	
6 جلفار	1.02	1.00	1.96 %	
7 عنان للاستثمار القابضة	1.04	1.02	1.92 %	
8 دار التمويل	2.09	2.05	1.91 %	
9 طيران أبوظبي	5.92	5.82	1.69 %	
10 منازل العقارية	0.36	0.36	1.66 %	

أكثر الشركات انخفاضاً

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/13	2026/10/14	التغير	
1 كيو إل إم	1.901	1.850	2.68 %	
2 الخليج التكافلي	2.914	2.839	2.57 %	
3 للتحدة للتنمية	0.733	0.717	2.18 %	
4 إنماء القابضة	2.300	2.250	2.17 %	
5 مجمع للناعي	5.077	4.969	2.13 %	
6 مخازن	2.219	2.172	2.12 %	
7 الريان	1.767	1.730	2.09 %	
8 الإسلامية	7.050	6.904	2.07 %	
9 صناعات قطر	8.999	8.816	2.03 %	
10 أوريدو	11.910	11.680	1.93 %	

المؤشر يتحدى تراجع السيولة ويعزز مكاسبه السوقية

مسلقط تكلسب 27 نقطة رغم خروج الأجانب

39.67 مليار ريال قيمة الأسهم بعد مكاسب سوقية جديدة

43.6 مليون ريال تداولات تتراجع 10.5 % دون إطفاء الصعود

ويعكس هذا التباين قدرة السوق على تحقيق مكاسب في ظل ظروف تداول مختلفة، لكنه يسلط الضوء أيضاً على أهمية مراقبة استمرار الطلب المحلي وتطور مشاركة المستثمرين غير العُمانيين. وتظل القيمة السوقية البالغة 39.67 مليار ريال أحد أبرز المؤشرات الإيجابية للجلسة، في حين يمثل تراجع التداولات العنصر الذي يستحق المتابعة لتحديد مدى قوة الزخم الحالي.

مكاسب مسقط أمام اختبار السيولة

وتنتهي بورصة مسقط جلسة الأربعاء بمؤشر أعلى من مستواه السابق وقيمة سوقية متنامية، رغم انخفاض التداولات وتسجيل صافي بيع من المستثمرين غير العُمانيين، في صورة تعكس تماسك الأسعار خلال الجلسة.

وستتوقف قوة المسار السعودي في الجلسات المقبلة على قدرة السوق علي المحافظة على مكاسبها، واستعادة مستويات أعلى من السيولة، إلى جانب تطور التدفقات الاستثمارية الأجنبية والمحلية، بما يوفر مؤشرات أوضح على استدامة التحسن المسجل.

على الشراء لدى هذه الفئة. وسجل صافي الاستثمار غير العُماني تراجعاً بنحو 949 ألف ريال، بما يعادل 2.18 % من قيمة التداولات، وفق البيانات الرسمية. وتشير هذه الأرقام إلى أن المستثمرين غير العُمانيين كانوا بائعين صافين خلال الجلسة، بينما استوعبت تعاملات المستثمرين العُمانيين هذا الفارق في المحصلة الإجمالية للشراء والبيع. وتكتسب هذه الحركة أهمية في قراءة اتجاه التدفقات الاستثمارية، لكنها لا تكفي وحدها للحكم على تحول طويل الأجل في شهية المستثمرين الأجانب، إذ قد تعكس إعادة ترتيب مؤقتة للمحافظ.

كما أن استمرار صعود المؤشر رغم صافي المبيعات الأجنبية يوضح أن اتجاه السوق لا يتحدد حصرياً بتعاملات المستثمرين من خارج السلطنة.

مفارقة الأرقام

وتكشف حصيلة الأربعاء عن ثلاثة اتجاهات متزامنة: ارتفاع المؤشر بنسبة 0.353 %، وتراجع السيولة بنسبة 10.5 %، وتسجيل مبيعات أجنبية صافية تقارب مليون ريال.

الجلسة. ورغم هذا الانخفاض، بقيت التداولات فوق مستوى 43 مليون ريال، وهو ما يعكس استمرار النشاط في السوق، وإن بوتيرة أقل من اليوم السابق. وتوضح هذه الأرقام أن مكاسب المؤشر لم تعتمد على زيادة إجمالي قيمة الصفقات، وإنما تحققت في ظل سيولة أقل، وهو تطور قد يرتبط باختلاف توزيع التعاملات بين الأسهم المدرجة. ولا تكشف البيانات المتاحة عن أحجام التداول أو عدد الصفقات أو توزيع المكاسب بين القطاعات، ما يجعل من غير الممكن تحديد الأسهم التي قادت الارتفاع أو مدى اتساع نطاقه. ولهذا تبقى متابعة حركة السيولة خلال الجلسات المقبلة مهمة لتقييم قوة الصعود، خصوصاً إذا استمر المؤشر في تحقيق مكاسب دون زيادة موازية في التداولات.

ثروة السوق

وعلى مستوى القيمة السوقية، أظهرت البيانات ارتفاع إجمالي قيمة الشركات المدرجة بنسبة 0.112 % مقارنة مع الجلسة السابقة، لتبلغ نحو 39.67 مليار ريال عُماني. ويعكس هذا الارتفاع تحسناً في القيمة الإجمالية للسوق، بالتزامن مع صعود المؤشر الرئيسي، رغم اختلاف نسبة التغير بين المؤشرين.

وتعود أهمية القيمة السوقية إلى أنها تقدم مقياساً أوسع لحجم الشركات المدرجة، بينما يركز مؤشر «مسقط 30» على أداء الأسهم الداخلة في تركيبته وفق منهجية احتسابه. وبناءً على نسبة الارتفاع المعلنة والقيمة السوقية التقريبية، تعادل الزيادة نحو 44 مليون ريال عُماني، مع مراعاة أن القيمة الفعلية قد تختلف قليلاً بسبب تقريب الأرقام المنشورة.

ويبرز هذا التطور أن المكاسب لم تقتصر على إضافة نقاط إلى المؤشر، بل ترافقت أيضاً مع ارتفاع في القيمة الإجمالية للأسهم المدرجة.

تحركات الأجانب

وفي المقابل، كشفت بيانات المستثمرين غير العُمانيين عن اتجاه بيعي صافٍ خلال الجلسة، بعدما بلغت قيمة مشترياتهم 5 ملايين و729 ألف ريال، بما يمثل 13.14 % من إجمالي التداولات. أما مبيعات المستثمرين غير العُمانيين فبلغت 6 ملايين و677 ألف ريال، مستحوذة على 15.31 % من قيمة التعاملات، ما يعكس تفوق عمليات البيع

ارتفاع المؤشر لم يكن مصحوباً بتوسع في النشاط المالي الإجمالي مقارنة بالجلسة السابقة. وتعكس هذه المفارقة طبيعة العلاقة بين حركة الأسعار والسيولة، إذ يمكن للمؤشرات أن ترتفع رغم انخفاض قيمة التعاملات، عندما تكون محصلة تغيرات أسعار الأسهم المؤثرة إيجابية. كما أن تراجع السيولة لا يعني بالضرورة ضعف الطلب على جميع الأسهم، لكنه يستدعي متابعة مدى اتساع المشاركة الشرائية وقدرة السوق على المحافظة على مكاسبها خلال الجلسات التالية. ويكتسب الإغلاق عند 7755.30 نقطة أهمية في قراءة المسار قصير الأجل، خصوصاً مع استمرار المؤشر فوق مستوى الجلسة السابقة، رغم العوامل التي كان يمكن أن تحد من صعوده.

انحسار التداول

وبلغت قيمة التداولات الإجمالية 43 مليوناً و601 ألف و667 ريالاً عُمانياً، مقارنة مع 48 مليوناً و712 ألفاً و293 ريالاً في الجلسة السابقة، وفق بيانات بورصة مسقط التي نقلتها وكالة الأنباء العُمانية. وبذلك تراجعت قيمة التعاملات بنحو 5.11 ملايين ريال، ما يعادل انخفاضاً بنسبة 10.5 %، في إشارة إلى تراجع حجم الأموال المتداولة خلال

نجحت بورصة مسقط في تسجيل مكاسب جديدة خلال تعاملات الأربعاء، رغم تراجع السيولة وخروج استثمارات أجنبية صافية من السوق، في جلسة كشفت عن قدرة المؤشر العام على المحافظة على اتجاهه الصعودي وسط نشاط أقل من اليوم السابق، لترتفع القيمة السوقية للأسهم المدرجة إلى نحو 39.67 مليار ريال عُماني، في حين سجل المستثمرون غير العُمانيين مبيعات تجاوزت مشترياتهم بنحو 949 ألف ريال.

وأغلق مؤشر بورصة مسقط «30» عند مستوى 7755.30 نقطة، مرتفعاً بمقدار 27.24 نقطة، أو بنسبة 0.353 %، مقارنة مع مستوى 7728.06 نقطة في الجلسة السابقة، في أداء يعكس استمرار الدعم السعري للمؤشر رغم انخفاض قيمة التداولات بنسبة 10.5 %، وهو ما أوجد تبايناً واضحاً بين حركة الأسعار وحجم النشاط الاستثماري.

صعود هادئ

وتتمكن المؤشر الرئيسي من إضافة أكثر من 27 نقطة إلى رصيده، ليعزز موقعه فوق مستوى 7700 نقطة، مستفيداً من محصلة التعاملات التي دفعت المؤشر إلى الإغلاق في المنطقة الخضراء.

وجاء هذا الأداء في وقت لم تشهد فيه السوق زيادة موازية في قيمة التداولات، ما يشير إلى أن

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/13	2026/10/14	التغير
1 عمان والإمارات	0.124	0.120	3.23 (%)
2 أسمنت عمان	0.645	0.636	1.40 (%)
3 بنك عمان العربي	0.299	0.296	1.00 (%)
4 الباطنة للطاقة	0.200	0.198	1.00 (%)
5 أوكيو للاستكشاف والإنتاج	0.501	0.496	1.00 (%)
6 للدينة تكافل	0.110	0.109	0.91 (%)
7 السوداني للطاقة	0.200	0.199	0.50 (%)
8 صناعة الكابلات العمانية	3.445	3.440	0.15 (%)

تضاعف النشاط لا ينقذ الأسهم من الخسائر

5 قطاعات تكسر صعود بورصة البحرين

401 ألف دينار تحرك التداولات بقفزة 53.5 % في السيولة

بنك السلام» يستحوذ على 35.5 % من الأسهم المتداولة

أخفقت بورصة البحرين في المحافظة على مكاسبها المحدودة التي حققتها خلال جلسة الثلاثاء، لتنتهي تعاملات الأربعاء على تراجع جماعي طال خمسة قطاعات رئيسية، في مقدمتها المال والعقارات والاتصالات، وسط مفارقة تمثلت في ارتفاع قيمة التداولات بأكثر من 53% وزيادة أحجام الأسهم المتداولة بنحو 80%، دون أن تنجح هذه القفزة في حماية المؤشر العام من العودة إلى المنطقة الحمراء. وأغلق المؤشر العام عند مستوى 1879 نقطة، منخفضاً بنسبة 0.14%، مقارنة مع 1882.51 نقطة في الجلسة السابقة، بعدما تعرضت أسهم البنوك والشركات العقارية والخدمات لضغوط بيعية، في حين حافظ عدد محدود من الشركات الصناعية والترفيهية على مكاسبه، ليعكس أداء السوق حالة من التباين بين النشاط المتزايد والاتجاه الهابط للأسعار.

انعكاس سريع وجاء تراجع الأربعاء بعد جلسة اتسمت بالاستقرار النسبي، إذ كان المؤشر قد سجل الثلاثاء ارتفاعاً هامشياً بنسبة (0.02%). مدعوماً بمكاسب قطاعي الاتصالات والصناعات.

لكن هذين القطاعين عادا إلى دائرة الضغوط خلال تعاملات الأربعاء، بالتزامن مع انخفاض قطاعات المال والعقارات والسلع الاستهلاكية الكمالية، ما أدى إلى فقدان المؤشر مكاسبه السابقة. ويكشف هذا التحول السريع عن هشاشة الزخم

السعودي في السوق، خصوصاً عندما تكون المكاسب محدودة ولا تستند إلى مشاركة واسعة من الأسهم القيادية. ورغم أن نسبة الانخفاض الإجمالية لم تتجاوز 0.14%، فإن امتداد التراجعات إلى خمسة قطاعات يشير إلى أن الضغوط لم تكن محصورة في سهم واحد، بل شملت أنشطة اقتصادية واستثمارية متنوعة.

صدارة الخاسرين وعلى مستوى الأسهم، تصدر سهم «عقارات السيف» قائمة التراجعات بخسارة بلغت 1.5%، ليكون الأكثر انخفاضاً خلال الجلسة، في إشارة إلى الضغوط التي تعرضت لها الشركات العقارية. وجاء سهم «البحرين لتصليح السفن» في المرتبة الثانية بانخفاض نسبته 1.01%، تلاه سهم «إيه بي إم تيرمينالز البحرين» بخسارة بلغت 0.95%، بينما تراجع سهم «زين البحرين» بنسبة 0.83%. وامتدت المبيعات إلى قطاع الخدمات والضيافة، إذ انخفض سهم «مجموعة فنادق الخليج» بنسبة 0.81%، ما عزز الضغوط على الأسهم المرتبطة بالأنشطة الاستهلاكية والخدمية.

وفي القطاع المالي، تراجع سهم «بنك جي إف إف إف» بنسبة 0.63%، وسهم «بنك السلام» بنسبة 0.45%، بينما انخفض سهم «بنك البحرين الوطني» بنسبة 0.39%.

وتبرز هذه التحركات الدور المؤثر للأسهم

المصرفية في تحديد اتجاه البورصة، نظراً إلى أهميتها ضمن مكونات السوق وارتباطها بتوقعات المستثمرين بشأن النشاط الاقتصادي والائتمان.

استثناءات راجحة ورغم اتساع التراجعات، نجحت بعض الأسهم في مخالفة الاتجاه العام، إذ ارتفع سهم «البحرين للسينما» بنسبة 0.5%، مسجلاً أفضل أداء بين الأسهم الصاعدة الواردة في بيانات الجلسة.

كما حقق سهم «ألنيوم البحرين» مكاسب بنسبة 0.38%، في أداء يعكس استمرار الطلب الانتقائي على بعض الشركات، رغم الضغوط التي طالت القطاع الصناعي بوجه عام.

ويشير هذا التباين إلى أن انخفاض المؤشرات القطاعية لا يعني بالضرورة تراجع جميع الأسهم المنضوية تحتها، إذ يمكن أن تحقق بعض الشركات مكاسب فردية حتى عندما ينتهي قطاعها على خسارة. وتوضح هذه الصورة أهمية متابعة الأداء على مستوى الشركات، بدلاً من الاكتفاء بالاتجاه العام للمؤشر، خصوصاً في الأسواق التي تتفاوت فيها مستويات السيولة والنشاط بين الأسهم.

قفزة التعاملات وشهدت البورصة ارتفاعاً ملحوظاً في النشاط، إذ بلغت قيمة التداولات 401.75 ألف دينار، مقابل 261.67 ألف دينار الثلاثاء، بزيادة قدرها 140.08 ألف دينار، تعادل نحو 53.5%.

كما ارتفعت أحجام التداول إلى 1.35 مليون سهم، مقارنة مع 750.53 ألف سهم في الجلسة السابقة، بزيادة تقارب 79.9%، ما يعكس نمواً كبيراً في عدد الأسهم التي انتقلت ملكيتها. وصعد عدد الصفقات المنفذة إلى 125 صفقة، مقابل 69 صفقة الثلاثاء، بزيادة بلغت نحو 81.2%، في مؤشر على اتساع

النشاط رغم تراجع الأسعار. وتكشف هذه الأرقام عن جلسة شهدت نشاطاً أكبر على المستويات الثلاثة، سواء قيمة التعاملات أو كمياتها أو عدد الصفقات، إلا أن هذا التحسن الكمي لم يترافق مع ارتفاع المؤشر.

ولا تعني زيادة التداولات بالضرورة دخول سيولة شرائية تدعم الأسعار، إذ قد تعكس أيضاً عمليات بيع نشطة أو إعادة ترتيب المحافظ الاستثمارية.

هيمنة مصرفية وتصدر سهم «بنك السلام» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات، بعدما جرى تداول 479.72 ألف سهم بسعر 0.22 دينار للسهم، مستحوذاً على نحو 35.5% من إجمالي الأسهم المتداولة خلال الجلسة. وجاء سهم «بنك جي إف إف» في المرتبة الثانية بحجم تداول بلغ 242 ألف سهم، عند سعر 0.472 دولار للسهم، ما يعكس

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/13	2026/10/14	التغير
1 اي بي ام تيرمينالز	0.843	0.835	0.95 (%)
2 فنادق الخليج	0.370	0.367	0.81 (%)
3 بنك جي إف إف	0.475	0.472	0.63 (%)
4 بنك السلام	0.221	0.220	0.45 (%)
5 البحرين الوطني	0.517	0.515	0.39 (%)



تحذيرات المقامرة والمنافسة الصينية تضغط على الأسهم

رقائق التكنولوجيا تهز وول ستريت للجلسة الخامسة

أسهم أبلأيد ماتيريالز تهوي 7 % ومايكرون تخسر 3.6 %

ناسداك يتراجع إلى 27204 نقاط وسط خسائر التكنولوجيا

وول ستريت تترقب الاختبار الأصعب

وتدخل الأسهم الأمريكية مرحلة دقيقة تتداخل فيها نتائج الأعمال مع المخاوف من المبالغة في تقييم استثمارات الذكاء الاصطناعي، وتصاعد المنافسة الصينية، واستمرار الضغوط الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والفائدة، ما يزيد احتمالات التقلبات خلال الجلسات المقبلة.

ورغم محدودية تراجع المؤشرات الرئيسية، فإن استمرار خسائر أسهم الرقائق للجلسة الخامسة يمثل إشارة تستدعي المتابعة، بالنظر إلى الوزن الكبير الذي اكتسبه القطاع داخل المحافظ الاستثمارية والمؤشرات الأميركية.

وستكون قدرة شركات التكنولوجيا على إثبات جدوى استثماراتها، إلى جانب نتائج المصارف الكبرى وتوقعات الأرباح، من أبرز العوامل التي تحدد اتجاه وول ستريت، وسط سوق تبدو أقل استعداداً لمكافأة الوعود المستقبلية وأكثر اهتماماً بالأرقام الفعلية.



يعد تحقيق أرباح أعلى من التقييمات ضمانة لارتفاع الأسهم، خصوصاً عندما تكون التقييمات السوقية قد استوعبت مسبقاً سيناريوهات الأداء القوي.

قمة أبل

وعلى خلاف الاتجاه الهبوطي الذي سيطر على عدد من أسهم التكنولوجيا، سجل سهم أبل مستوى قياسياً جديداً خلال تعاملات الثلاثاء، بعدما لامس 348.15 دولاراً، قبل أن يقلص مكاسبه ويغلق عند 341.27 دولار، مرتفعاً بنسبة 0.1 %.

ويعكس الأداء المتماكس نسبياً للسهم استمرار اهتمام المستثمرين بالشركات التكنولوجية الكبرى التي تمتلك مصادر إيرادات متنوعة وقواعد واسعة من العملاء، رغم الضغوط التي تواجه القطاع بصورة عامة.

كما يبرز التفاوت بين أداء أبل وشركات الرقائق اختلاف طبيعة المخاطر التي يركز عليها المستثمرون، إذ ترتبط تقييمات شركات أشباه الموصلات بدرجة كبيرة بتوقعات الطلب المستقبلي على المعالجات والذاكرة، بينما تعتمد شركات الأجهزة والخدمات على مبيعات المنتجات وإيرادات الأنظمة الرقمية. غير أن تراجع سهم أبل من أعلى مستوى سجله خلال الجلسة يشير إلى استمرار عمليات جني الأرباح، حتى في الأسهم التي تحافظ على زخم إيجابي، مع ميل بعض المتعاملين إلى تقليص المخاطر قرب المستويات القياسية.

رهانات الأرباح

ويرى جيك دولارهايد، الرئيس التنفيذي لشركة لونججو لإدارة الأصول، أن كثيراً من المستثمرين يشعرون بالارتياح لاحتمال عودة الأسواق إلى التركيز على أرباح الشركات، بدلاً من الانشغال المستمر بتحركات سوق السندات وارتفاع أسعار النفط وأسعار الفائدة. وتكتسب هذه الرؤية أهمية في ظل موسم النتائج الفصلية، الذي يوفر للمستثمرين فرصة لتقييم الأداء التشغيلي الحقيقي للشركات، ومقارنة معدلات نمو الإيرادات والأرباح بالتوقعات التي تستند إليها أسعار الأسهم.

لكن استمرار ارتفاع تكاليف الطاقة والتمويل قد يفرض ضغوطاً على هوامش أرباح الشركات، خصوصاً في القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة أو المعتمدة على الاقتراض، ما يجعل التوقعات المستقبلية للإدارات التنفيذية عاملاً حاسماً في تحديد اتجاه التداولات.

كما أن التباين بين أداء البنوك وشركات التكنولوجيا يعكس انتقال الأسواق إلى مرحلة أكثر انتقائية، يصبح فيها تحقيق النمو المستدام وتوليد التدفقات النقدية أكثر أهمية من الاعتماد على التوقعات المتفائلة وحدها.

المستثمرين تجاه توقعات الإنفاق الرأسمالي لمصانع الرقائق، إذ تعتمد أعمال الشركة على استثمارات المنتجين في خطوط التصنيع والتقنيات الجديدة، ما يجعل تقييماتها مرتبطة بخطط التوسع المستقبلية للصناعة.

أما مايكرون، فتواجه تحديات تتعلق بالمنافسة والتطورات التقنية في صناعة الذاكرة، التي تشهد طلباً متزايداً من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لكنها تظل معرضة لتقلبات الأسعار ودورات العرض والطلب.

المنافسة الصينية

وزادت التقارير المتعلقة بتحقيق شركة «سي.إكس. إم.تي» الصينية تقدماً تكنولوجياً في صناعة رقائق الذاكرة من الضغوط على الأسهم الأميركية، بعدما أثارت مخاوف من احتدام المنافسة العالمية في أحد القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي.

وتسعى الصين إلى تعزيز قدراتها المحلية في صناعة أشباه الموصلات وتقليل اعتمادها على الموردين الأجانب، في ظل القيود التجارية والتكنولوجية التي أثرت في وصول بعض الشركات الصينية إلى المعدات والمعالجات المتقدمة.

وقد يؤدي تقدم المنتجين الصينيين إلى زيادة المعروض العالمي من بعض أنواع رقائق الذاكرة، وهو ما قد يضغط على الأسعار وهوامش أرباح الشركات القائمة إذا تحولت التطورات التقنية إلى طاقات إنتاجية تجارية واسعة.

غير أن التأثير الفعلي سيعتمد على قدرة الشركات الصينية على تحقيق مستويات مرتفعة من الجودة والإنتاجية، ومنافسة التقنيات المستخدمة في التطبيقات المتقدمة، خصوصاً أن صناعة الرقائق تتطلب استثمارات ضخمة وخبرات تراكمية معقدة.

صدمة المصارف

وفي القطاع المصرفي، لم تنجح النتائج الفصلية التي تجاوزت التوقعات في حماية أسهم بعض المؤسسات الكبرى من التراجع، إذ هبط سهم سيتي جروب بنسبة 5.6 %، رغم إعلان أرباح جاءت أفضل من تقديرات المحللين.

كما انخفض سهم جولدمان ساكس بنسبة 0.2 %، على الرغم من تجاوز توقعات الأرباح، في مؤشر على أن المستثمرين لم يكتفوا بالأرقام الإيجابية، وإنما ركزوا أيضاً على جودة الإيرادات والتوقعات المستقبلية وتقييمات الأسهم.

وفي المقابل، تراجع سهم جيه.بي.مورجان تشيس بنسبة 0.9 %، بعدما جاءت أرباحه الفصلية دون التوقعات، في نتيجة غير معتادة بالنسبة إلى المصرف الذي يتمتع بسجل قوي في تجاوز تقديرات الأسواق. وتشير هذه التحركات إلى ارتفاع سقف توقعات المستثمرين تجاه المؤسسات المالية الأميركية، إذ لم

مستقبل الاستثمارات الضخمة الموجهة إلى تطوير المعالجات والذاكرة ومراكز البيانات.

وجاءت الضغوط عقب تصريحات هوك تان، الرئيس التنفيذي لشركة بروبكوم، الذي شبه بعض تدفقات الاستثمار في القطاع بالمقامرة، في تحذير أثار تساؤلات بشأن مدى استناد التقييمات المرتفعة لبعض الشركات إلى توقعات أرباح قابلة للتحقق. وتكتسب تصريحات تان أهمية خاصة بالنظر إلى موقع بروبكوم في صناعة أشباه الموصلات والبنية التحتية الرقمية، إذ تعد الشركة من أبرز المستفيدين من التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والطلب على حلول الاتصال والمعالجة داخل مراكز البيانات.

خسائر التكنولوجيا

وسجل سهم مايكرون تكنولوجي انخفاضاً بنسبة 3.6 %، متأثراً بالمخاوف المتعلقة بمستقبل سوق رقائق الذاكرة، بينما تكبد سهم أبلأيد ماتيريالز خسارة أكبر قاربت 7 %، في إشارة إلى اتساع الضغوط لتشمل الشركات المصنعة لمعدات إنتاج أشباه الموصلات.

ويعكس تراجع أبلأيد ماتيريالز حساسية

شركات التكنولوجيا والرقائق، في حين فقد مؤشر داو جونز الصناعي 0.35 % من قيمته لينهي الجلسة عند 51670.10 نقطة، وسط ضغوط على عدد من الأسهم القيادية.

أما مؤشر ستاندرد آند بورز 500 الأوسع نطاقاً، فتراجع بنسبة محدودة بلغت 0.02 % ليغلق عند 7805.45 نقطة، في أداء يعكس حالة التباين بين القطاعات، إذ ساعدت مكاسب بعض الشركات الكبرى على تقليص الخسائر الناتجة عن هبوط أسهم التكنولوجيا والمؤسسات المالية.

ويشير التراجع المحدود للمؤشر الأوسع مقارنة بداء جونز إلى أن الضغوط لم تتحول إلى موجة بيع شاملة، وإنما تركزت في قطاعات وشركات بعينها، مع استمرار المستثمرين في إعادة توزيع محافظهم الاستثمارية وفق نتائج الأعمال والتوقعات المستقبلية.

أزمة الرقائق

وتصدر قطاع أشباه الموصلات قائمة القطاعات المتراجعة، بعدما انخفض مؤشر فيلادلفيا لأسهم شركات الرقائق الإلكترونية للجلسة الخامسة على التوالي، في سلسلة خسائر تعكس تنامي القلق بشأن

أنهت مؤشرات الأسهم الأميركية تعاملات الثلاثاء على تراجع متفوّتة، بعدما واصلت شركات أشباه الموصلات موجة خسائرها للجلسة الخامسة على التوالي، وسط تصاعد المخاوف بشأن المبالغة في تقييم استثمارات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وظهور تحديات تنافسية جديدة من الصين، بالتزامن مع نتائج فصلية متباينة للبنوك الكبرى أعادت المستثمرين إلى التركيز على الأرباح وقدرة الشركات على تبرير تقييماتها السوقية المرتفعة.

وتعرض مؤشر ناسداك لضغوط بيعية قادتها أسهم الرقائق الإلكترونية، بينما فشلت النتائج المالية الأفضل من التوقعات لبعض المصارف في دعم السوق، في ظل عمليات جني أرباح وتزايد الحذر تجاه القطاعات التي حققت مكاسب قوية خلال الفترات الماضية، خصوصاً مع استمرار ارتفاع أسعار النفط والفائدة وتزايد التساؤلات بشأن استدامة الإنفاق الضخم على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي.

تراجع المؤشرات

وأغلق مؤشر ناسداك المركب منخفضاً بنسبة 0.15 % عند 27204.38 نقاط، متأثراً بتراجع أسهم

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوينج	186.49	189.10	186.00	-3.01	-1.59%	5.17M	13/10
مجموعة شيفرون	217.73	218.79	215.95	+2.73	+1.27%	7.44M	13/10
شركة كاتربيلر	772.78	792.70	755.31	-26.59	-3.33%	3.6M	13/10
مجموعة مايكروسوفت	543.45	551.15	543.06	+2.30	+0.43%	23.85M	13/10
شركة والت ديزني	108.58	110.16	107.95	+0.09	+0.08%	10.57M	13/10
شركة سيسكو سيستمز	115.07	115.37	112.76	-0.27	-0.23%	12.32M	13/10
مجموعة غولدمان ساكس إنك	891.91	931.00	891.01	-2.04	-0.23%	4.94M	13/10
جي بي مورغان تشيس وشركاه	331.43	344.36	331.17	-2.87	-0.86%	13.76M	13/10
شركة كوكا كولا	90.11	90.56	89.67	+0.32	+0.36%	15.32M	13/10
شركة ماكдонаلدز	235.81	238.25	235.07	+0.16	+0.07%	4.55M	13/10
شركة ميرك اند كو	141.98	145.93	141.58	-3.47	-2.39%	8.38M	13/10
مجموعة 3 إم	162.77	162.96	159.53	+1.88	+1.17%	2.55M	13/10
أبل	341.27	348.15	340.74	+0.30	+0.09%	38.98M	13/10
شركة أمازون دوت كوم	258.58	262.83	258.42	-0.95	-0.37%	25.3M	13/10
شركة أمجين	412.84	420.35	411.04	-4.73	-1.13%	2.32M	13/10

تداول الأسهم يقفز من 41 % إلى 5.8 مليار دولار

«مورغان ستانلي» يحصد مكاسب تقلبات الأسواق

الإيرادات الإجمالية تتجاوز التقديرات مسجلة 20.34 مليار دولار

2

صافي الدخل يرتفع إلى 4.91 مليار دولار خلال الربع الثالث

1



وقال دانيال كوتسورث، رئيس الأسواق لدى «إيه جيه بيل»، إن تداول الأسهم أدى دوراً رئيسياً في دعم الأداء الإجمالي للبنك خلال الربع.

الخدمات المصرفية الاستثمارية

وفي الخدمات المصرفية الاستثمارية، ارتفعت الإيرادات بنسبة 2% إلى 2.16 مليار دولار، مدفوعة بأتعاب الاستشارات وصفقات الاندماج والاستحواذ، رغم تباطؤ نشاط الصفقات عالمياً. وأظهرت بيانات «إل إس إي جي» تراجع القيمة الإجمالية للصفقات العالمية بنسبة 41% مقارنةً بالربع السابق، لتصل إلى 993 مليار دولار، دون مستوى التريلليون دولار الفصلي للمرة الأولى منذ الربع الثاني من عام 2025.

وظل نشاط الطروحات العامة الأولية محدوداً، مع سحب عدد من الشركات عروضها في ظل ظروف السوق الصعبة. ومع ذلك، تولى «مورغان ستانلي» أدواراً استشارية في صفقات كبرى، من بينها استحواذ «أوبر» على الشركة الألمانية «دليفري هيرو»، بقيمة لحقوق الملكية تبلغ 14.8 مليار دولار، إلى جانب استحواذ «جي إي إيروسبيس» على «كونسوليديتد بريسيجن برودكتس» بقيمة 11.75 مليار دولار.

كما حصل البنك على أدوار في ترتيب الطروحات العامة الأولية المتوقعة لشركتي الذكاء الاصطناعي «أنثروبك» و«أوبن إيه آي»، في وقت تظل فيه آفاق هذا النشاط مرتبطة بظروف الأسواق ومدى استعداد المستثمرين لتحمل المخاطر.

وفي نشاط إدارة الثروات، ارتفعت الإيرادات الصافية بنسبة 10.1% إلى 9.07 مليار دولار، فيما سجل البنك

تجاوز بنك «مورغان ستانلي» توقعات المحللين للأرباح خلال الربع الثالث من عام 2026، مدفوعاً بارتفاع قوي في إيرادات تداول الأسهم، بالتزامن مع زيادة تقلبات الأسواق بفعل تحركات أسعار الفائدة والتوترات الجيوسياسية، إلى جانب تحسن عائدات الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الثروات.

وأعلن البنك، الأربعاء، تحقيق صافي أرباح عائدة للمساهمين بلغ 4.91 مليار دولار، بما يعادل 3.03 دولار للسهم، خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر، مقارنةً بـ4.61 مليار دولار، أو 2.80 دولار للسهم، في الفترة المماثلة من العام الماضي. وتجاوزت الأرباح متوسط توقعات المحللين البالغ 2.91 دولار للسهم، وفق بيانات مجموعة «إل إس إي جي».

وارتفعت الإيرادات الإجمالية إلى 20.34 مليار دولار، مقابل 18.22 مليار دولار قبل عام، متجاوزة التقديرات البالغة 19.95 مليار دولار.

تداول الأسهم يقود النمو

شكّل نشاط تداول الأسهم المحرك الأبرز لنتائج البنك، بعدما ارتفعت إيراداته بنسبة 41% على أساس سنوي إلى 5.8 مليار دولار، مع إعادة المستثمرين ترتيب محافظهم وسط تقلبات الأسواق، الأمر الذي عزز أحجام التداول والعائدات.

في المقابل، تراجعت إيرادات تداول أدوات الدخل الثابت بنسبة 7.3% إلى 2.01 مليار دولار، بما يعكس تفاوت الأداء بين أنشطة التداول المختلفة. وشهد «غولدمان ساكس» بدوره ارتفاعاً في إيرادات تداول الأسهم خلال الربع الثالث، بعدما أعلن نتائج تجاوزت التوقعات في اليوم السابق.

الربع الثالث، مع ارتفاع عوائد سندات الخزنة إلى مستويات مرتفعة، ما أثار مخاوف بشأن زيادة تكاليف التمويل واحتمالات استمرار تباطؤ صفقات الاندماج والاستحواذ.

وتؤكد نتائج «مورغان ستانلي» أهمية تنوع مصادر الدخل لدى البنوك الاستثمارية؛ فبينما منحت تقلبات الأسواق دفعة قوية لتداول الأسهم، لا تزال أنشطة إدارة الثروات والاستثمارات تواجه تحديات متفاوتة، تشمل تباين الإيرادات عن التوقعات واستمرار طلبات الاسترداد في بعض صناديق الائتمان الخاص.

من الصناديق الكبرى الأخرى خلال الربع الثالث.

السهم دون أداء السوق الأوسع

وعلى صعيد أداء السهم، ارتفعت أسهم «مورغان ستانلي» بنحو 5.1% منذ بداية عام 2026، لكنها تخلفت عن أداء السوق الأوسع، مع تفوقها على أسهم «غولدمان ساكس». وكان السهم يتداول على انخفاض طفيف قبيل افتتاح جلسة الأربعاء. وتأتي النتائج في وقت واجهت فيه أسهم البنوك الأميركية ضغوطاً خلال

دولار، مقارنةً بـ1.65 مليار دولار قبل عام، وسط استمرار الضغوط على بعض صناديق الائتمان الخاص.

وطلب المستثمرون سحب 11.4% من حصص صندوق «نورث هيفن برايفت إنكم فاند» التابع للبنك، خلال أحدث عرض لإعادة شراء الحصص، مقارنةً بـ11.6% في الربع السابق. وتأتي هذه التطورات في وقت تتزايد فيه المخاوف بشأن تأثير الذكاء الاصطناعي على شركات البرمجيات المدرجة ضمن محافظ الائتمان الخاص، رغم تراجع طلبات الاسترداد لدى عدد

صافي أصول جديدة بقيمة قياسية بلغت 232 مليار دولار، ارتبط أكثر من نصفها بتدفقات ذات صلة بالطروحات العامة الأولية.

ورغم هذا النمو، جاءت الإيرادات أقل قليلاً من توقعات المحللين، في مؤشر على التحديات التي تواجه هذا النشاط، الذي يمثل أحد المصادر الاستراتيجية لتعزيز الدخل الأكثر استقراراً وتقليل الاعتماد على تقلبات التداول والخدمات المصرفية الاستثمارية.

في المقابل، تراجعت الإيرادات الصافية لوحدة إدارة الاستثمارات إلى 1.46 مليار

الصين تعرض تهدة الخلافات وتعزيز الشراكة الاقتصادية

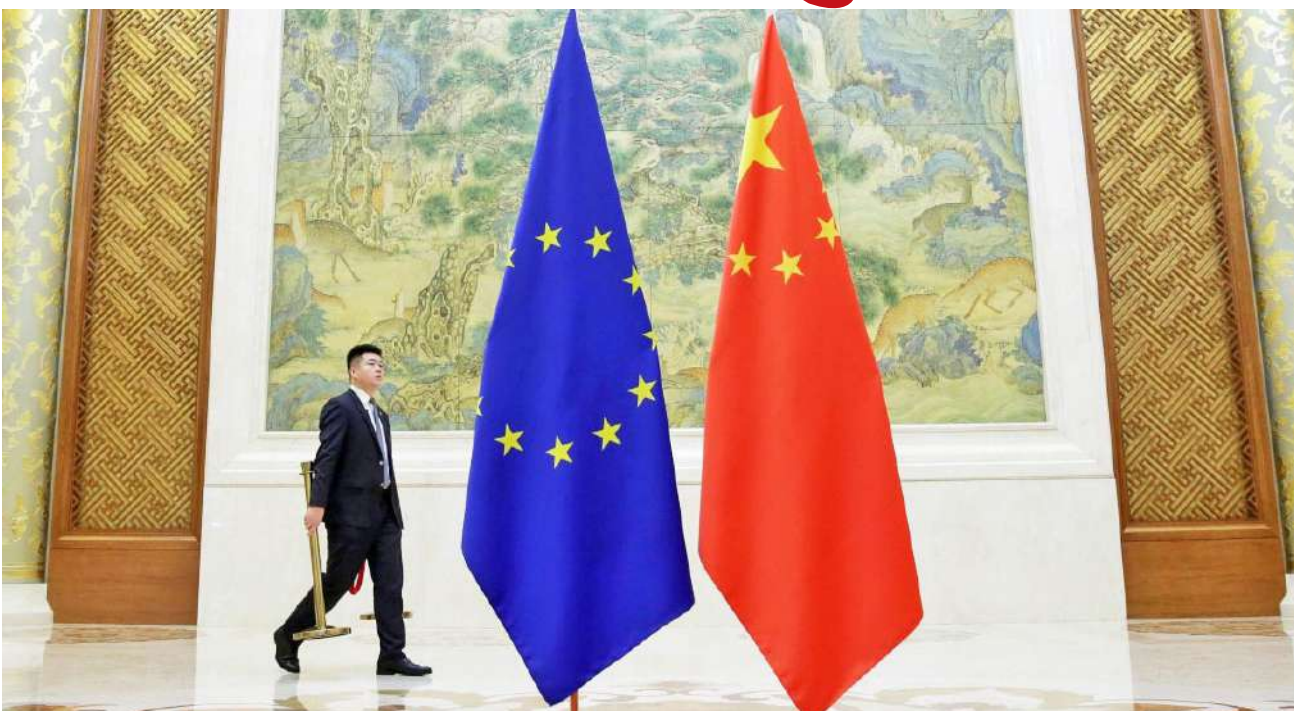
بكين تستعين بباريس لإذابة الجليد التجاري مع أوروبا

المصالح المشتركة تدفع الصين وأوروبا نحو التهدئة رغم الخلافات

2

بكين تراهن على فرنسا لفتح صفحة جديدة مع الاتحاد الأوروبي

1



وحصة تصديرية تتماشى مع الحصص الممنوحة لدول أخرى، في محاولة لتقديم الاتفاق باعتباره وسيلة لتنظيم التجارة وليس إغلاق السوق الأوروبية أمام المنتجات الصينية.

غير أن تقليص حجم الصادرات المحتمل يثير تساؤلات بشأن قدرة الشركات الصينية على المحافظة على وتيرة توسعها في أوروبا، خصوصاً إذا انعكست القيود على خططها الإنتاجية والتسويقية.

وقد يدفع ذلك بعض المصنعين إلى إعادة تقييم استراتيجياتهم الاستثمارية، بما يشمل زيادة التصنيع داخل الأسواق المستهدفة أو تنويع وجهات التصدير لتقليل الاعتماد على السوق الأوروبية.

ويمثل هذا التطور تحولاً مهماً بالنسبة إلى الشركات الصينية التي وسعت حضورها في أوروبا خلال السنوات الأخيرة، مستفيدة من قدرتها التنافسية وتطور تقنيات السيارات الكهربائية والهجينة.

وفي المقابل، تواجه شركات السيارات الأوروبية تحديات متزايدة نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج والتحول نحو التقنيات الجديدة، إلى جانب المنافسة القادمة من الشركات الآسيوية. وكانت وزارة التجارة الصينية قد أعلنت الاثنين أن الاتفاق جاء بعد مشاورات مكثفة، مؤكدة أنه يتيح استمرار نمو الصادرات الصينية ضمن إطار تنظيمي متفق عليه. وأوضحت الوزارة أن التفاهم يضمن للصين

كما يشير توقيت الاجتماع إلى محاولة صينية للحفاظ على مسار الحوار السياسي والاقتصادي، بالتزامن مع تطبيق تفاهات تجارية قد تفرض قيوداً جديدة على أحد أبرز القطاعات التصديرية الصينية.

وتسعى بكين من خلال هذا التواصل إلى الفصل بين الخلافات المرتبطة بقطاعات محددة والعلاقات الاقتصادية الأوسع، خصوصاً أن المصالح التجارية بين الصين وأوروبا تشمل سلاسل توريد واستثمارات صناعية متشابكة. وتأتي التحركات الدبلوماسية عقب توصل الصين والاتحاد الأوروبي الأسبوع الماضي إلى اتفاق قد يخفف صادرات السيارات الهجينة الصينية إلى الأسواق الأوروبية بأكثر من 50%.

فتحت الصين باباً جديداً للتهدئة التجارية مع الاتحاد الأوروبي، معلنة استعدادها لتعزيز استقرار العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، بعد أيام من التوصل إلى اتفاق بشأن صادرات السيارات الهجينة الصينية قد يؤدي إلى تقليصها بأكثر من النصف، في تطور يعكس حجم الضغوط التي تواجهها بكين للحفاظ على وجودها في الأسواق الأوروبية، وسط تصاعد المنافسة الصناعية والإجراءات الرامية إلى حماية الشركات المحلية.

وجاءت الرسالة الصينية خلال اجتماع عقده نائب رئيس الوزراء هي ليفنغ في بكين مع إيمانويل بون، كبير المستشارين الدبلوماسيين للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، حيث أكد استعداد بلاده للعمل مع الاتحاد الأوروبي لإضفاء مزيد من الاستقرار والرخم الإيجابي على العلاقات الاقتصادية والتجارية، في محاولة للحفاظ على قنوات التعاون رغم الخلافات المتزايدة بشأن صناعة السيارات.

ونقلت وكالة أنباء «شينخوا» الرسمية، الأربعاء، عن هي ليفنغ قوله خلال الاجتماع الذي عُقد الثلاثاء، إن العلاقات الاقتصادية بين الصين وفرنسا تمتلك إمكانات كبيرة للنمو، مؤكداً رغبة بكين في توسيع التعاون مع باريس في مختلف المجالات. وشدد المسؤول الصيني على أهمية تنفيذ التفاهات التي توصل إليها رئيسا البلدين، بما يعزز المصالح المشتركة ويدعم الاستثمارات والتبادل التجاري.

وتعكس هذه التصريحات اهتمام بكين بتعزيز التواصل مع فرنسا، باعتبارها إحدى القوى الاقتصادية الرئيسية داخل الاتحاد الأوروبي، وصاحبة حضور مؤثر في قطاعات السيارات والطاقة والصناعات المتقدمة.

1.7 مليون أسرة بريطانية تختار البرد هرباً من الفواتير

يستعد ملايين البريطانيين لاستقبال شتاء جديد تحت وطأة الضغوط المعيشية وارتفاع تكاليف الطاقة، بعدما كشف استطلاع حديث أن نحو 1.7 مليون أسرة في المملكة المتحدة تعتزم إبقاء أجهزة التدفئة مغلقة خلال الأشهر الباردة، خشية ارتفاع الفواتير، في مؤشر على اتساع تأثير أزمة الطاقة في الحياة اليومية للأسر البريطانية.

وأظهر الاستطلاع، الذي أجراه موقع «يو سويتش» المتخصص في مقارنة أسعار خدمات الطاقة، أن أكثر من 15 مليون منزل يشعرون بالقلق من انخفاض درجات الحرارة خلال الشتاء، بينما تتزايد المخاوف من ارتفاع جديد في الفواتير اعتباراً من يناير المقبل، بعد زيادة بنسبة 4% في سقف أسعار الطاقة دخلت حيز التنفيذ مطلع أكتوبر.

وكشفت نتائج الاستطلاع أن 5.7% من الأسر البريطانية تعتزم عدم تشغيل أجهزة التدفئة خلال الشتاء، وهي نسبة تعادل نحو 1.7 مليون أسرة، ما يعكس حجم الضغوط المالية التي تدفع بعض المستهلكين إلى تقليص استهلاك الطاقة حتى في الأشهر الأكثر برودة.

وبحسب النتائج التي نقلتها وكالة الأنباء البريطانية «بي إيه ميديا»، أعرب 52% من المشاركين، بما يعادل أكثر من 15 مليون منزل، عن قلقهم من الشعور بالبرد خلال الشتاء. وتكشف هذه الأرقام أن المخاوف لا تقتصر على الأسر التي قررت إيقاف التدفئة تماماً، بل تمتد إلى شريحة أوسع تخشى عدم قدرتها على تحمل تكاليف الاستخدام المعتاد.

وفي مؤشر آخر على تغير السلوك الاستهلاكي، قال 40% فقط من المشاركين إنهم يعتزمون تشغيل أجهزة التدفئة عندما يشعرون بالبرودة الشديدة.

وتعني هذه النتيجة أن غالبية الأسر لا تتوقع تشغيل التدفئة تلقائياً عند الشعور بالبرد، وهو ما يعكس حجم الحذر الذي بات يحكم قرارات الإنفاق على الطاقة.

وقد يدفع استمرار هذه الضغوط بعض الأسر إلى تقليص ساعات تشغيل التدفئة أو الاكتفاء بتدفئة غرف محددة، باعتبارها خيارات محتملة لتخفيف الأعباء المالية.

وتأتي هذه المخاوف بالتزامن مع تطبيق زيادة بنسبة 4% على سقف أسعار الطاقة الذي تحدده هيئة تنظيم قطاع الطاقة البريطانية «أوفجيم»، اعتباراً من بداية أكتوبر.

وبمثل هذا السقف أحد المؤشرات الرئيسية التي تحدد تكاليف الطاقة للأسر الخاضعة للتعريفات المشمولة بالنظام، ما يجعل أي زيادة فيه عاملاً مؤثراً في ميزانيات المستهلكين. وحذر محللون من احتمال ارتفاع فواتير الأسر بنحو 300 جنيه إسترليني، تعادل قرابة 398 دولاراً، اعتباراً من يناير المقبل، وفق ما نقلته وكالة الأنباء الألمانية.

الصين تهجر الفخامة وأسهم الماركات العالمية تنهار

350 مليار دولار تتبخر من إمبراطوريات الرفاهية

القيمة السوقية لأكثر 10 شركات
فاخرة تهوي إلى 750 مليار دولار

«لويس فويتون» تتصدر الانهيار
بخسارة تتجاوز 40 % من أسهمها



مستقبل الرفاهية أمام اختبار

الصيني، واستقرار المبيعات الأميركية، وقدرة الشركات على تحقيق نمو حقيقي دون الاعتماد على زيادات الأسعار وحدها. وفي ظل هذه المعطيات، تبدو الأسواق أمام مرحلة إعادة تقييم شاملة لإمبراطوريات الفخامة الأوروبية، حيث لم تعد شهرة العلامة التجارية ضماناً كافية لحماية قيمتها السوقية، بينما أصبح المستهلك العالمي، وتحديدًا الصيني، العامل الأكثر حسماً في تحديد مسار التعافي خلال السنوات المقبلة.

وتشير خسارة 350 مليار دولار من القيمة السوقية للشركات العشر الكبرى إلى أن صناعة الرفاهية الأوروبية تواجه اختباراً يتجاوز التراجع الدوري في المبيعات، ليطال قدرتها على المحافظة على مستويات النمو والتقييمات المرتفعة التي ميزتها خلال السنوات الماضية. ورغم استمرار قوة العلامات التجارية العالمية وامتلاكها قواعد واسعة من العملاء الأثرياء، فإن استعادة ثقة المستثمرين ستطلب تحسناً ملموساً في الطلب

الأساسية لإيرادات المجموعة وأرباحها. وأظهرت بيانات رويترز أن القيمة السوقية المجمعة لأربع مجموعات رئيسية، هي «إل في إم إتش» و«هيرميس» و«كيرينغ» و«ريتشمونت»، تراجعت إلى نحو نصف المستويات المسجلة في عام 2024، في انعكاس واضح لتراجع شهية المستثمرين تجاه الأسهم المرتبطة بالإنفاق الاستهلاكي الفاخر.

خسائر العملاقة

وتصدرت مجموعة «إل في إم إتش» الفرنسية، المالكة لعلامات «لويس فويتون» و«ديور» و«تيفاني» و«بولغاري»، موجة الهبوط، بعدما فقدت أسهمها أكثر من 40 % من قيمته منذ بداية العام، مسجلاً أداء أضعف من معظم منافسيه في القطاع. ويعكس هذا التراجع حجم التحديات التي تواجه المجموعة الأكثر شهرة في صناعة الرفاهية، خصوصاً مع اعتماد جزء مهم من أعمالها على الحقائق والأزياء والمنتجات الجلدية مرتفعة الأسعار، التي تأثرت بتراجع الإنفاق الاختياري للمستهلكين.

ولم تكن «هيرميس»، المعروفة بحقائبها مرتفعة الثمن وقاعدة عملائها الأثرياء، بمنأى عن موجة البيع، إذ تراجعت أسهمها بنحو 35 %، بينما خسرت «كيرينغ»، المالكة لعلامة «غوتشي»، نحو 30 % من قيمتها السوقية منذ بداية 2026.

ثروات تتبخر

وامتدت تداعيات الانهيار إلى ثروات كبار المليارديرات الأوروبيين، وفي مقدمتهم برنار أرنو، الرئيس التنفيذي وأكبر المساهمين في مجموعة «إل في إم إتش»، الذي تعرضت ثروته العائلية لخسائر ضخمة بالتزامن مع تراجع أسهم المجموعة. وبحسب بيانات مجلة «فوربس»،

تواجه صناعة السلع الفاخرة الأوروبية واحدة من أعنف موجات التراجع في تاريخها الحديث، بعدما تبخرت نحو 350 مليار دولار من القيمة السوقية لأكثر عشر شركات في القطاع منذ بداية عام 2026، وسط انهيار آمال التعافي السريع، واستمرار ضعف الطلب الصيني، وتزايد الضغوط على المستهلكين الأثرياء، في تحول يعكس اهتزاز نموذج النمو الذي اعتمدت عليه إمبراطوريات الرفاهية العالمية لسنوات طويلة.

وكشف تحليل أجرته وكالة رويترز، استناداً إلى بيانات مجموعة بورصة لندن، أن القيمة السوقية المجمعة للشركات العشر المدرجة في مؤشر «ستوكس أوروبا للسلع الفاخرة 10» هبطت إلى نحو 750 مليار دولار، مقارنة بأكثر من 1.1 تريليون دولار بنهاية 2025، ما يعني فقدان ما يقارب ثلث قيمتها خلال أقل من عام، في مؤشر على حجم الضغوط التي تضرب أحد أكثر القطاعات الأوروبية ربحية وجاذبية للمستثمرين.

انهيار المليارات

وتعكس الخسائر الضخمة تحولاً جذرياً في نظرة المستثمرين إلى شركات الرفاهية، التي كانت تتمتع بتقييمات مرتفعة بفضل قدرتها على زيادة الأسعار وتحقيق هوامش أرباح استثنائية، مستفيدة من الطلب المتنامي في الصين والولايات المتحدة وأوروبا، قبل أن تتغير المعادلة مع تباطؤ الاستهلاك وتراجع ثقة المشترين.

وتعرضت أسهم القطاع لضغوط إضافية عقب إعلان مجموعة «إل في إم إتش» الفرنسية نتائج مبيعات جاءت دون توقعات المحللين خلال الربع الثالث من العام، مع استمرار ضعف أعمال الأزياء والمنتجات الجلدية، التي تشكل أحد المحركات

2022، قبل أن تتعافى جزئياً إلى 26 % خلال 2025. وتعني هذه الأرقام أن الصين فقدت 21 نقطة مئوية من حصتها العالمية مقارنة بمستويات ما قبل جائحة كورونا، ما يعكس تحولاً عميقاً في أنماط الاستهلاك، ويضع الشركات الأوروبية أمام تحديات تتعلق بإعادة توزيع استثماراتها ومصادر إيراداتها.

النفوذ الأمريكي

وفي مقابل انحسار الدور الصيني، عزز المستهلكون الأمريكيون موقعهم في سوق الرفاهية العالمية، بعدما ارتفعت حصتهم من الإنفاق على المنتجات الفاخرة من 30 % عام 2019 إلى 45 % خلال 2022، قبل أن تستقر عند 43 % في 2025. وتكشف هذه الأرقام أن الولايات المتحدة أصبحت سوقاً أكثر أهمية بالنسبة إلى الشركات الأوروبية، التي تسعى إلى تعويض ضعف المبيعات الآسيوية عبر توسيع حضورها في المدن الأميركية الكبرى، واستهداف العملاء ذوي الثروات المرتفعة. غير أن الاعتماد المتزايد على السوق الأميركية يحمل مخاطر جديدة، خصوصاً مع تقلبات الأسواق المالية وتغير السياسات التجارية والرسوم

الجمركية، فضلاً عن احتمالات تباطؤ الإنفاق الاستهلاكي إذا تراجعت الثقة الاقتصادية.

تحولات أوروبية

وفي أوروبا، ارتفعت حصة المستهلكين من الإنفاق العالمي على السلع الفاخرة من 24 % عام 2019 إلى 31 % خلال 2025، ما يعكس تنامي الوزن النسبي للأسواق الأوروبية في خريطة الاستهلاك العالمي. ويساعد هذا التحول الشركات على تنويع مصادر الطلب، لكنه لا يعوض بالضرورة التراجع الحاد في المبيعات الصينية، خصوصاً أن ارتفاع الحصة السوقية قد يعكس أيضاً ضعف النمو في مناطق أخرى، وليس زيادة مطلقة في الإنفاق الأوروبي. وتحاول المجموعات الكبرى الاستفادة من قاعدة العملاء المحليين والسياح الأثرياء، عبر تطوير تجارب التسوق وتعزيز المنتجات الحصرية، إلى جانب التركيز على المجوهرات والساعات والسلع ذات القيمة المرتفعة التي تظهر قدرة نسبية أكبر على مقاومة التباطؤ. وتبرز الفروق بين أداء الشركات دليلاً على أن الأزمة لا تضرب جميع

فئات الرفاهية بالدرجة نفسها، إذ تتمتع بعض المنتجات بمرونة أكبر في الطلب، بينما تتعرض العلامات المعتمدة على الأزياء الموسمية والمنتجات الجلدية لضغوط أشد.

إعادة التموذج

وتفرض الخسائر المتراكمة على شركات السلع الفاخرة مراجعة استراتيجية جديدها الاستثمارية والتسويقية، بعدما أصبحت زيادة الأسعار وحدها غير كافية للحفاظ على نمو الإيرادات وهوامش الأرباح، في ظل تغير سلوك المستهلكين وتزايد المنافسة. وقد تتجه الشركات إلى ضبط التكاليف وإعادة تقييم خطط افتتاح المتاجر وتطوير مجموعات أكثر تميزاً، مع التركيز على تحسين تجربة العملاء وتعزيز القيمة الحقيقية للمنتجات، بدلاً من الاعتماد المفرط على قوة العلامة التجارية. كما أن استمرار ضعف الطلب الصيني قد يدفع الشركات إلى زيادة استثماراتها في الولايات المتحدة وأوروبا وأسواق ناشئة، بهدف تقليل المخاطر الناتجة عن التركيز الجغرافي، وبناء قاعدة إيرادات أكثر تنوعاً واستقراراً.

3 أوروبا ترفع حصتها إلى 31 % وتعيد رسم خريطة الاستهلاك

4 «هيرميس» تخسر 35 % و«غوتشي» تدفع «كيرينغ» للتراجع 30 %

5 الأميركيون يستحوذون على 43 % من مشتريات الرفاهية العالمية

طفرة الذكاء الاصطناعي تنعش الأسهم رغم التوترات

عملاق الرقائق يشعل بورصات أوروبا بمكاسب جديدة

1

«ستوكس 600» يصعد 0.32 % ويستقر قرب 637 نقطة

2

طلبات «إيه.إس.إم.إل» تتجاوز قدراتها الإنتاجية حتى عام 2028



وتكتسب تحركات الفائدة الأميركية أهمية خاصة للشركات التكنولوجية، التي تعتمد تقييماتها بدرجة كبيرة على توقعات الأرباح المستقبلية، ما يجعلها أكثر حساسية لتغير تكاليف التمويل وعوائد السندات.

وتكشف تعاملات الأربعاء عن سوق أوروبية تتجاذبها قوتان متعارضتان؛ الأولى تتمثل في طفرة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، والثانية ترتبط بارتفاع تكاليف الطاقة والمخاطر الجيوسياسية وعدم اليقين النقدي.

ورغم المكاسب التي حققتها الأسهم بدعم من «إيه.إس.إم.إل»، فإن استمرار الصعود سيظل مرهوناً بقوة نتائج الشركات، واستقرار أسواق النفط، وصدور بيانات تضخم تدعم آمال المستثمرين في بيئة تمويل أقل تشدداً خلال المرحلة المقبلة.

أن هذه المشروعات تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ضخمة وفترات تشغيل طويلة لاسترداد تكاليفها.

بوصلة الفائدة

وبالتوازي مع نتائج الشركات، اتجهت الأنظار إلى بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الأميركي المقرر صدورها في وقت لاحق الأربعاء، بحثاً عن إشارات تحدد مسار التضخم ومستقبل قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة. وتؤثر هذه البيانات بصورة مباشرة في تقييمات الأسهم العالمية، إذ إن استمرار التضخم المرتفع قد يدفع الأسواق إلى تقليص توقعاتها بخفض الفائدة، بينما قد يمنح تباطؤ الأسعار دفعة إضافية للأصول مرتفعة المخاطر.

وتتذر هذه التطورات بزيادة تكاليف الشحن والتأمين والوقود، وهو ما قد ينعكس على أرباح الشركات الأوروبية، خصوصاً القطاعات الصناعية وشركات النقل والخدمات اللوجستية التي تعتمد على الطاقة بصورة مكثفة. وفي تحرك لاف، هبط سهم شركة «أورستد» الدنماركية للطاقة المتجددة بنسبة 4.2 %، بعدما أفادت وكالة بلومبرغ بأن الولايات المتحدة تعزم إعادة تقييم الترخيص الممنوح لمزرعة رياح تابعة للشركة في ولاية رود آيلاند.

وأثار التقرير قلق المستثمرين من احتمال تعرض مشروعات الطاقة المتجددة لمزيد من العقبات التنظيمية، بما قد يؤثر في مواعيد التنفيذ وتكاليف التمويل والعوائد المستقبلية، خصوصاً

في صناعة الرقائق المتقدمة، إذ تعتمد عليها شركات تصنيع أشباه الموصلات في إنتاج المعالجات المستخدمة في الحوسبة عالية الأداء والهواتف الذكية ومراكز البيانات. كما أن محدودية الطاقة الإنتاجية لهذه المعاد قد تتحول إلى أحد أبرز التحديات أمام التوسع العالمي في الذكاء الاصطناعي، إذا استمر نمو الطلب بوتيرة تتجاوز قدرة الموردين على زيادة الإنتاج.

مخاوف الطاقة

وعلى الجانب الآخر، فرض ارتفاع أسعار النفط ضغطاً على معنويات المستثمرين، عقب تعرض سفينتين لهجوم في مضيق هرمز، ما أثار مخاوف بشأن سلامة الملاحة واستقرار تدفقات الخام عبر أحد أهم الممرات البحرية للطاقة العالمية.

التكنولوجي، خصوصاً تلك التي تمتلك معدات متقدمة يصعب توفير بدائل لها، وتتمتع بطلبات إنتاج تمتد لسنوات مقبلة. غير أن المكاسب لم تبتد جميع المخاوف، إذ ظلت الأسواق عرضة لتقلبات أسعار النفط وتطورات السياسة النقدية الأميركية، في وقت تتزايد فيه حساسية الأسهم الأوروبية تجاه أي اضطرابات قد تؤثر في تكاليف الإنتاج والنقل والتمويل.

طلبات استثنائية

وخطف سهم «إيه.إس.إم.إل» الأضواء بعدما ارتفع بنسبة 1.8 %، إثر إعلان الشركة أن الطلب على معدات الطباعة الضوئية المستخدمة في تصنيع الرقائق بلغ مستويات استثنائية، مدفوعاً بالتوسع المتسارع في استثمارات الذكاء الاصطناعي. وكشفت المجموعة الهولندية، التي تعد أكبر مورد عالمي لمعدات تصنيع أشباه الموصلات، أن حجم الطلب المتوقع يفوق قدراتها الإنتاجية الحالية، إلى درجة أنها قد لا تتمكن من تلبية احتياجات العملاء بالكامل خلال عامي 2027 و2028.

وتعكس هذه التوقعات اتساع الفجوة بين الطلب على تقنيات تصنيع المعالجات المتطورة والطاقة الإنتاجية المتاحة، خصوصاً مع تسابق الشركات العالمية إلى بناء مراكز بيانات أكثر تطوراً، وتطوير معالجات قادرة على تشغيل نماذج الذكاء الاصطناعي ذات المتطلبات الحسابية المرتفعة.

وأعلنت الشركة أنها تدرس خيارات لتوسيع قدراتها التصنيعية، بالتزامن مع رفع توقعاتها للمبيعات خلال العام بأكمله، في إشارة إلى ثقتها باستمرار قوة الطلب، رغم التقلبات التي تشهدها الأسواق المالية والتكنولوجية.

وتكتسب هذه التطورات أهمية خاصة بالنظر إلى الدور المحوري لمعدات الشركة

استعادت البورصات الأوروبية بريقها خلال تعاملات الأربعاء، بعدما نجحت النتائج القوية لشركة «إيه.إس.إم.إل» الهولندية، عملاق معدات تصنيع أشباه الموصلات، في إعادة الزخم إلى أسهم التكنولوجيا، وسط تفاؤل متزايد باستمرار طفرة الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي خلال السنوات المقبلة، رغم التوترات الجيوسياسية التي تهدد إمدادات الطاقة العالمية وتلقي بظلالها على شهية المستثمرين للمخاطرة.

وارتفع مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي بنسبة 0.32 % ليصل إلى 636.99 نقطة بحلول الساعة 07:13 بتوقيت غرينتش، معوضاً جانباً من خسائر الجلسة السابقة، التي شهدت تراجعاً عن أعلى مستوى بلغه خلال أسبوع، فيما قادت شركات التكنولوجيا موجة التعافي بدعم من توقعات إيجابية بشأن الطلب العالمي على معدات إنتاج الرقائق المتطورة.

عودة الزخم

وجاء الانتعاش الأوروبي في أعقاب جلسة اتسمت بالحذر وعمليات جني الأرباح، قبل أن تمنح نتائج الشركات التكنولوجية المستثمرين أسباباً جديدة للتفاؤل، خصوصاً مع استمرار التوسع في إنشاء مراكز البيانات وتطوير البنية التحتية اللازمة لتشغيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وتصدر مؤشر قطاع التكنولوجيا قائمة القطاعات الراححة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 0.8 %، في أداء يعكس استمرار جاذبية الشركات المرتبطة بصناعة أشباه الموصلات، التي أصبحت أحد أبرز محركات النمو في الأسواق المالية العالمية.

وتشير هذه التحركات إلى أن المستثمرين لا يزالون يمنحون وزناً كبيراً للشركات القادرة على الاستفادة المباشرة من الإنفاق

موجة بيع مفاجئة تقلب اتجاه البورصة اليابانية

مكاسب طوكيو تتبخر.. و57% من الأسهم تتراجع

1

«نيكي» يفقد صعوداً بنسبة 0.93 % وينهي الجلسة متراجعاً

2

«ميزوهو» تتكبد خسارة 2.87 % وتضغط على «توبكس» الياباني

«جولدمان ساكس» رغم نتائجها الإيجابية. وتعكس هذه المفارقة ارتفاع سقف توقعات المستثمرين تجاه المؤسسات المالية، إذ لم تعد النتائج الأفضل من التقديرات كافية لضمان صعود الأسهم، خصوصاً عندما تكون التقييمات السوقية قد استوعبت مسبقاً احتمالات تحقيق أرباح قوية. وتكتسب هذه التطورات أهمية إضافية بالنسبة إلى البنوك اليابانية، التي تتأثر بتوقعات أسعار الفائدة وحركة السندات والائتمان. فضلاً عن ارتباط معنويات المستثمرين المحليين بأداء المؤسسات المالية العالمية.

اتساع الخسائر

وكشفت بيانات التداول أن موجة الهبوط امتدت إلى غالبية الأسهم المدرجة في السوق الرئيسية لبورصة طوكيو، إذ انخفض 57 % من أكثر من 1500 سهم، مقابل ارتفاع 38 %، بينما بقي نحو 3 % دون تغير.

وتوضح هذه الأرقام أن التراجع لم يكن محصوراً في عدد محدود من الشركات الكبرى، بل شمل قطاعات متعددة، رغم محدودية الخسارة النهائية لمؤشر «نيكي». كما يعكس الفرق بين أداء «نيكي» و«توبكس» تأثير التوزيع القطاعي وأوزان الأسهم داخل المؤشرين، إذ تعرض المؤشر الأوسع لضغوط أكبر نتيجة تراجع المؤسسات المصرفية.

وتشير حركة التداول إلى استمرار عمليات إعادة ترتيب المحافظ الاستثمارية، مع اتجاه بعض المستثمرين إلى تقليص تعرضهم للأسهم التي شهدت ارتفاعات سابقة، والبحث عن شركات تتمتع بفرص نمو أكثر وضوحاً.

الأسواق اليابانية أمام مفترق طرق

وتضع جلسة الأربعاء المستثمرين أمام اختبار جديد لدى قدرة بورصة طوكيو على المحافظة على مستوياتها المرتفعة، بعدما كشفت التداولات عن سرعة تحول المكاسب إلى خسائر بمجرد تغير المعنويات تجاه نتائج الشركات العالمية.

بالاقتصاد الرقمي باعتبارها فرصة استثمارية واحدة.

نزيف مصرفي

وفي القطاع المالي، تعرضت البنوك اليابانية لموجة بيع قوية شكلت العبء الأكبر على مؤشر «توبكس»، بعدما امتدت إليها الضغوط التي شهدتها أسهم المؤسسات المالية الأميركية خلال تعاملات وول ستريت السابقة.

وانخفض سهم مجموعة «ميتسو بيشي يو.إف.جي» المالية بنسبة 1.94 %، بينما هبط سهم «ميزوهو» بنسبة 2.87 %، وتراجع سهم «سوميتومو ميتسوي» بنسبة 1.85 %، في خسائر متزامنة عكست ضعف الإقبال على الأسهم المصرفية.

وجاء هذا الأداء عقب تراجع سهم «ستي جروب» الأميركي بنسبة 5.6 %، رغم تحقيق البنك أرباحاً تجاوزت توقعات المحللين، إلى جانب انخفاض سهم

واحدة، وإنما امتدت إلى عدد من المؤسسات المرتبطة بسلاسل الإمداد العالمية.

وفي المقابل، نجحت بعض الشركات في مخالفة الاتجاه العام، إذ ارتفع سهم «فوجيكورا»، المتخصصة في تصنيع كابلات الألياف الضوئية، بنسبة 2.56 %، مستفيداً من استمرار الطلب على حلول الاتصالات والبنية التحتية الرقمية.

وكانت «تايبو يودن» أبرز الراححين، بعدما قفز سهمها بنسبة 3.59 %، محققاً أعلى مكاسب نسبية على مؤشر «نيكي»، مدعوماً بمكانتها في إنتاج المكثفات الخزفية متعددة الطبقات المستخدمة لتنظيم الطاقة في خوادم الذكاء الاصطناعي.

ويشير هذا التفاوت إلى أن المستثمرين باتوا أكثر انتقائية في اختيار الأسهم، مع التركيز على الشركات التي تمتلك فرصاً واضحة لنمو المبيعات، بدلاً من التعامل مع جميع الأنشطة الصناعية المرتبطة

التوقعات التشغيلية. وتكشف هذه التحركات مدى تأثير الأسهم اليابانية بالتطورات الخارجية، إذ يمكن لنتائج شركة أوروبية واحدة أن تغير اتجاه التداولات في طوكيو، نظراً إلى التشابك الكبير بين سلاسل الإنتاج العالية وتوقعات الطلب على المعدات الصناعية المتقدمة.

خسائر صناعية

وتصدر سهم «طوكيو إلكترو» قائمة الأسهم الصناعية البارزة المتراجعة، بعدما تحول من المكاسب البكرية إلى خسارة بلغت 2.73 % عند الإغلاق، متأثراً بالحذر تجاه مستقبل الطلب على معدات التصنيع المتطورة.

كما تراجع سهم «أدفانتست» بنسبة 0.05 %، بعدما فقد مكاسبه التي سجلها خلال الجلسة، في إشارة إلى أن الضغوط البيعية لم تقتصر على شركة

تحولت بورصة طوكيو من التفاؤل إلى الحذر خلال تعاملات الأربعاء، بعدما فقد مؤشر «نيكي» جميع مكاسبه الصباحية، في جلسة شهدت اتساع نطاق المبيعات وتراجع غالبية الأسهم المدرجة، وسط ضغوط على الشركات الصناعية والمجموعات المصرفية الكبرى، وردود فعل متباينة تجاه نتائج أعمال الشركات العالمية، ما دفع المستثمرين إلى تقليص مراكزهم في عدد من الأسهم القيادية.

وأغلق مؤشر «نيكي» منخفضاً بنسبة طفيفة بلغت 0.05 % عند 67744.29 نقطة، بعدما سجل ارتفاعاً وصل إلى 0.93 % في بداية الجلسة، فيما هبط مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً بنسبة 0.34 % إلى 4096.78 نقطة، في أداء كشف عن ضعف المشاركة في الصعود، بعدما أنهت غالبية الأسهم تداولاتها في المنطقة الحمراء.

انعكاس مفاجئ

وبدأت التعاملات اليابانية بموجة شراء رفعت المؤشر الرئيسي، قبل أن يتغير اتجاه السوق مع تراجع شهية المستثمرين للمخاطرة، خصوصاً بعد ظهور مؤشرات سلبية في التداولات الخارجية لسهم شركة «إيه.إس.إم.إل» الهولندية، التي أعلنت نتائجها المالية وتوقعاتها للمبيعات.

وقال كازواكي شيمادا، كبير خبراء الاقتصاد في «إيبوي كوزمو سيكيوريتيز»، إن السوق اليابانية تخلت عن مكاسبها بعدما رصد المتعاملون انخفاض أسهم المجموعة الهولندية في أنظمة التداول البديلة عقب إعلان الأرباح.

وأظهرت منصة «تريدجيت» انخفاض السهم، رغم توقع الشركة، التي تعد أكبر مورد عالمي لمعدات تصنيع أشباه الموصلات، تجاوز مبيعات الربع الرابع لتقديرات المحللين، ما أثار تساؤلات بشأن مدى ارتفاع توقعات المستثمرين مقارنة بالنتائج الفعلية.

وأوضح شيمادا أن النتائج لم تكن سيئة، مشيراً إلى احتمال إعادة تقييمها خلال الجلسة التالية، وهو ما يعكس أن رد الفعل الأولي قد يكون مرتبطاً بعمليات جني الأرباح أكثر من ارتباطه بتدهور



مؤسس مايكروسوفت يطالب الحكومات بكبح مخاطر التكنولوجيا

بيل غيتس يدق ناقوس الخطر: الذكاء الاصطناعي قد ينقلب على البشر

1ملايين الوظائف أمام اختبار الأتمتة.. وغيتس يعيد طرح ضرائب الروبوتات

2شركات التكنولوجيا لا يمكن أن تكون الخصم والحكم في سلامة منتجاتها



أن تتحمل مسؤولية سلامة الذكاء الاصطناعي، في وقت تتسابق فيه الشركات على إطلاق نماذج أكثر تطوراً، بينما تحاول الحكومات بناء أطر تنظيمية تواكب سرعة الابتكار.

وتتمثل المعضلة الأساسية في كيفية منع الاستخدامات الخطرة دون تعطيل المنافع الاقتصادية والعلمية، وهو توازن يرى غيتس أنه يتطلب رقابة مستقلة وقواعد واضحة، بدلاً من الاكتفاء بتعهدات الشركات المطورة.

إلحاحاً ترتبط حالياً بسوء الاستخدام البشري، وليس بالضرورة بفقدان السيطرة على الآلات بصورة مستقلة. وأكد أن التكنولوجيا تحمل في المقابل فرصاً كبيرة لتسريع الاكتشافات العلمية وتحسين الإنتاجية وتوسيع الوصول إلى الخدمات، خصوصاً في المجالات التي يمكن أن تستفيد من معالجة البيانات وتطوير الحلول بصورة أسرع.

وتعكس تصريحات غيتس اتساع النقاش العالمي بشأن الجهة التي ينبغي

وتشمل المقترحات إجراء اختبارات سلامة مستقلة، ومراجعة القدرات الخطرة، ووضع قواعد واضحة للمساءلة والشفافية، إلى جانب تطوير وسائل تقنية للحد من إساءة الاستخدام.

الابتكار المسؤول

ورغم تحذيراته، لم يتبنَ غيتس السيناريوهات المتطرفة التي تفترض أن الذكاء الاصطناعي سيقضي حتماً على البشرية، معتبراً أن التهديدات الأكثر

يثير بدوره تساؤلات بشأن تأثيرها على الابتكار والاستثمار والإنتاجية، ما يجعل تصميم السياسات المناسبة مسألة تتطلب موازنة دقيقة بين تشجيع التطور التكنولوجي وحماية الاستقرار الاجتماعي.

وشدد غيتس على ضرورة عدم ترك الشركات وحدها لتحديد معايير السلامة، داعياً إلى إشراك الحكومات والباحثين والخبراء المستقلين في تقييم الأنظمة المتقدمة قبل طرحها.

الاستخدامات الضارة. وتزداد هذه المخاطر، بحسب تحذيراته، عندما يتمكن المستخدمون من التحايل على القيود الوقائية المدمجة في الأنظمة أو إزالتها، بما يسمح باستغلال قدرات لم تكن مخصصة للاستخدام العام.

وقارن غيتس بين الذكاء الاصطناعي وقطاعات شديدة الحساسية، مثل الطيران والصناعات الدوائية، التي تخضع لاختبارات ورقابة صارمة قبل السماح باستخدام منتجاتها على نطاق واسع.

ورأى أن التطور السريع للذكاء الاصطناعي يستدعي مستوى مماثلاً من التدقيق، نظراً إلى اتساع نطاق تأثيره وإمكانية انتقال مخاطره عبر الحدود. ولم تقتصر تحذيرات غيتس على الجوانب الأمنية، بل امتدت إلى التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأتمتة، مع تزايد قدرة الأنظمة الذكية على تنفيذ مهام كان إنجازها يتطلب تدخلاً بشرياً.

وأشار إلى أن قطاعات اقتصادية كاملة قد تشهد إعادة هيكلة نتيجة انتشار الذكاء الاصطناعي، مع احتمال اختفاء بعض الوظائف وتغير طبيعة وظائف أخرى، ما يفرض تحديات على الحكومات والمؤسسات التعليمية وأسواق العمل.

وأعاد غيتس طرح فكرة دراسة فرض ضرائب على أنشطة الروبوتات والذكاء الاصطناعي، باعتبارها إحدى الأدوات المحتملة لمساعدة الحكومات على التعامل مع التحولات الاقتصادية الناتجة عن الأتمتة.

ويمكن أن تشمل هذه التحديات تمويل برامج إعادة التأهيل المهني، وتطوير مهارات العاملين، ومساندة الفئات الأكثر تعرضاً لتغير طبيعة الطلب على الوظائف.

غير أن فرض مثل هذه الضرائب

أطلق الملياردير الأمريكي والمؤسس المشارك لشركة «مايكروسوفت»، بيل غيتس، تحذيراً من المخاطر المتنامية للذكاء الاصطناعي، معتبراً أنه قد يصبح أخطر تقنية ابتكرها البشر، في ظل التطور المتسارع لقدرات الأنظمة الذكية وإمكانية استغلالها في تنفيذ هجمات إلكترونية وتهديدات بيولوجية، فضلاً عن تداعياتها المحتملة على ملايين الوظائف ومستقبل أسواق العمل.

ودعا غيتس، خلال مقابلة مع شبكة «CNN»، إلى تدخل حكومي أوسع لتنظيم هذه التكنولوجيا، مؤكداً أن مسؤولية تحديد مستويات المخاطر المقبولة لا ينبغي أن تظل حكراً على الشركات المطورة، خصوصاً أن التطبيقات الأكثر تقدماً باتت تمتلك قدرات قد تتجاوز نطاق الاستخدامات التقليدية، وتفتح الباب أمام تحديات أمنية واقتصادية غير مسبوقة.

مخاطر خفية

وحذر غيتس من أن الخطر الأكبر لا يرتبط بالذكاء الاصطناعي باعتباره تقنية مستقلة، وإنما بإمكانية توظيف قدراته المتقدمة من جانب جهات تسعى إلى إلحاق الضرر بالأفراد والمؤسسات والمجتمعات.

وأوضح أن أدوات الذكاء الاصطناعي قد تمنح المهاجمين الإلكترونيين إمكانيات أكبر لتطوير عمليات الاختراق والاحتيال والابتزاز الرقمي، بما يزيد صعوبة اكتشاف الهجمات والتصدي لها.

كما أشار إلى المخاوف المرتبطة بإمكانية استخدام النماذج المتقدمة للوصول إلى معلومات علمية حساسة في مجالات الأحياء والتقنيات البيولوجية، الأمر الذي يثير تساؤلات بشأن الحدود الفاصلة بين دعم البحث العلمي ومنع

أسعار الطاقة تعيد الضغوط إلى الاقتصاد

التضخم الأميركي يفاجئ الأسواق ويشعل مخاوف الفائدة

الأسعار ترتفع 3.7 % وتتجاوز التوقعات.. والفيديالي أمام اختبار صعب



المفروضة على الديزل الروسي، في خطوة تستهدف دعم المعروض العالمي، إلا أن محللين يرون أن أثرها على الأسعار قد يظل محدوداً.

وتزداد أهمية هذه التحركات مع تحذيرات وكالة الطاقة الدولية من احتمال استمرار شح إمدادات الديزل حتى النصف الثاني من عام 2027، ما يثير تساؤلات بشأن مدة الضغوط على تكاليف النقل والصناعة.

وحذر جو بروسويلاس، كبير الاقتصاديين في شركة «RSM»، من وجود مخاطر صعودية حقيقية للتضخم، مشيراً إلى أن النماذج الاقتصادية قد تقلل من تقدير تأثير التحركات الحادة في الأسعار.

وتبرز أسعار الطاقة باعتبارها أحد أبرز العوامل وراء عودة المخاوف التضخمية، بعدما ارتفع خام برنت بأكثر من 14% خلال سبتمبر، لتصل مكاسبه خلال الربع الثالث إلى نحو 42%. وجرى تداول النفط الثلاثاء قرب 105 دولارات للبرميل، في مستويات تزيد تكاليف الوقود والنقل والإنتاج، وتفتح الباب أمام انتقال ارتفاع الأسعار إلى قطاعات اقتصادية أخرى.

وتأتي هذه التطورات في ظل تداعيات الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، التي أثرت في أسواق الطاقة وأثارت مخاوف بشأن استقرار الإمدادات العالمية. وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد أعلن الأسبوع الماضي تخفيف القيود

لأن التضخم العام لا يزال أعلى بفارق 1.7 نقطة مئوية من مستهدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2%، ما يعقد مهمة البنك المركزي في إعادة استقرار الأسعار دون التسبب في تباطؤ اقتصادي حاد.

ورغم أن تجاوز التوقعات جاء بمقدار عُشر نقطة مئوية في المؤشرين، فإن دلالاته تتجاوز حجم الفارق نفسه، إذ يشير إلى استمرار مقاومة التضخم للانخفاض بالسرعة التي تراهن عليها الأسواق.

ويزيد ارتفاع التضخم الأساسي من حساسية البيانات، لأنه يستبعد المكونات الأكثر تقلباً، ويوفر مؤشراً على اتجاه الضغوط السريعة في الاقتصاد.

أعادت بيانات التضخم الأميركية حلق أوراق الأسواق المالية، بعدما كشفت عن ارتفاع أسعار المستهلكين بوتيرة تجاوزت التوقعات خلال سبتمبر، في تطور يزيد الضغوط على مجلس الاحتياطي الفيدرالي، ويعزز المخاوف من استمرار أسعار الفائدة المرتفعة لفترة أطول، خصوصاً مع تصاعد تكاليف الطاقة نتيجة الاضطرابات الجيوسياسية التي دفعت أسعار النفط إلى مستويات مرتفعة.

وسجل مؤشر أسعار المستهلكين ارتفاعاً بنسبة 3.7% على أساس سنوي، متجاوزاً توقعات المحللين البالغة 3.6%، فيما ارتفع التضخم الأساسي، الذي يستبعد أسعار الغذاء والطاقة، بنسبة 2.6%، مقابل تقديرات عند 2.5%، ما يشير إلى أن الضغوط السريعة لم تقتصر على الوقود، بل امتدت إلى مكونات أخرى من سلة الاستهلاك.

وجاءت الأرقام أعلى من تقديرات اقتصاديين استطلعت «داو جونز» آراءهم، كانوا يتوقعون ارتفاع التضخم العام بنسبة 0.6% على أساس شهري، إلى جانب زيادة سنوية تبلغ 3.6%. كما رجحت التقديرات السابقة ارتفاع المؤشر الأساسي بنسبة 0.2% شهرياً و2.5% سنوياً، قبل أن تظهر القراءة السنوية الفعلية مستوى أعلى من المتوقع.

وتكتسب هذه النتائج أهمية خاصة

تحذيرات رسمية من الاحتيال عبر الحجزات السياحية الإلكترونية

الأردن يطارد «رحلات الوهم» بالسجن والغرامات

ولا يكفي ظهور إعلان احترافي أو امتلاك الجهة موقعاً إلكترونياً للحكم على قانونية نشاطها، ما يجعل التحقق من الوضع الرسمي للمكتب أكثر أهمية من الاكتفاء بالمعلومات التسويقية.

كما أن تحويل الأموال قبل التأكد من هوية مقدم الخدمة وترخيصه قد يزيد صعوبة التعامل مع أي خلاف لاحق بشأن تنفيذ الرحلة أو استرداد المبالغ المدفوعة.

وأوضحت الوزارة أن المواطنين يستطيعون التواصل معها للتحقق من ترخيص المكاتب وتصنيفها، بما يتيح لهم الحصول على معلومات رسمية قبل اتخاذ قرار الحجز. وفي رسالة واضحة إلى الجهات التي تقدم الخدمات السياحية دون استيفاء المتطلبات القانونية، ذكرت الوزارة بأن قانون السياحة ينظم ممارسة المهن والأنشطة السياحية، ويشترط الحصول على الموافقات المقررة قبل البدء في تقديمها.

وتشمل هذه الأحكام الخدمات التي تُسوّق أو تُقدم من خلال التطبيقات والمواقع الإلكترونية، ما يعني أن الانتقال إلى البيئة الرقمية لا يلغي الالتزامات المفروضة على العاملين في القطاع.

وبحسب الحالات المنصوص عليها في القانون، قد تصل العقوبات إلى الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة، أو فرض غرامة تتراوح بين ثلاثة آلاف وعشرة آلاف دينار أردني، أو الجمع بين العقوبات. وتبرز هذه العقوبات أهمية الامتثال القانوني بالنسبة إلى الشركات والمكاتب السياحية، خصوصاً أن ممارسة النشاط دون الموافقات اللازمة قد تعرض القائمين عليه للمساءلة.

وجهت وزارة السياحة والآثار الأردنية تحذيراً للمواطنين من الوقوع ضحية العروض السياحية الوهمية وعمليات الاحتيال المرتبطة بحجز الرحلات والبرامج السياحية، مؤكدة ضرورة التأكد من ترخيص مكاتب السياحة والسفر وتصنيفها قبل دفع الأموال أو إتمام الحجزات، في خطوة تستهدف حماية المستهلكين وتعزيز الالتزام بالتشريعات المنظمة للقطاع السياحي.

وشددت الوزارة، في بيان صحافي الأربعاء نقلته وكالة الأنباء الأردنية «بترا»، على أن تقديم الخدمات السياحية لا يقتصر تنظيمه على المكاتب التقليدية، بل يشمل أيضاً الأنشطة التي تُمارس عبر المواقع الإلكترونية والتطبيقات والمنصات الرقمية، مؤكدة أن استخدام الإنترنت لتسويق الرحلات لا يعفي الجهات المقدمة للخدمة من الحصول على الموافقات القانونية اللازمة.

ويأتي التحذير الرسمي لتسليط الضوء على المخاطر التي قد يواجهها المسافرون عند التعامل مع جهات غير مرخصة، خصوصاً في ظل سهولة انتشار الإعلانات السياحية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية.

وقد يجد المستهلك نفسه أمام عروض تتضمن أسعاراً مغرية أو برامج سفر تبدو متكاملة، دون أن تتوافر لديه معلومات كافية عن الجهة التي تقدم الخدمة أو مدى التزامها بالمتطلبات القانونية.

وأكدت الوزارة أن التحقق من ترخيص المكتب وتصنيفه يمثل خطوة أساسية قبل شراء أي برنامج سياحي، إذ يساعد المستهلك على معرفة ما إذا كانت الجهة التي يتعامل معها مخولة بممارسة النشاط.



مكاسب اقتصادية ودفاعية تصطدم بشروط أوروبية معقدة

بريطانيا تطرق أبواب أوروبا.. و59% يؤيدون العودة

59% من البريطانيين يؤيدون العودة
مقابل 32% يرفضونها

حزب العمال قد يكسب 7 نقاط
انتخابية بتبني العودة

الأوروبية قدرة على التأثير في شروط التفاوض ومدته، ويجعل التوصل إلى اتفاق سريع أمراً غير مضمون. وتخشى بعض الدوائر البريطانية من تشدد فرنسي محتمل، يعيد إلى الأذهان اعتراضات الرئيس الأسبق شارل ديغول على انضمام بريطانيا خلال ستينيات القرن الماضي، رغم الإشارات الإيجابية الحالية الصادرة عن باريس ومديرد.

مخاطر فرنسية

وتضيف التحولات السياسية المحتملة في فرنسا مستوى جديداً من عدم اليقين، خصوصاً مع احتمال تغير القيادة الفرنسية وصعود قوى أكثر تشككاً في مستقبل التكامل الأوروبي.

وقد يؤدي وصول مارين لوبن إلى السلطة إلى إعادة تشكيل الموقف الفرنسي من عضوية بريطانيا، سواء عبر تبني رؤية أكثر مرونة لصلاحيات الاتحاد، أو من خلال زيادة التوترات السياسية التي تجعل العودة أقل جاذبية للناخب البريطاني.

وتتزامن هذه الاحتمالات مع مخاوف بشأن أوضاع المالية العامة الفرنسية واستقرار أسواق السندات الأوروبية، وهي عوامل قد تؤثر في نظرة البريطانيين إلى المخاطر المرتبطة بالاندماج الاقتصادي مجدداً.

وفي الوقت نفسه، قد يفتح تحول الاتحاد نحو نموذج أكثر مرونة في توزيع الصلاحيات بين بروكسل والعواصم الوطنية نافذة سياسية جديدة، تسمح لبريطانيا بالعودة دون التخلي عن جميع خصوصياتها المؤسسية.

موسكو، ما عزز النقاش حول ضرورة تقوية الشراكات الدفاعية الأوروبية وتقليل الاعتماد على القرارات الأميركية المتقلبة. وقد تمنح العضوية الأوروبية بريطانيا فرصاً أوسع للمشاركة في برامج التمويل الدفاعي المشترك، والمشروعات الصناعية العسكرية، وآليات التنسيق الاستراتيجي، بما يدعم قدراتها الدفاعية ويعزز موقعها داخل منظومة الأمن الأوروبي.

وفي المقابل، سيستفيد الاتحاد من عودة قوة عسكرية واقتصادية كبرى تمتلك قدرات نووية وعضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي، ما يضيف ثقلًا سياسياً واستراتيجياً إلى أوروبا في مواجهة التحديات الدولية المتصاعدة.

شروط العودة

ورغم الترحيب الأوروبي المعلن، فإن العودة لن تعني استعادة الاتفاقات الاستثنائية التي تمتعت بها بريطانيا قبل الانفصال، وفي مقدمتها الخصم التاريخي من مساهماتها في الموازنة الأوروبية، والاستثناءات المرتبطة ببعض سياسات الاتحاد.

وستكون مسألتا الانضمام إلى منطقة شنغن واعتماد العملة الأوروبية الموحدة من أبرز الملفات الشائكة، خصوصاً أن السيطرة على الحدود والاحتفاظ بالجنيه الإسترليني تمثلان قضيتين شديديتي الحساسية في النقاش السياسي البريطاني.

كما ستطلب العضوية الجديدة موافقة المؤسسات الأوروبية والدول الأعضاء وفق الإجراءات المعتمدة، ما يمنح الحكومات

الناجمة عن الانفصال، الأمر الذي يعزز الحجة الداعية إلى استعادة العضوية الكاملة.

ويواجه الاقتصاد البريطاني ضغوطاً متزامنة تتعلق بتمويل الرعاية الاجتماعية وتطوير البنية التحتية وزيادة الإنفاق الدفاعي، وهي التزامات تحتاج إلى موارد مالية إضافية يصعب توفيرها دون تحسين مستدام في النمو والإنتاجية والإيرادات الضريبية.

مكاسب النمو

وتستند الحجة الاقتصادية للعودة إلى إمكانية استعادة مزاي الاندماج في السوق الأوروبية الواسعة، بما يشمل تقليص الحواجز أمام التجارة، وتسهيل حركة رؤوس الأموال، وتعزيز جاذبية بريطانيا للاستثمارات الأجنبية التي تستهدف الوصول إلى المستهلكين الأوروبيين.

ومن شأن إزالة جزء كبير من الاحتكاكات التجارية أن يدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تتحمل أعباء إدارية ومالية مرتفعة عند التصدير، بينما قد تستفيد القطاعات الصناعية والخدمية من استعادة قدر أكبر من الانسجام التنظيمي مع الشركاء الأوروبيين. غير أن المكاسب المحتملة لن تتحقق بصورة فورية، إذ ستحتاج الشركات والمؤسسات الحكومية إلى فترة انتقالية لإعادة تكييف أنظمتها، كما ستطلب العودة مفاوضات بشأن المساهمات المالية والالتزامات القانونية والتنظيمية المرتبطة بالعضوية.

وتبرز هنا معضلة أساسية أمام الحكومة البريطانية، تتمثل في إقناع الناخبين بأن الفوائد الاقتصادية طويلة الأجل تستحق التنازلات السياسية المتعلقة بالسيادة الوطنية والحدود والسياسات التجارية المستقلة.

حسابات أمنية

ولا تقتصر دوافع العودة على الاقتصاد، بل تمتد إلى اعتبارات الأمن والدفاع، في ظل تزايد الشكوك الأوروبية بشأن استقرار الالتزامات الأميركية تجاه حلف شمال الأطلسي، وتصاعد التوترات الجيوسياسية المرتبطة بالحرب في أوكرانيا.

وأبرز الاتفاق الأميركي الروسي المتعلق بتوريد الدبزل خلافات سياسية بين واشنطن ولندن بشأن التعامل مع

ويرى المعلق السياسي سام فريدمان أن تبني حزب العمال التزاماً واضحاً بالعودة إلى الاتحاد الأوروبي قد يضيف ما بين أربع وسبع نقاط مئوية إلى حصته الانتخابية، وهي مكاسب يمكن أن تغير موازين المنافسة السياسية، خصوصاً مع تقارب نسب التأييد بين الأحزاب الكبرى. لكن المفارقة أن أياً من الأحزاب البريطانية الرئيسية لم يتبن حتى الآن العودة الكاملة باعتبارها هدفاً انتخابياً رسمياً، رغم وجود قاعدة شعبية متنامية تؤيدها، ما يعكس مخاوف القيادات السياسية من إعادة فتح الانقسامات الحادة التي صاحبت استفتاء بريكست.

فاتورة الانفصال

وعلى المستوى الاقتصادي، تتزايد الانتقادات الموجهة إلى تداعيات بريكست، بعدما خلس مستشارون حكوميون إلى أن الانفصال فرض أعباء طويلة الأجل على الاقتصاد البريطاني، وأضعف قدرته على تحقيق معدلات نمو كافية لتمويل أولويات الإنفاق العام.

وتتمثل أبرز التحديات في القيود التجارية والإجراءات الجمركية وتكاليف الامتثال التنظيمي التي تواجه الشركات البريطانية عند التعامل مع الأسواق الأوروبية، فضلاً عن تراجع سهولة انتقال العمالة والخدمات والاستثمارات عبر الحدود.

وتشير التقديرات السياسية المطروحة إلى أن مجرد العودة إلى الاتحاد الجمركي أو السوق الأوروبية الموحدة قد لا يكون كافياً لإزالة جميع الأضرار الاقتصادية

بعد سنوات من القطيعة السياسية والاقتصادية التي أحدثها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تعود فكرة الانضمام مجدداً إلى الواجهة، مدفوعة بتحولات في المزاج الشعبي البريطاني، وتزايد الضغوط الاقتصادية، وتصاعد التحديات الأمنية التي تواجه القارة الأوروبية. وبينما تشير استطلاعات الرأي إلى تأييد 59% من البريطانيين العودة إلى الاتحاد، مقابل معارضة 32%، تتنامى القناعة بأن تكلفة البقاء خارجه قد تتجاوز المكاسب التي وعد بها أنصار الانفصال.

وأعاد وزير المالية الفرنسي رولان لوسكور الجدل إلى الواجهة عندما رد على مقترح رئيس الوزراء البريطاني آندي بيرنهام بإعادة النظر في علاقات لندن مع بروكسل قائلاً: «عودوا بالكامل»، في موقف يعكس انفتاحاً أوروبياً على استعادة بريطانيا، لكنه لا يلغي العقبات السياسية والاقتصادية والمؤسسية التي قد تجعل العودة أكثر تعقيداً من الانفصال نفسه.

تحول سياسي

وتكشف استطلاعات الرأي عن تغير لافت في اتجاهات الناخبين البريطانيين، إذ باتت الأغلبية تميل إلى استعادة العضوية الأوروبية، بعدما تراجعت جاذبية الوعود الاقتصادية والسياسية التي رافقت حملة الخروج عام 2016. ويمنح هذا التحول الأحزاب البريطانية فرصة لإعادة صياغة برامجها الانتخابية، خصوصاً في ظل استمرار الضغوط على مستويات المعيشة والخدمات العامة.

ضمانات أوروبية

وتتمثل إحدى أكبر العقبات في حاجة الاتحاد الأوروبي إلى ضمانات بأن قرار العودة يحظى بتوافق سياسي بريطاني مستقر، وليس مجرد تحول انتخابي مؤقت يمكن أن ينقلب بعد وصول حكومة جديدة إلى السلطة.

وتخشى العواصم الأوروبية سيناريو تبدأ فيه مفاوضات معقدة وطويلة لإعادة بريطانيا، قبل أن يؤدي صعود قوى سياسية مناهضة للاتحاد، مثل التي يمثلها نايجل فاراج، إلى تعطيل الاتفاق أو المطالبة بانفصال جديد.

ولهذا قد يطالب الأوروبيون بإثبات وجود تأييد شعبي وسياسي واسع ومستدام قبل استثمار الوقت والموارد في مفاوضات الانضمام، خصوصاً أن تكرار تجربة بريكست سيمثل تكاليف مؤسسية واقتصادية باهظة للطرفين.

وفي المقابل، فإن تصويت البريطانيين لمصلحة العودة سيمثل مكسباً معنوياً كبيراً للمشروع الأوروبي، بعدما شكل خروجهم عام 2016 واحدة من أبرز الضربات التي تعرضت لها فكرة التكامل القاري.

الاقتصاد الأوروبي أمام منعطف

وتتجاوز أهمية العودة المحتملة حدود بريطانيا، إذ يمكن أن تعزز الوزن الاقتصادي والعسكري للاتحاد الأوروبي، وتضيف مساهمة مالية كبيرة إلى موازنته، وتوسع قدرته على مواجهة المنافسة الدولية والتحديات الأمنية.

لكن تحقيق هذه المكاسب سيظل مشروطاً بتوافق استراتيجي واضح بين لندن وبروكسل، وباستعداد الطرفين لتحمل التكاليف السياسية والمالية المصاحبة لإعادة الاندماج، في وقت تتزايد فيه الضغوط على الاقتصادات الأوروبية.

وبينما تبدو الحجج الاقتصادية والأمنية للعودة أقوى مما كانت عليه خلال السنوات الأولى بعد بريكست، فإن المسافة بين التأييد الشعبي والعضوية الفعلية لا تزال طويلة، لتبقى القضية الأساسية هي قدرة بريطانيا والاتحاد الأوروبي على تحويل المصالح المشتركة إلى اتفاق سياسي مستدام.

لندن تبحث
عن نمو
اقتصادي ينقذ
موازنتها
المتعثرة

فرنسا تهدد
بإسقاط امتيازات
بريطانيا
التاريخية داخل
الاتحاد

اليورو
وشنغن يضعان
عقبتين كبيرتين
أمام عضوية
جديدة

بروكسل تنتظر
ضمانات تمنع
تكرار الانفصال
البريطاني
مستقبلاً

قفزة أسعار المستهلكين تعزز مخاوف رفع الفائدة

الذهب يهوي دون 4090 دولاراً

2 الفضة تهوي 4.57 % والبلاتين يفقد 1.92 % مع صعود الدولار

1 المعدن الأصفر يخسر 1.69 %.. والعقود الأميركية تتراجع

0.4 % بالتزامن مع صدور بيانات التضخم، مستفيداً من توقعات استمرار السياسة النقدية المتشددة. ويشكل صعود العملة الأميركية ضغطاً إضافياً على الذهب، إذ يجعل المعدن المقوم بالدولار أكثر تكلفة بالنسبة للمستثمرين الذين يتعاملون بعملات أخرى، ما قد يضعف الطلب العالمي عليه. كما أن استمرار قوة الدولار قد يحد من قدرة الذهب على تعويض خسائره سريعاً، حتى مع بقاء المخاطر الجيوسياسية مرتفعة.

خسائر المعادن

وامتدت موجة التراجع إلى بقية المعادن النفيسة، إذ هبطت الفضة في المعاملات الفورية بنسبة 4.57% إلى 56.45 دولاراً للأوقية، بينما تراجعت العقود الأميركية الآجلة بنسبة 4.32 % إلى 56.96 دولاراً.

وسجلت الفضة خسائر شهرية بلغت 10.72 %، رغم احتفاظها بمكاسب سنوية نسبتها 9.76 %، ما يعكس حدة التقلبات التي شهدها المعدن. وانخفض البلاتين بنسبة 1.92 % إلى 1639.10 دولاراً، فيما تراجع البلاتيوم بنسبة 1.51 % إلى 1109.32 دولارات، لتصل خسائره الشهرية إلى 13.81 % والسنوية إلى 27.36 %.

الذهب يترقب مسار الفائدة الأميركية

وتبقى تحركات الذهب موهونة باستمرار الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة، ومدى استعداد الاحتياطي الفيدرالي لتنفيذ زيادة إضافية في أسعار الفائدة قبل نهاية العام.

وفي المقابل، قد يوفر أي انحسار للتضخم فرصة للمعدن لاستعادة بعض خسائره، خصوصاً مع استمرار التوترات الجيوسياسية التي تدعم الطلب على الملائات الآمنة.

وبين تسارع التضخم وصعود الدولار ومخاطر الطاقة، يواجه الذهب اختباراً للحفاظ على مستوياته، بعدما أصبحت رهانات الفائدة العامل الأكثر تأثيراً في اتجاهه خلال المرحلة المقبلة.



عكست قلقه من استمرار ارتفاع الأسعار. ومنذ ذلك الحين، أشار كبار مسؤولي البنك المركزي إلى امتلاكهم متسعاً من الوقت لتقييم البيانات الاقتصادية الجديدة قبل اتخاذ قرارات إضافية بشأن السياسة النقدية. لكن متوسط توقعات مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي، وفق تقديراتهم المحدثّة، لا يزال يشير إلى احتمال رفع أسعار الفائدة مرة أخرى خلال العام الجاري.

وجاءت قراءة التضخم لشهر سبتمبر لتزيد أهمية هذه التوقعات، إذ قد تمنح صناع السياسة النقدية مبررات إضافية للإبقاء على موقف متشدد خلال الأشهر المقبلة.

قوة الدولار

وفي الأسواق المالية، ارتفع الدولار الأمريكي بنسبة

الشرق الأوسط، ما أثار مخاوف بشأن احتمال تعرض إمدادات الطاقة لمزيد من الاضطرابات، وانعكاس ذلك على أسعار النفط والوقود عالمياً. ورغم أن التوترات الجيوسياسية تدفع المستثمرين عادة إلى شراء الذهب للتحوط من المخاطر، فإن تأثير الأزمة الحالية يبدو أكثر تعقيداً، بعدما أصبحت أسعار الطاقة المرتفعة عاملاً يعزز توقعات رفع الفائدة. وبذلك تحولت المخاطر الإقليمية من مصدر دعم تقليدي للمعدن الأصفر إلى عامل ضغط غير مباشر، نتيجة المخاوف من استمرار التضخم وارتفاع تكاليف الاقتراض.

رهانات الفائدة

وكان مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد استجاب لتجدد الضغوط التضخمية في سبتمبر برفع أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ عام 2023، في خطوة

بارتفاع تكاليف الوقود، في ظل صعود أسعار الطاقة العالية نتيجة تصاعد الاضطرابات الجيوسياسية والمخاوف المرتبطة بإمدادات النفط. كما سجل مؤشر التضخم الأساسي، الذي يستبعد أسعار الغذاء والطاقة الأكثر تقلباً، ارتفاعاً تجاوز توقعات الأسواق، ما عزز القلق بشأن استمرار الضغوط السعريّة في قطاعات أخرى من الاقتصاد الأميركي.

وتكتسب البيانات أهمية خاصة لأنها تعكس اتساع الضغوط التضخمية وعدم اقتصرها على أسعار الوقود، وهو ما قد يصعب مهمة الاحتياطي الفيدرالي في إعادة التضخم إلى مستوياته المستهدفة.

مخاطر الطاقة

وتزامن صدور البيانات مع تصاعد الهجمات في

تراجعت أسعار الذهب بقوة خلال تعاملات الأربعاء، بعدما كشفت بيانات رسمية عن تسارع التضخم في الولايات المتحدة بأكثر وتيرة منذ أبريل الماضي، ما جدد المخاوف من اضطراب مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة مجدداً لكبح الضغوط السعريّة، في وقت تتصاعد فيه التوترات العسكرية بالشرق الأوسط وترتفع مخاطر اضطراب إمدادات الطاقة، لتضع المعدن النفيس تحت ضغط أفقدته جزءاً من جاذبيته باعتباره ملاذاً آمناً. وهبط الذهب بنسبة 1.69 % إلى 4090.58 دولار للأوقية، فاقداً 70.16 دولاراً من قيمته، بعدما سجل خلال الجلسة انخفاضاً وصل إلى 1.8 % ودفعه دون مستوى 4090 دولارات، بينما تراجعت العقود الأميركية الآجلة بنسبة 1.23 % إلى 4126 دولاراً، بخسائر بلغت 51.30 دولاراً.

ضغوط بيعية

وجاء الهبوط عقب صدور بيانات التضخم الأميركية التي أظهرت ارتفاعاً أكبر من المتوقع في الأسعار، ما دفع المستثمرين إلى إعادة تقييم توقعاتهم بشأن السياسة النقدية خلال الفترة المقبلة. وتعكس الخسائر حساسية الذهب تجاه المؤشرات التي ترجح استمرار التشديد النقدي، خصوصاً أن ارتفاع أسعار الفائدة يزيد جاذبية الأصول المرددة للعوائد، مثل السندات والودائع، على حساب المعدن النفيس الذي لا يوفر عائداً دورياً لحائزيه.

وامتدت الضغوط إلى الأداء الشهري والسنوي، إذ بلغت خسائر الذهب خلال شهر نحو 4.86 %، بينما تراجع بنسبة 1.26 % على أساس سنوي، وفق بيانات السوق.

صدمة التضخم

وأظهرت بيانات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.6 % خلال سبتمبر مقارنة بالشهر السابق، مسجلاً أكبر زيادة شهرية منذ أبريل الماضي.

وجاء تسارع التضخم مدفوعاً بصورة رئيسية

ساييلور يعلن انتهاء الهبوط ويراهن على الصعود

«بيتكوين» تطارد 100 ألف دولار رغم الفائدة

2 رهانات رفع الفائدة تبلغ 88 % في ديسمبر و23 % بأكتوبر

1 العملة المشفرة تستقر فوق 83 ألف دولار بانتظار مفاجأة أميركية



واضحة؛ فبينما يتوقع ساييلور انتهاء مرحلة الهبوط وعودة الأسعار إلى مستويات من ستة أرقام، لا تزال الأسواق تسعر احتمالات مرتفعة لزيادة الفائدة الأميركية خلال ديسمبر. وسيحدد تفاعل المستثمرين مع بيانات التضخم مدى قدرة العملة على تحويل التفاؤل إلى موجة صعود جديدة، أو استمرار التداول ضمن نطاق محدود، في سوق باتت تتحرك على وقع قرارات البنوك المركزية بقدر تأثرها بتوقعات المستثمرين بشأن مستقبل الأصول الرقمية.

الاحتياطي الفيدرالي أسبانياً إضافية للإبقاء على سياسة نقدية متشددة، ويحد من السيولة المتاحة للأصول عالية المخاطر.

وفي المقابل، قد يدفع تراجع حدة التوترات وتحسن المؤشرات الاقتصادية المستثمرين إلى زيادة انكشافهم على العملات المشفرة، إذا تراجعت المخاوف بشأن الفائدة والتضخم.

المئة ألف تحت الاختبار

وتقف «بيتكوين» أمام مفارقة

العائد، وقد يدفع بعض المستثمرين إلى تقليص تعرضهم للاستثمارات الأكثر تقلباً.

قلق جيوسياسي

وتزيد التوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط من تعقيد المشهد، بعدما أصبحت التطورات الجيوسياسية عاملاً إضافياً في قرارات المستثمرين، خصوصاً مع احتمالات تأثير اضطرابات الطاقة في معدلات التضخم العالمية. وقد يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تعزيز الضغوط السعريّة، ما يمنح

وتعتمد إمكانية تحقيق هذا السيناريو على استمرار الطلب على العملة الرقمية، وتحسن ظروف السيولة العالمية، وقدرة السوق على استعادة ثقة المستثمرين بعد التقلبات الأخيرة.

مفاجأة الفائدة

وتتجه الأنظار إلى بيانات أسعار المستهلكين الأميركية، التي ينتظر أن تقدم مؤشرات مهمة بشأن اتجاه التضخم، ومدى حاجة مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى اتخاذ إجراءات إضافية للسيطرة على الأسعار.

وكان جون وليامز، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، قد أكد أن البنك المركزي قد يحتاج إلى رفع الفائدة مرة أخرى خلال العام الجاري، في إطار مساعيهِ لإعادة التضخم إلى المستويات المستهدفة.

وفي المقابل، اعتبر كريستوفر والر، عضو مجلس الاحتياطي الفيدرالي، أن ارتفاع عوائد السندات الأميركية يعكس قوة النمو الاقتصادي أكثر من كونه دليلاً على زيادة توقعات التضخم.

ويكشف هذا التباين اختلاف قراءة المسؤولين للمشهد الاقتصادي، في وقت يحاول فيه المستثمرون تحديد مدى استمرار التشديد النقدي وتأثيره في الأسواق المالية.

وأظهرت أداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي إم إي» أن احتمالات رفع الفائدة خلال أكتوبر تبلغ نحو 23 %، مقابل 88 % خلال ديسمبر، ما يعكس توقعات قوية بإمكانية اتخاذ خطوة إضافية قبل نهاية العام. وتشكل هذه الاحتمالات تحدياً أمام العملات المشفرة، إذ إن ارتفاع الفائدة يزيد جاذبية الأصول التقليدية المرددة

بمقدار 2.44 دولار، بينما أضافت «الريل» نحو 0.0011 دولار إلى قيمتها، ما يعكس تفاوتاً في الطلب على العملات الرئيسية، دون ظهور مؤشرات على اتجاه صعودي شامل للسوق. وتشير محدودية التغيرات السعريّة إلى أن المستثمرين يتجنبون بناء مراكز كبيرة قبل اتضاح نتائج البيانات الاقتصادية المرتقبة، والتي قد تدفع الأسواق إلى إعادة تقييم احتمالات رفع الفائدة خلال الأشهر المقبلة.

وصفة ساييلور

وفي مواجهة حالة الحذر، قدم مايكل ساييلور، الشريك المؤسس ورئيس مجلس الإدارة التنفيذي لشركة «استراتيجي»، رؤية أكثر تفاؤلاً لمستقبل «بيتكوين»، متوقعاً عودتها إلى التداول فوق مستوى 100 ألف دولار.

وقال ساييلور، في مقابلة مع «بلومبرغ»، إن السوق تجاوز القاع الذي بلغه خلال موجة الهبوط الأخيرة، معرباً عن ثقته باستمرار التعافي خلال الفترة المقبلة. وتعني العودة إلى مستوى 100 ألف دولار تحقيق مكاسب إضافية تقارب 20 % مقارنة بسعر الأربعاء، وهو ارتفاع يتطلب تدفقات استثمارية جديدة وقدرة على تجاوز الضغوط المرتبطة بالسياسة النقدية وتقلبات الأسواق العالمية. وتكتسب تصريحات ساييلور أهمية خاصة بالنظر إلى ارتباط شركة «استراتيجي» باستثمارات كبيرة في «بيتكوين»، ما يجعل توقعاته محط اهتمام المستثمرين، وإن كانت تعبر عن رؤية متفائلة وليست ضماناً لمسار الأسعار.

تتأرجح سوق العملات المشفرة بين رهانات الصعود ومخاوف التشديد النقدي، بعدما حافظت «بيتكوين» على تداولاتها فوق مستوى 83 ألف دولار خلال تعاملات الأربعاء، وسط توقعات متفائلة بعودتها إلى حاجز 100 ألف دولار، في وقت يترقب فيه المستثمرون بيانات التضخم الأميركية بحثاً عن إشارات قد تحسم اتجاه أسعار الفائدة، وتحدد قدرة الأصول الرقمية على استعادة زخمها بعد موجة الهبوط الأخيرة.

وسجلت «بيتكوين» ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.17 % لتصل إلى 83355.63 دولاراً، بزيادة بلغت 142.25 دولاراً، وفق الأسعار المحدثّة عند الساعة 10:42 صباحاً بتوقيت مكة المكرمة، فيما تراجعت «إيثريوم» بنسبة 0.10 % إلى 2502.66 دولار، وخلفتها «الريل» بارتفاع محدود نسبته 0.08 % إلى 1.3697 دولار، في تعاملات كشفت عن غياب اتجاه موحد بين العملات الرئيسية.

مكاسب خجولة

ولم تنجح «بيتكوين» في تحويل تفاؤل المستثمرين إلى موجة شراء واسعة، رغم احتفاظها بمستويات سعرية مرتفعة، إذ ظلت مكاسبها محدودة في ظل استمرار الضبابية بشأن مستقبل السياسة النقدية الأميركية. وتعكس هذه التحركات حالة من الانتظار بين المتعاملين، الذين يوازنون بين فرص التعافي بعد التراجعات السابقة ومخاطر استمرار أسعار الفائدة المرتفعة، خصوصاً أن الأصول الرقمية تتأثر بصورة مباشرة بتغير شهية المستثمرين للمخاطرة. وفي المقابل، تراجعت «إيثريوم»

أزمة إمدادات خانقة تهدد الأسواق وتفجر الأسعار

النفط العالمي
يفرق بعجز 1.73
مليون برميل2027 موعد انفراج أزمة الوقود
بعد استنزاف المخزونات العالمية

2

الديزل يشتعل عالمياً ويقفز
إلى 220 دولاراً للبرميل

1

الأسواق، إذ تعتمد الاستفادة الفعلية من البراميل الإضافية على توافر الناقلات وسلامة الممرات البحرية وقدرة المشتريين على تأمين الشحنات ونقلها إلى وجهاتها النهائية.

وفي السياق نفسه، تعرض مبنى إداري تابع لشركة أرامكو السعودية في الظهران للاستهداف، ما تسبب في حريق محدود دون تسجيل إصابات أو وفيات، وفق وزارة الطاقة السعودية، في تطور يعكس اتساع نطاق المخاطر المحيطة بالبنية التحتية للطاقة.

الديزل الروسي

وفي محاولة لتخفيف الضغوط، أعلن اتفاق أميركي روسي لتوريد 300 ألف طن متري من الديزل الروسي إلى الأسواق العالمية، إلا أن وكالة الطاقة الدولية قللت من تأثيره المتوقع، معتبرة أن الكميات المطروحة محدودة قياساً بحجم الطلب العالمي والفجوة القائمة في الإمدادات. وأثار الاتفاق اعتراضات أوروبية بشأن توقيتته وانعكاساته على العقوبات المفروضة على موسكو، بينما أكدت الحكومة الروسية عدم وجود ارتباط مباشر بين ترتيبات تصدير الديزل والمفاوضات المتعلقة بالحرب في أوكرانيا. ويرى مراقبون أن أي زيادة في الصادرات الروسية قد توفر متنفساً مؤقتاً للأسواق، لكنها لن تكون كافية لمعالجة نقص المخزونات أو تعويض الاضطرابات المستمرة في تدفقات الوقود من الشرق الأوسط.

وتضع هذه التطورات الاقتصاد العالمي أمام اختبار جديد، تتداخل فيه مخاطر نقص الإمدادات مع ارتفاع تكاليف النقل والتأمين والتكرير، بما قد يعيد الضغوط التضخمية إلى الواجهة ويقيّد قدرة البنوك المركزية على تخفيف السياسات النقدية.

وبالنسبة إلى الاقتصادات الخليجية، فإن ارتفاع أسعار الخام قد يدعم الإيرادات النفطية، لكنه يتزامن مع تحديات تتعلق باستقرار الصادرات وتكاليف الشحن وحماية المنشآت الحيوية، ما يجعل أمن الإمدادات عاملاً حاسماً في الاستفادة من المكاسب السريعة.

وتبقى قدرة الأسواق على استعادة التوازن مرهونة بانحسار التوترات الإقليمية، وتحسن حركة الملاحة، وزيادة المعروض الفعلي من المنتجات المكررة، بينما تشير توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى أن أزمة الديزل قد تستمر فترة أطول من التقلبات الحالية في أسعار النفط الخام.

لهجمات بمقذوفات مجهولة المصدر داخل المضيق، بينما نقلت رويترز عن مسؤولين إيرانيين أن طهران بدأت استخدام أساليب هجومية جديدة ضد سفن تعتبرها مخالفة لقيودها. وتحسّس هذه التطورات أهمية أمن الملاحة في تحديد اتجاهات الأسعار، إذ لا تقتصر المخاطر على احتمال تعطل صادرات الخام، وإنما تشمل أيضاً ارتفاع أقساط التأمين وتكاليف استئجار الناقلات، وإطالة فترات التسليم، ما يضيف أعباء مالية على المستوردين.

وتشير تقارير مرتبطة بتحالف «أوبك+» إلى أن تكاليف شحن النفط وتأمينه تجاوزت 33 % من قيمة بعض الشحنات، في مؤشر على الارتفاع الاستثنائي للنفقات اللوجستية المصاحبة للتوترات الإقليمية.

إنتاج متباين

وعلى صعيد المعروض، أعلنت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» ارتفاع إنتاج تحالف «أوبك+» بصورة ملحوظة خلال سبتمبر، مدفوعاً بزيادة الإنتاج السعودي، في مقابل تراجع الإنتاج الروسي، وسط استمرار الاضطرابات التي تؤثر على حركة الشحن في المنطقة.

غير أن ارتفاع الإنتاج لا يعني بالضرورة زيادة مماثلة في الكميات الواصلة إلى

خلال الربع الرابع من 2026، حتى مع التعافي المرتقب في معدلات تشغيل المصافي بنهاية العام، ما يجعل إعادة بناء المخزونات المستنزفة أمراً غير مرجح قبل النصف الثاني من 2027.

ويعني ذلك أن الأسواق قد تواجه فترة ممتدة من التقلبات السريعة، إذ إن محدودية الاحتياطيات التجارية تقلص قدرة المستوردين على امتصاص الصدمات المفاجئة، وتزيد اعتمادهم على الشحنات الفورية التي غالباً ما تكون أعلى تكلفة خلال الأزمات.

مخاطر هرمز

وفي سوق الخام، أدت الهجمات التي استهدفت سفناً في مضيق هرمز إلى تجدد موجة الصعود، حيث ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 81 سنتاً، تعادل 0.77 %، لتبلغ 106.50 دولاراً للبرميل، فيما

صعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.32 دولار، أو 1.4 %، إلى 95.46 دولاراً، وفق الأسعار المسجلة خلال تعاملات الأربعاء.

وجاءت التحركات عقب تقارير عن تعرض سفينة حاويات وناقلة نفط لتهديدات في مضيق هرمز، مما أثار مخاوف من أن الهجمات قد تعطل تدفقات النفط عبر المنطقة.

الأسواق تخسر
1.3 مليون
برميل يومياً من
إمداداتها

الاقتصاد
العالمي
أمام
اختبار

دولاراً في أسواق أوروبا والولايات المتحدة، مسجلة مستويات قياسية تعكس المنافسة المتزايدة للحصول على الشحنات المتاحة. وامتدت الارتفاعات إلى أسعار التجزئة في الاقتصادات الكبرى، ما زاد تكاليف تشغيل الشاحنات والمعدات الصناعية والآلات الزراعية، ورفع الأعباء التشغيلية على قطاعات النقل والخدمات اللوجستية، التي تعتمد بصورة مباشرة على الديزل في أنشطتها اليومية.

ورغم أن ارتفاع أسعار الطاقة أسهم في إبطاء الطلب على النفط عموماً، فإن استهلاك الديزل أظهر مرونة نسبية، نظراً إلى صعوبة الاستغناء عنه سريعاً في الأنشطة الاقتصادية الأساسية، فضلاً عن الإجراءات الحكومية التي خففت جزءاً من تأثير ارتفاع الأسعار على المستهلكين.

مخزونات مستنزفة

وتؤكد وكالة الطاقة الدولية أن تراجع المخزونات وارتفاع هوامش التكرير واتساع الفارق بين الأسعار الفورية والعقود الآجلة تمثل مؤشرات واضحة على حاجة السوق إلى إمدادات إضافية، خصوصاً أن تشغيل المصافي بمعدلات أعلى لا يضمن وحده معالجة الاختلالات القائمة.

وتتوقع الوكالة استمرار انخفاض إمدادات الديزل عن مستوى الطلب

الأخيرة على السفن والمنشآت النفطية مخاوف من تعثر التعافي الذي شهدته الصادرات الإقليمية خلال سبتمبر، بما يحد من قدرة المنتجين على الاستفادة الكاملة من زيادة الإنتاج.

أزمة الديزل

وتبرز سوق الديزل باعتبارها الحلقة الأكثر تعرضاً للضغوط، بعدما حذرت وكالة الطاقة الدولية من استمرار محدودية الإمدادات حتى النصف الثاني من 2027، نتيجة التراجع الحاد في المخزونات العالمية وتقلص الصادرات من مناطق إنتاج رئيسية، بالتزامن مع استمرار الطلب الصناعي والنقل على هذا الوقود الحيوي.

وأوضحت الوكالة أن التشدد غير المعتاد في أسواق زيت الغاز خلال الربع الثالث من العام، إلى جانب انخفاض المخزونات بمعدلات تفوق المستويات الموسمية الطبيعية، حرم الأسواق من احتياطات مهمة كان يمكن استخدامها لتخفيف الضغوط خلال فصل الشتاء، عندما يرتفع استهلاك الوقود في عدد من الاقتصادات الكبرى.

وسجلت صادرات الديزل العالمية خلال سبتمبر تراجعاً بنحو 700 ألف برميل يومياً على أساس سنوي، بينما فقدت السوق نحو 1.3 مليون برميل يومياً من الإمدادات القادمة من روسيا والشرق الأوسط، وهو نقص عوضته جزئياً زيادات محدودة من مناطق أخرى، دون أن تتمكن من إنهاء حالة الشح.

قفزات سريعة

وانعكست هذه الاختلالات على أسعار الديزل بصورة لافتة، بعدما تجاوزت أسعار الجملة 200 دولار للبرميل في سنفافورة منتصف سبتمبر، بينما اقتربت من 220 دولاراً.

هجمات هرمز
تشعل برنت
وتدفعه فوق 106
دولارات

تواجه أسواق النفط العالمية مرحلة جديدة من الاختلالات الحادة بين العرض والطلب، مع توقعات وكالة الطاقة الدولية بأن تقل الإمدادات العالمية عن مستوى الطلب بنحو 1.73 مليون برميل يومياً خلال عام 2026، في وقت تتزايد فيه المخاطر الجيوسياسية التي تهدد تدفقات الخام والمنتجات النفطية، وتتفاقم أزمة الديزل العالمية بصورة تنذر باستمرار الضغوط على الأسعار وسلاسل التوريد حتى النصف الثاني من عام 2027.

وتكشف تقديرات الوكالة، الواردة في تقريرها الشهري لشهر أكتوبر، عن هشاشة التوازن النفطي العالمي رغم تباطؤ الاستهلاك وارتفاع إنتاج بعض الدول، إذ باتت الأسواق أكثر تأثراً بالاضطرابات الأمنية في الشرق الأوسط، وتراجع صادرات المشتقات الروسية، وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، ما يفرض تحديات إضافية على الاقتصادات المستوردة للطاقة، ويزيد احتمالات انتقال الضغوط إلى أسعار السلع والخدمات ومعدلات التضخم.

اختلال المعروض

وبحسب التقرير، فإن العجز المتوقع في الإمدادات يأتي رغم خفض الوكالة لتقديراتها للطلب العالمي على النفط، مع توقع انخفاضه بنحو 2.6 مليون برميل يومياً خلال 2026، وفق الأرقام الواردة في التقرير المتداول، ما يعكس حجم التأثير الذي أحدثته اضطرابات الإنتاج والشحن في قدرة السوق على تلبية احتياجات المستهلكين.

وتشير هذه التطورات إلى أن تباطؤ الطلب لم يعد كافياً لضمان استقرار الأسعار، خصوصاً مع تعرض مسارات التصدير الرئيسية لمخاطر متزايدة، الأمر الذي يدفع المتعاملين إلى إضافة علاوة مخاطر جيوسياسية إلى أسعار الخام والمشتقات، تحسباً لأي انقطاع مفاجئ في الإمدادات.

وتزداد حساسية السوق تجاه التطورات في الشرق الأوسط، الذي يمثل مركزاً رئيسياً لإنتاج النفط وتصديره، بينما تثير الهجمات

التسويق الرقمي.. صناعة جديدة للأعمال

10

الإعلام الإلكتروني جزء من المعادلة الاقتصادية

كتب جورج حبيب

يشهد العالم تحولاً متسارعاً بفعل التطور التكنولوجي المتواصل، الذي أعاد تشكيل أنماط الحياة والعمل والتجارة، وغُيّر بصورة جوهرية الطريقة التي تتواصل بها الشركات مع عملائها والأسواق التي تستهدفها. فلم تعد التكنولوجيا مجرد أدوات مساندة للأعمال، بل أصبحت عنصراً أساسياً في صناعة القرار وتعزيز القدرة على المنافسة والنمو.

ومع اتساع استخدام الإنترنت وانتشار الهواتف الذكية وتطور المنصات الإلكترونية، انتقلت العلاقة بين الشركات والمستهلكين إلى مرحلة جديدة، أصبح فيها الوصول إلى العميل أسرع وأكثر دقة، فيما بات سلوك المستهلك نفسه أكثر ارتباطاً بالمعلومات المتاحة عبر الفضاء الإلكتروني.

هذا التحول لم يغيّر أدوات التواصل فحسب، بل أوجد منظومة

متكاملة من الوسائل التي تتيح للشركات التعريف بمنتجاتها وخدماتها، وبناء علاقات مستمرة مع عملائها، وقياس تفاعلهم وفهم احتياجاتهم بصورة لم تكن متاحة بالأساليب التقليدية. وفي هذا السياق، برز التسويق الإلكتروني كأحد أبرز ملامح الاقتصاد الحديث وأدوات المنافسة في عالم تتسارع فيه التكنولوجيا وتتغير فيه توقعات المستهلكين باستمرار.

الأخبار والتقارير والمقالات القديمة خلال وقت قصير، بمجرد إدخال كلمات مرتبطة بالموضوع. وتكتسب هذه الخاصية أهمية خاصة للصحفيين والباحثين، إذ تساعدهم على تتبع تطور الأحداث، ومراجعة المعلومات السابقة، وربط المستجدات بسياقاتها التاريخية والاقتصادية والاجتماعية.

تطور متطلبات العمل الصحفي

فرض الإعلام الإلكتروني واقعاً مهنيّاً جديداً على العاملين في المجال الإعلامي، فلم تعد المهارات الصحفية التقليدية وحدها كافية لمواكبة متطلبات النشر الرقمي. وأصبح مطلوباً من الصحفي الإلمام بالأدوات التقنية، وقواعد الكتابة للإنترنت، وآليات إعداد المحتوى متعدد الوسائط الذي يجمع بين النص والصورة والصوت والفيديو.

كما تتطلب البيئة الرقمية القدرة على تحديث المعلومات بسرعة، والتعامل مع أدوات النشر والتحليل، والتحقق من المصادر، وتقديم المحتوى بأساليب تتناسب مع طبيعة المنصات الإلكترونية وسلوك الجمهور.

تعزيز المنافسة بين المؤسسات الإعلامية

أدى انتشار المواقع والصحف والمجلات والمنتديات الإلكترونية إلى توسيع نطاق المنافسة في المجال الإعلامي. وأصبحت المؤسسات تتنافس على جذب الجمهور من خلال جودة المواد المنشورة، وسرعة التغطية، وتنوع البرامج والمقالات، وتطوير أساليب العرض والتفاعل.

وفي ظل هذا التنافس، تزداد أهمية التميز التحريري والمصادقية والقدرة على تقديم معلومات موثوقة ومحتوى ذي قيمة، بدلاً من الاعتماد على سرعة النشر وحدها.

تنامي دور القطاع الخاص

أسهم انتشار الإعلام الإلكتروني في توسيع دور القطاع الخاص في المجال الإعلامي، من خلال تأسيس المواقع والمنصات الرقمية وتطوير خدمات النشر والإعلان والتسويق الإلكتروني. كما أتاح انخفاض بعض تكاليف الدخول إلى المجال فرصاً أمام مؤسسات ومبادرات جديدة للمنافسة، إلى جانب المؤسسات الإعلامية القائمة.

ويبرز هذا التوجه تنوع الجهات العاملة في صناعة الإعلام، لكنه يرفع في الوقت نفسه أهمية بناء نماذج أعمال مستدامة توازن بين متطلبات التمويل والاستقلالية التحريرية وجودة المحتوى.



يسهم الإعلام الإلكتروني في نشر الثقافة الرقمية وتعزيز استخدام التكنولوجيا في مجالات متعددة، من بينها التعليم الإلكتروني، وتوفير المواد التعليمية والحقائب الإلكترونية للطلاب، إلى جانب التسويق الإلكتروني والتجارة عبر الإنترنت.

كما ساعدت سهولة النشر وانخفاض تكاليفه مقارنة بالطباعة الورقية على توسيع نطاق إنتاج المحتوى وتداوله، وزيادة فرص وصوله إلى شرائح مختلفة من المجتمع. وبذلك أصبح الإعلام الإلكتروني أحد العوامل المؤثرة في تطوير أنماط التعلم والتواصل والاستهلاك والعمل.

الطابع المستقبلي

يمثل الإعلام الإلكتروني أحد المسارات الرئيسية لمستقبل صناعة الإعلام، بفضل اعتماده على التقنيات الحديثة وقدرته على خفض بعض تكاليف النشر وتوسيع قاعدة الجمهور. وقد أسهم انتشار الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة في تمكين المستخدمين من الوصول إلى المواقع والصحف والمنصات الرقمية من أي مكان وفي أي وقت. ومع استمرار تطور الأجهزة ووسائل الاتصال واتساع نطاق استخدامها، تتعزز قدرة الإعلام الإلكتروني على الوصول إلى شرائح أوسع من الجمهور، وتقديم محتوى متنوع يتلاءم مع تغير احتياجات المستخدمين وتفضيلاتهم.

تعد التفاعلية من أبرز خصائص الإعلام الإلكتروني، إذ أتاحَت للجمهور المشاركة في مناقشة الأحداث والقضايا والتأثير في مسار الحوار حولها. ولم يعد المتلقي مجرد مستهلك للمحتوى، بل أصبح شريكاً في تداوله والتعليق عليه والمساهمة في إنتاجه.

وتتجلى هذه الخاصية في إمكان التفاعل مع النصوص والصور والتسجيلات الصوتية ومقاطع الفيديو، وحفظ المواد المنشورة والعودة إليها لاحقاً أو إرسالها إلى الآخرين، فضلاً عن كتابة التعليقات والاطلاع على آراء المستخدمين ومناقشتهم. وأسهمت هذه الإمكانيات في تعزيز التواصل وتوسيع دائرة المشاركة في الحياة الإعلامية.

التحديث المستمر للمحتوى

يتيح الإعلام الإلكتروني تحديث الأخبار والمواد المنشورة بصورة متواصلة، دون الارتباط بمواعيد إصدار ثابتة. كما يمكن للمؤسسات الإعلامية إضافة المعلومات الجديدة

انخفاض تكاليف النشر يفتح المجال أمام مؤسسات إعلامية جديدة

2

خفض تكاليف النشر وتحديات الإيرادات

تبرز أهمية عامل التكلفة بصورة خاصة في الصحافة المكتوبة، إذ يتيح إنشاء موقع إلكتروني للصحيفة تقليص بعض النفقات المرتبطة بالطباعة والتوزيع، مع إمكانية الوصول إلى عدد أكبر من القراء. غير أن انخفاض تكاليف النشر لا يعني بالضرورة ضمان الاستدامة المالية، إذ تظل المؤسسات الإعلامية مطالبة بتطوير مصادر إيرادات قادرة على تغطية نفقات التحرير والتشغيل والتقنيات الرقمية.

وفي حين تستطيع الصحف الورقية الاعتماد على مبيعات النسخ والإعلانات لتمويل جانب من عملياتها، تواجه النسخ الإلكترونية تحديات مختلفة تتعلق بتحقيق العائد من الإعلانات الرقمية وتطوير نماذج الإيرادات. ومن هنا تبرز أهمية التوفيق بين الإصدار الورقي والحضور الرقمي، وفقاً لطبيعة الجمهور وإمكانات المؤسسة واستراتيجيتها المالية.

سمات الإعلام الإلكتروني

إلى جانب الخصائص السابقة، يتميز الإعلام الإلكتروني بمجموعة

التفاعل الرقمي يمنح الجمهور دوراً في صناعة المحتوى

1

من السمات التي تعزز مكانته في البيئة الإعلامية المعاصرة، وتؤثر في طبيعة عمل المؤسسات الصحفية وآليات تواصلها مع الجمهور.

سرعة الانتشار والتداول

تتيح الوسائل الإلكترونية نقل الأخبار والأحداث فور وقوعها، والوصول إلى شرائح واسعة من الجمهور داخل الدولة وخارجها، في وقت قصير وبتكاليف أقل نسبياً من بعض وسائل النشر التقليدية. كما يمكن متابعة تطورات الحدث وتعديل المعلومات المنشورة وتحديث النصوص بصورة مستمرة، بما يساعد على مواكبة المستجدات ومنافسة الوسائل الإعلامية التقليدية في سرعة التغطية.

توفير الوقت والجهد والمال

لا يتطلب الإعلام الإلكتروني بالضرورة وجود مقر مادي يضم جميع العاملين، إذ يمكن إدارة جوانب متعددة من العمل الإعلامي عن بُعد عبر الإنترنت. كما لا يحتاج إلى مطابع وكميات من الورق ومستلزمات الطباعة والتوزيع التقليدي، الأمر الذي يخفف الأعباء التشغيلية ويحد

التحليل الرقمي يساعد على فهم سلوك القراء واهتماماتهم

3

الأرشفة الإلكترونية تختصر طريق الوصول إلى المعلومات

4

تعكس خصائص الإعلام الإلكتروني وسماته تحولاً يتجاوز مجرد الانتقال من الورق إلى الشاشة، ليشمل أساليب إنتاج المعلومات وتوزيعها واستهلاكها، وطبيعة العلاقة بين المؤسسات الإعلامية والجمهور، ومتطلبات العمل الصحفي ومصادر التمويل.

ومع اتساع استخدام التقنيات الرقمية، أصبحت المؤسسات الإعلامية مطالبة بالجمع بين سرعة النشر ودقة المعلومات، والاستفادة من أدوات التفاعل والتحليل، وتطوير مهارات العاملين لديها، إلى جانب بناء نماذج اقتصادية قادرة على ضمان استمرارية العمل.

وفي هذا السياق، لا تقتصر أهمية الإعلام الإلكتروني على قدرته على الوصول إلى جمهور أوسع وبتكاليف أقل، بل تمتد إلى دوره في تشكيل بيئة إعلامية أكثر تنوعاً وتفاعلاً، تتيح فرصاً جديدة للنشر والمشاركة، وتفرض في المقابل مسؤوليات أكبر تتعلق بالمصادقية والتحقق من المعلومات والاستدامة المالية.

إعادة تشكيل المحتوى الإعلامي

معلومة ورقم

15.49
تربليون دولار

قفزت أرباح «بلاك روك» بنحو 25 % في الربع الثالث، مع ارتفاع الأصول الخاضعة لإدارتها إلى 15.49 تريليون دولار، بدعم من تدفقات نقدية قوية إلى صناديقها الاستثمارية.

دويتشه بنك يستبعد الوصول إلى الذكاء الاصطناعي الفائق

يستبعد «دويتشه بنك» الوصول إلى ما يعرف بـ «الذكاء الاصطناعي الفائق» الذي يتجاوز القدرات البشرية، لكنه يتوقع إمكانية استفادة الاقتصاد الأمريكي من مكاسب الإنتاجية التي يوفرها الذكاء الاصطناعي. وأوضح أدريان كوكس، الاستراتيجي المتخصص في الموضوعات البحثية لدى البنك، وعظيم أزمهر، مؤسس مجموعة الأبحاث «إكسبوننشال فيو» في تقرير حديث، أن

القيود الأساسية على سرعة أنظمة الذكاء الاصطناعي قد تمنعها من تحقيق هذا المستوى المتقدم. وأضاف أن الإنفاق المتزايد من شركات الذكاء الاصطناعي العملاقة يدعم أرباح شركات أشباه الموصلات وغيرها من الشركات المرتبطة بالقطاع، الذي يسهم حالياً بما يتراوح بين الثلث والنصف من النمو الاقتصادي الأمريكي.

غورغييفا تحذر من تداعيات عابرة للقارات

«النقد الدولي»: استهداف السعودية يهز العالم



قالت المديرية العامة لصندوق النقد الدولي إن الهجمات الأخيرة على السعودية قد تؤثر على الجميع «في كل مكان»، في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة عالمياً واحتدام صراعات متعددة في المنطقة الغنية بالنفط الخام. وقالت كريستالينا غورغييفا في مؤتمر صحفي عُقد خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في بانكوك: «يعد الاقتصاد السعودي مهما للمنطقة والعالم، ومن هذا المنطلق، فإن لهذه التطورات تبعات سلبية محتملة تطل الجميع في كل مكان». يأتي التحذير في وقت يجتمع مسؤولون وخبراء في العاصمة التايلاندية لبحث التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، بما في ذلك ارتفاع تكاليف الطاقة والخوف بشأن استدامة التطور السريع في الذكاء الاصطناعي، وفقاً لوكالة فرانس برس. وقالت غورغييفا إن الاقتصاد العالمي

ما زال صامداً في مواجهة الصدمات المتكررة والمتواترة للغاية، وفي مواجهة حالة عدم اليقين. وأضافت: «لكن هذا الصمود بدأ

يصل إلى حدوده القصوى»، داعية إلى دعم الدول ذات الدخل المنخفض «لتعزيز أسسها حتى تتمكن من تحمل الصدمات».

دردشة اقتصادية

الأرقام تكشف خدعة الأسعار وتعيد تعريف الاستثمار الأفضل

خدعة الأسهم الرخيصة.. لماذا تتفوق «إنفيديا» على «كوكاكولا»؟

توقعات السنوات الخمس تقلب
المقارنة بفارق يتجاوز ثمانية أضعاف

2

مكرر النمو يمنح «إنفيديا» 0.23
نقطة مقابل 1.49

1

كما أن الشركات سريعة النمو قد تواجه صعوبة في المحافظة على معدلات توسع استثنائية لفترات طويلة، خصوصاً عندما تصبح المقارنات السنوية أكثر صعوبة بعد سنوات من الارتفاعات الكبيرة.

فخ التقييم

ويحذر أستاذ التمويل أسوات داموداران من اعتبار انخفاض مكرر الربحية إلى النمو دليلاً قاطعاً على أن السهم مقيم بأقل من قيمته العادلة، إذ قد يعكس المؤشر المنخفض مخاطر مرتفعة لا تظهر في المعادلة الحسابية. كما أن النمو الذي يتطلب استثمارات ضخمة بعوائد محدودة لا يخلق القيمة نفسها التي يحققها نمو أكثر كفاءة، ما يجعل التدفقات النقدية والعائد على رأس المال عنصرين أساسيين في تقييم الشركات.

وتقدم «كوكاكولا» مثلاً على أهمية التمييز بين أنواع الأرباح، إذ ارتفعت ربحية سهمها الحاسبية بنسبة 23 % خلال عام 2025، بينما زادت الأرباح المعدلة بنسبة 4 % فقط، وهو فارق يوضح كيف يمكن لاختيار مقياس الأرباح أن يغير نتائج التقييم. ولا يخلو مكرر الربحية التقليدي من المزايا، إذ يمكن احتسابه اعتماداً على أرباح محققة بالفعل، بخلاف المؤشرات المستقبلية التي تستند إلى افتراضات قابلة للتعديل.

السعر المنخفض ليس صفقة رابحة

وتؤكد المقارنة بين «إنفيديا» و«كوكاكولا» أن تحديد السهم الأرخص لا يتعلق بسعر التداول أو مكرر الربحية وحدهما، وإنما بقدرة الشركة على تنمية أرباحها وتحويل هذا النمو إلى تدفقات نقدية مستدامة. فالاستثمار الأفضل ليس بالضرورة السهم الذي يتطلب دفع أقل مبلغ مقابل أرباح اليوم، بل الذي يقدم قيمة مستقبلية تتناسب مع السعر المدفوع والمخاطر المحتملة، وهو ما يجعل فهم النمو وجودته أكثر أهمية من الانهماك بالأرقام المنخفضة.



الأرباح واستدامتها والمخاطر المصاحبة للنمو عوامل حاسمة في تحديد القيمة الفعلية للاستثمار.

رهانات المستقبل

ولا يقتصر تفوق «إنفيديا» في المقارنة على البيانات التاريخية، إذ تشير تقديرات «ياهو فايننس» إلى أن مكرر الربحية إلى النمو المتوقع خلال السنوات الخمس المقبلة يبلغ 0.48 للشركة، مقابل 4.03 لـ «كوكاكولا». ويكشف هذا الفارق أن مكرر النمو المستقبلي لدى «كوكاكولا» يزيد على نظيره لدى «إنفيديا» بأكثر من ثمانية أضعاف، ما يعزز جاذبية الأخيرة وفق هذا المقياس تحديداً. غير أن الاعتماد على التوقعات المستقبلية يحمل مخاطر إضافية، لأن تقديرات نمو الأرباح قد تتغير نتيجة المنافسة أو تباطؤ الطلب أو ارتفاع تكاليف التشغيل والاستثمار.

ويعتمد هذا المؤشر على قسمة مكرر الربحية على معدل نمو الأرباح، ما يسمح للمستثمر بمقارنة السعر المدفوع مقابل فرص النمو، بدلاً من الاكتفاء بمقارنة الأرباح الحالية.

وتستند هذه الفكرة إلى فلسفة المستثمر الأميركي الشهير بتر لينش، الذي رأى أن مكرر الربحية المرتفع لا يعني بالضرورة أن السهم مبالغ في تقييمه، إذا كانت الشركة تحقق نمواً سريعاً ومستداماً في أرباحها.

وفي كتابه «One Up on Wall Street»، طرح لينش قاعدة استرشادية مفادها أن مكرر الربحية العادل قد يقترب من معدل نمو أرباح الشركة، بينما قد يشير انخفاض النسبة بينهما إلى تقييم أكثر جاذبية.

لكن هذه القاعدة لا تعني أن الأسهم ذات النمو المرتفع تمثل دائماً فرصاً أفضل، إذ تبقى جودة

اختلافاً جوهرياً في وتيرة التوسع بين الشركتين. وبالتالي، فإن تقارب مكثري الربحية لا يعني بالضرورة تقارب القيمة الاستثمارية، لأن الأرباح التي يشتريها المستثمر اليوم قد تتطور بمعدلات مختلفة تماماً خلال السنوات المقبلة.

انقلاب الحسابات

وعند استخدام مؤشر مكرر الربحية إلى النمو، المعروف اختصاراً باسم «PEG»، تتغير نتيجة المقارنة بصورة لافتة، إذ يبلغ المؤشر لدى «إنفيديا» 0.23 مرة، مقابل 1.49 مرة لدى «كوكاكولا»، استناداً إلى معدلات النمو التاريخية. ويعني ذلك أن تقييم «إنفيديا» يبدو أقل تكلفة بكثير عند مقارنته بسرعة نمو أرباحها، رغم أن مكرر ربحيتها التقليدي أعلى قليلاً من نظيره لدى الشركة المصنعة للمشروبات الغازية.

هل يمكن أن يكون السهم الأعلى سعراً هو الأرخص استثمارياً؟ سؤال يبدو متناقضاً للوهلة الأولى، لكنه يكشف واحدة من أكثر المفارقات إثارة في أسواق المال، بعدما أظهرت مقارنة بين شركتي «إنفيديا» و«كوكاكولا» أن الحكم على جاذبية الأسهم من خلال مكرر الربحية وحده قد يقود المستثمرين إلى استنتاجات مضللة، خصوصاً عندما تتباين معدلات نمو الأرباح بصورة كبيرة بين الشركات.

فبينما تبدو «كوكاكولا» أقل تكلفة وفق المقياس التقليدي لتقييم الأسهم، تتغير الصورة بصورة جذرية عند إدخال نمو الأرباح في الحسابات، إذ تتفوق «إنفيديا» بمؤشرات تربط السعر بسرعة نمو الأعمال، ما يعيد طرح سؤال جوهري: هل الأفضل شراء أرباح حالية بسعر منخفض، أم دفع علاوة مقابل شركة تمتلك فرصاً أكبر لمضاعفة أرباحها مستقبلاً؟

مفارقة الأسعار

وبنهاية جلسة الثلاثاء، بلغ سعر سهم «إنفيديا» 228.52 دولاراً، مقابل 90.11 دولاراً لسهم «كوكاكولا»، بينما سجلت ربحية السهم المخففة خلال الاثني عشر شهراً الماضية 7.91 دولارات للأولى، مقارنة مع 3.33 دولارات للثانية. وبناء على هذه البيانات، بلغ مكرر الربحية لشركة «إنفيديا» نحو 28.89 مرة، مقابل 27.06 مرة لـ «كوكاكولا»، ما يعني أن المستثمر يدفع نحو 29 دولاراً مقابل كل دولار من الأرباح السنوية للشركة الأولى، مقارنة بنحو 27 دولاراً للثانية. ووفق القراءة التقليدية، تبدو «كوكاكولا» الخيار الأقل تكلفة، باعتبار أن المستثمر يحصل على الدولار الواحد من أرباحها مقابل سعر أقل، لكن هذه المقارنة تتجاهل عاملاً حاسماً يتمثل في السرعة التي تنمو بها أرباح الشركتين.

فخلال الاثني عشر شهراً الماضية، ارتفعت ربحية سهم «إنفيديا» بنسبة 125.36 %، مقابل نمو بلغ 18.09 % لدى «كوكاكولا»، وهو فارق كبير يكشف

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com